

د. محمود إسماعيل

# سوسيولوجيا الفكر الإسلامي

## طور الانهيار (١)

الخلفية الموسيوية - تاريخية





د. محمود اسماعيل

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

# طور الانهيار (١)

## الخلفية السوسيو - تاريخية

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

## طور الانهيار (١)

الخلفية السوسيوية - تاريخية

د. محمود اسماعيل

Sociology of Arab Thoughts

The Formation Phase

BY

Dr. Mahmoud ISMAIL



LONDON - BEIRUT - CAIRO  
Email: arabdiffusion@t-net.com.lb  
P.o.box: 113/5752- Beirut

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

ISBN For The Complete  
1 841 170 49 7

Vol. 1 ISBN 1 841 17002 10

**First Edition in 2000**

All rights reserved.  
No part of this publication may be  
reproduced, stored in a retrieval system,  
or transmitted in any form or by any means,  
electronic, mechanical, photocopying,  
recording or otherwise,  
without prior permission in writing of the publishers

## المحتويات

|     |                                              |
|-----|----------------------------------------------|
| ٧   | ..... مقدمه                                  |
| ٩   | ..... ١- عصر الهيمنة القطاعية                |
| ٩   | ..... ١- مدخل نظري                           |
| ١٧  | ..... ٢- العوامل الممهدة لسيادة القطاعية     |
| ٣٠  | ..... ٣- سيادة نمط الانتاج القطاعي           |
| ٥٣  | ..... ٢- التدهور الاقتصادي                   |
| ٥٧  | ..... ١- قوى الانتاج في قلب العالم الاسلامي  |
| ٦٨  | ..... ٢- قوى الانتاج في الغرب الاسلامي       |
| ٨١  | ..... ٣- قوى الانتاج في المشرق الاسلامي      |
| ٨٩  | ..... ٣- الأنحطاط الاجتماعي والخراب العمراني |
| ٩٠  | ..... ١- تعاظم نفوذ العناصر البدوية          |
| ١٠٧ | ..... ٢- خراب العمران                        |
| ١٢١ | ..... ٣- تخلخل البناء الطبقي                 |
| ١٢٤ | ..... أ- الطبقة الارستقراطية                 |
| ١٣٢ | ..... ب- الطبقة الوسطى                       |
| ١٤٢ | ..... ج- الطبقة العاملة                      |

|     |                         |
|-----|-------------------------|
| ١٥١ | ٤ - الصراع السوسيولوجي  |
| ١٥٣ | ١ - قلب العالم الاسلامي |
| ١٦٥ | الغرب الاسلامي          |
| ١٨٤ | الشرق الاسلامي          |
| ١٩٤ | المصادر والمراجع        |

## مقدمة

لأنجد مبررا موضوعيا لتسطير مقدمة مطولة لهذا الجزء من المشروع . خصوصا ، وقد شرحنا بإسهاب في مقدمة الجزء الأول منه الدواعي التي حفزت على اقتحامه ، والمزالق والعقبات المحيطة بتناوله ، والمنهج الذي إتزمنا به - ومازلنا - في معالجته ، والغايات المعرفية والتنويرية التي طمح إلى تحقيقها .

وفي مقدمة القسم الأول من الجزء الثاني طرحنا فكرة إعادة تحقيب التاريخ الإسلامي ؛ تأسيساً على رصد دقيق وأمين لمعالم صيرورته ومنحنيات تطور بنيتة السوسيو - اقتصادية . لذلك أكتفي في التقديم لهذا السفر بالإجابة عن سؤالين هامين ؛ من المؤكد أن أحدهما عن لقراء السفرين السابقين ، والآخر سيعن - بالتأكيد - لقراء هذا المجلد بعد صدوره . السؤال الأول يتعلق بتأخر صدور أجزاء المشروع التي وعدت بإتجازها تباعا ؛ إذ مضى عقد كامل قبل صدور هذا السفر .

سبيان رئيسيان وراء هذا التأخير . أحدهما يتعلق بظروف صحية قاربت أعواما خمسة حالت دون الاستمرار المباشر في عمل تنظيري يحتاج إلى « جهد خاص » وانقطاع « دبراني » كامل ، ومع ذلك لم ينقطع المؤلف عن « مشروعه » ؛ إذ وظف ما نسي له من قدرة في استكشاف حقل بحثه الملغم ؛ ترجمها في عدة كتب ودراسات « رأسية » وثيقة الصلة بالموضوع ؛ مهدت فيما بعد لمعاودة « التكريس » الكامل للعمل في المشروع .

الآخر : يتعلق بموضوع هذا السفر ذي الطبيعة المعقدة - بل المفرزة أحيانا - إذ يتصدى لرصد تاريخ العالم الإسلامي بأسره - من منظور سوسولوجي - على امتداد خمسة قرون من الزمان ؛ وهو أمر استغرق السنوات الخمس التالية .

أما السؤال الثاني - الذي سيعن لمتتبع هذا المشروع - فهو : لماذا سبق المؤلف بدراسة الخلفية السوسيو - تاريخية لعصر الانهيار ؛ دون دراسة تيارات الفكر الإسلامي خلال الطور السابق ؛ طور الازدهار؟

ليس من سبب سوى قناعة المؤلف بحاجة المشتغلين بالتاريخ الإسلامي - خصوصا طلاب الدراسات العليا - إلى اکتمال الخريطة التاريخية للعالم الإسلامي بعد أن رسم السفراء السابقان نصفها . خصوصا ، وأن النصف الآخر حافل بالإشكاليات والتضحيات . هذا فضلا عن صدور الكثير من المؤلفات المتعلقة بالفكر الإسلامي خلال الأعوام القليلة السابقة ، ويتوقع صدور أخرى لعدد من الباحثين الثقات ؛ أثر المؤلف التريث للإفادة منها وهو يعرض للفكر الإسلامي في المجلدات التالية .

يضاف إلى ذلك ؛ أن الأعوام المنصرمة شهدت ثورة منهجية وإستمولوجية في مجال الإنسانية عموما ، ودراسة التراث على نحو خاص ؛ كان على المؤلف أن يستوعبها ليفيد منها حين يتصدى لدراسة التراث الإسلامي .

أنوه أخيرا بأن الأعوام العشرة المنصرمة التي قضاها المؤلف بين مظان التاريخ الإسلامي المتعددة والمتنوعة ما كانت تكفي لرصد تاريخ العصر - موضوع الدراسة - وتنظيره ؛ لولا ما أنجز خلالها من رسائل علمية بإشراف المؤلف ، وأخرى بإشراف غيره ، شارك في مناقشتها . ومعظمها دراسات رأسية أكاديمية أفدنا منها جميعا ومن غيرها لمتخصصين أكفاء - خصوصا في تاريخ المشرق الذي كنا نجهل الكثير عنه - في دراستنا هذه بمنهجيتها الأفقية ، ورؤيتها النظرية .

إلى هؤلاء وأولئك أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان ؛ بغض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق بصدد الطروحات والآراء والمناهج والرؤى . وإلى هؤلاء - وغيرهم - أترك تقدير الجهد المبذول في هذا العمل .

والله أدعو أن يلهمني القدرة على الاستمرار حتى أوفي بما وعدت ، وأنجز المشروع ؛ إنه ولي التوفيق ،

الكويت - مستهل أغسطس ١٩٩٠ .



## عصر الهيمنة الإقطاعية

### أولاً : مدخل نظري

بعد رصد دقيق للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الإسلامي ؛ إنتهينا إلى رؤية تفسر التاريخ الإسلامي برمته على أنه حلقات متصلة من الصراع بين البورجوازية والإقطاع . وبعد معالجة أمينة للتاريخ السياسى الإسلامى حتى منتصف القرن الخامس الهجرى ؛ تأكدت مصداقية تلك الرؤية بما لا يدع للشك سبيلا . كما اهتمدنا إلى إعادة تحقيق مسيرة هذا التاريخ إلى حقبة متعاقبة متصلة وفق معيار قوامه تحديد المعالم والانعطافات والتحويلات نتيجة تغيرات سوسيو - سياسية ترتبت عليها أخرى موازية في البنى الفكرية والتشريعية . وبذلك تجاوزنا المعايير الكلاسيكية التي مزقت هذا التاريخ انطلاقا من رؤى كرونولوجية واثنية وثيولوجية .

ومع ذلك ، أثيرت - ولا تزال - قضايا خلاف وإشكاليات تتعلق بالمنهج والرؤية ، بعضها مؤيد والآخر معارض . لذلك فلأمندوحة عن استهلال دراسة تلك الحقبة التي اصطلحنا على تسميتها بعصر سيادة الإقطاعية بدراسة نظرية مركزة حول مشروعية الرؤية ومصداقية المنهج وصحة الاصطلاح . هذا على الرغم من إفرادنا مباحث عن الموضوع في الجزأين

السابقين من مشروع سوسيولوجيا الفكر الإسلامي<sup>(١)</sup> .

وننوه بأن هذا المبحث لا يحفل إلا بإضافة ما نراه جديداً إلى ما سبق وأن عولج سلفاً .

وننوه أيضاً بإفادتنا - في المحل الأول - من دراستين جديدتين حول الموضوع ، تتعلق الأولى بالبورجوازية<sup>(٢)</sup> والثانية بالإقطاع<sup>(٣)</sup> . هذا فضلاً عن الرجوع إلى الكثير من المظان الأصلية والدراسات الحديثة والمعاصرة الأخرى التي اهتمت بالموضوع .

أما عن البورجوازية ؛ فنلاحظ أن بعض الدارسين رفضوا الاعتراف بتسمية المصطلح على صعيد التاريخ الإسلامي<sup>(٤)</sup> . بل منهم من قال بأن العالم الإسلامي خلا من دور ولو يسير لهذه الطبقة<sup>(٥)</sup> . في حين أكد آخرون هذا الدور وفعاليتها خصوصاً على الصعيد الحضاري<sup>(٦)</sup> .

والجديد الذي قدمه جواتيائين - استناداً إلى وثائق الجنيزة - أن البرجوازية الإسلامية لم تكن تجارية فقط ؛ بل كانت بورجوازية تجارية - صناعية تأسيساً على اقتران التجارة بالصناعة في العالم الإسلامي الوسيط ؛ «إذ أن متجني السلع كانوا أيضاً هم الذين يتجرون فيها في الغالب الأعم»<sup>(٧)</sup> .

كما حوت شرائح هذه الطبقة إلى جانب الصناع والتجار ؛ العلماء والكتاب والأطباء الذين اشتهروا بالحرف والصناعات فضلاً عن اشتغالهم بالعلم والكتابة<sup>(٨)</sup> . هذا على الرغم من كون الشريحة الفاعلة في هذه الطبقة هي «رجال الأعمال» الذين انصرفوا إلى المغامرات المربحة وجمع المال وعاشوا حياة الدعة والترف وأعطوا ظهورهم للسياسة<sup>(٩)</sup> . ويفسر بذلك أسباب تدهور البورجوازية حول منتصف القرن الخامس الهجري بعد تدهور دورها كوسيط

(١) راجع : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، جـ ١ ، ص ٢٠ وما بعدها ، جـ ٢ ، ص ٢٣٥ وما بعدها ، الدار البيضاء ١٩٨٠ .

(٢) راجع : جواتيائين : دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية الترجمة العربية ، الكويت ١٩٨٠ .

(٣) راجع : إبراهيم القادري : أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي ، رسالة ماجستير ، مخطوطة .

(٤) من هؤلاء هانز هنريش شايدر ، وإيف لاکوست .

(٥) منهم كلود كاهن في كتابه : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، وإن كان قد عدل عن رأيه هذا في كتابه : الحكم الذاتي للمدن الإسلامية في العصور الوسطى .

(٦) منهم آدم ميتز في كتابه : تاريخ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري .

(٧) جواتيائين : المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٨) المصدر نفسه ص ١٤٨ .

(٩) المصدر نفسه ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

في التجارة الدولية في عالم البحر المتوسط<sup>(١)</sup> . هذا فضلاً عن تدهورها في البحار الشرقية كما سنوضح بعد حين .

ويرى جواتيان أن غياب النقابات المتخصصة المحكمة التنظيم خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين<sup>(٢)</sup> يشكل دليلاً على تدهور البورجوازية . ويرهن على ذلك بخلو وثائق الجنيزة آنذاك من ذكر كلمة «نقابة» ، بينما اقتصر دور «طوائف الحرف» - أو الأصناف فيما نرجح - على التنظيم الداخلي ورفع مستوى الصناعات فضلاً عن أداء الطقوس والمراسم الدينية المحلية بعد اندراجها في سلك التصوف<sup>(٣)</sup> . لذلك عجزت عن تخليق طبقة عمالية قوية قادرة على الدفاع عن حقوقها إزاء أصحاب العمل والسلطة . «فالحرف اليدوية لم تحدد لأفرادها هيكلًا ذاتياً ولم تحصرهم في طبقة واحدة محددة»<sup>(٤)</sup> ونحن نؤكد هذا الحكم استناداً إلى قرائن سقناها في دراسة سابقة<sup>(٥)</sup> . كما أكدته ماسينيون<sup>(٦)</sup> في دراسته الرائدة عن النقابات منذ وقت مبكر .

وعلى ذلك تسقط حجج برنارد لويس<sup>(٧)</sup> التي تزعم وجود نقابات إسلامية حول ذلك التاريخ . وإن كان قد تراجع عن دعواه حين أرجع تلك النشأة إلى ما بعد الغزو المغولي<sup>(٨)</sup> . وفي كل الأحوال اعترف بأن دور الأصناف سواء قبل منتصف القرن الخامس أو بعده لم يتعد الدعاية للمذهب الإسماعيلي ، كذا خدمة الطريقة الصوفية في ظل العثمانيين فيما بعد<sup>(٩)</sup> . وقد أكد الدكتور عبد العزيز الدوري<sup>(١٠)</sup> صدق مذهبنا حين أثبت أن أصناف الحرف كانت مغلولة اليد نظراً لإشراف المحتسب عليها . ومن ثم اقتصر دورها على تنظيم تقاليد الحرف فضلاً عن مواجهة الأخطار العسكرية الخارجية التي تعاظمت آنذاك .

صفوة القول أن خلو العالم الإسلامي من النقابات حسب المفهوم المتعارف عليه في

(١) المصدر نفسه : ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧٥ ، ١٧٨ .

(٤) المصدر نفسه : ص ١٨٨ .

(٥) أنظر للمؤلف : الحركات السرية في الإسلام ، ص ١١٧ ، ١١٨ ، بيروت ١٩٧٣ .

(٦) أنظر : La Passion d'al - Hallaj, Paris , 1922, P.88 .

(٧) النقابات الإسلامية ، ترجمة عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة الأسبوعية عدد ٣٣٥ ، ص ٦٩٦ .

(٨) المصدر نفسه ، عدد ٣٥٦ ، ص ٧٣٦ .

(٩) المصدر نفسه ، عدد ٣٥٧ ، ص ٩٧٥ .

(١٠) راجع : نشوء الأصناف والحرف في الإسلام ، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، بغداد ، عدد ١ ، يونيو ١٩٥٩ ، ص ١٦٦ - ١٦٩ .

النظم الرأسمالية - دليل يبين على تدهور البورجوازية الإسلامية منذ منتصف القرن الخامس الهجري . وأن هذا التدهور جرى لحساب الإقطاع العسكرى الذى ساد العالم الإسلامى منذ ذلك التاريخ .

أما على ظاهرة تعاظم الإقطاعية ؛ فما زالت تثير جدلا بين الدراسين . وحسبنا أن معظمهم لا يعترف بوجود إقطاع فى العالم الإسلامى أصلا . ونحن نرد هذه الإشكالية إلى عوامل شتى ؛ منها الاختلاف حول مفهوم الإقطاع فى الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية ككتب الخراج والأحكام السلطانية . هذا فضلا عن البون الشاسع بين ما ورد فيها من أحكام مثالية وبين حقيقة الواقع العيانى التاريخى . كذا تبين صيغ وأشكال الإقطاعية فى العالم الإسلامى الوسيط باختلاف الزمان والمكان . وأخيرا تعويل معظم الدراسين المحدثين على قياس هذه الصيغ والأشكال بالنمط الفيو دالى الأوروبى .

ولعل ذلك كله كان من وراء حكم كلود كاهن<sup>(١)</sup> بأنه «من الخطأ القول بوجود إقطاع إسلامى ، نظراً لأن المقطع كان ملزماً بدفع ضريبة للدولة . على عكس الإقطاع الأوروبى الذى كان صاحبه حراً من أية ضرائب ، وقادراً على ممارسة السلطة الإدارية داخل إقطاعيته» . وقد فاته التمييز بين إقطاع «الاستغلال» وإقطاع «الرقبة» ؛ إذ تحرر صاحب الإقطاع الأخير من دفع ضرائب مالية أو عينية للدولة . كما حق له التصرف الكامل فى إقطاعه بالبيع والتوريث والرهن . هذا فى نظير تقديم خدمات عسكرية للدولة<sup>(٢)</sup> ؛ كما هو شأن الفيودالية الأوروبية . لذلك حق لابن سلام<sup>(٣)</sup> القول «لأحاديث التى جاءت فى الإقطاع وجوه مختلفة» ؛ تماماً كالإقطاع الأوروبى الذى اختلف صيغه وأنماطه باختلاف الزمان والمكان .

وفضلاً عن كلود كاهن ، رفض آخرون - مثل بولياك ولامبتون - القول بوجود إقطاع إسلامى ، لأن العالم الإسلامى لم يعرف نظام «القنائة»<sup>(٤)</sup> الذى كان دعامة الفيودالية الأوروبية . وفات هؤلاء أن القنائة فى أوروبا الإقطاعية كانت أخف وطأة من «العبودية» فى الإقطاع الإسلامى . ذلك أن القن كان فى وضع وسط بين العبد والحر ؛ إذ تمتع الأثنان بحقوق محددة لدى «السيد» فى حين جرد العبيد فى الإقطاع الإسلامى من سائر

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ١٧٨ .

(٢) الطرطوشى : سراج الملوك ، ص ١٢٣ ، القاهرة ١٢٨٩هـ .

(٣) كتاب الأموال ، ص ٢٥٧ ، القاهرة ١٩٨١ .

(٤) راجع التفصيلات فى رسالة إبراهيم القادري سألقة الذكر ، ص ١٣ وما بعدها .

الحریات<sup>(١)</sup> .

شهد العالم الإسلامي أصنافاً شتى من الإقطاعية ؛ مثل إقطاع المنفعة وإقطاع الرقبة وإقطاع أرض الموات والصوافى والأرض التي ورثها الخلفاء عن آبائهم ، وكلها اعتبرت عند الفقهاء مشروعة<sup>(٢)</sup> . هذا فضلاً عن صيغ أخرى غير مشروعة كالإلجاء والإيغار والقبالة والطعمة ، وماشابه<sup>(٣)</sup> .

وما يعيننا أنها جميعاً صارت مشروعة ومبررة منذ منتصف القرن الخامس الهجري حين سادت الإقطاعية العالم الإسلامي بأسره عن طريق القوة والغلبة العسكرية . وفي ذلك يقول الماوردي<sup>(٤)</sup> «الجند أحق الناس بالإقطاع» . ويقول القلقشندي<sup>(٥)</sup> : «في زماننا فسدت الحال وتغيرت القوانين وخرجت الأمور عن القواعد الشرعية . وصارت الإقطاعيات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال حتى عمت البلوى» . لذلك نبه بعض<sup>(٦)</sup> الدارسين إلى خطورة الاعتماد على المصادر الفقهية فقط دون وعي بمجريات التاريخ العياني .

ونبه بدورنا إلى خطأ التعويل على كتابات المحدثين التي تتخذ من الفيودالية الأوروبية معياراً لمعرفة الإقطاع في العالم الإسلامي . وحسبنا ما ذكره كلود كاهن<sup>(٧)</sup> - الذي تراجع عن رأيه السابق في رفض القول بوجود إقطاع إسلامي - من أن «العالم الإسلامي اتجه نحو الإقطاع الفيودالي نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية» . كما نص مكسيم رودنسون<sup>(٨)</sup> صراحة على أن «الإقطاع الإسلامي مواز للفيودالية» .

أما عن موقف الباحثين العرب من الإشكالية ، فقد تراوح كذلك بين الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي وبين الرفض . فمن قائل بانعدام أى شبه بين الإقطاع الإسلامي والإقطاع

(١) من القرائن الدالة على ذلك ما ذكره المالكي على لسان عبيد إحدى الضياع في أفريقية لسيدهم «نحن عبيدك وكل مالنا في هذه القرية فهورك» . أنظر : رياض النفوس ، ج ١ ، ص ١٢٦ ، القاهرة ١٥٢ .

(٢) ومع ذلك اختلف الفقهاء في تعريف الإقطاع . فذهب البعض إلى أنه يخص بأرض الموات ، والبعض الآخر قصره على أرض الإمام فقط . ومنهم من حدده في إقطاع المنفعة أو الاستغلال ، ومنهم من اعترف بإقطاع الرقبة . أنظر : ابن سلام : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ، ابن إبراهيم : الإمتاع في أحكام الإقطاع ، ورقة ٢ ، مخطوطة بالخزانة الملكية بالرباط ، قدامة بن جعفر : الخراج وصناعة الكتابة ، ص ٨٥ ، ليدن ١٨٨٩ .

(٣) راجع إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٤) الأحكام السلطانية ، ص ١٩٤ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(٥) صبح الأحسن في صناعة الإنشاء ، ج ١٣ ، ص ١١٧ ، القاهرة .

(٦) إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٧) L'évolution Sociale Musulmane, Vol. 2, P.49, Paris, 1959 .

(٨) الإسلام والرأسمالية ، الترجمة العربية ، ص ٤٧ ، بيروت ١٩٧٩ .

الأوروبي<sup>(١)</sup>، وذهب إلى أن نمط الإنتاج الآسيوي يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي. وهو قول سبق تفنيده في دراسة سابقة<sup>(٢)</sup>، كما فنده غيرنا<sup>(٣)</sup> مقترحاً صيغة «النمط الخراجي» كبديل، وبالمثل ناقشنا خطأ تلك الصيغة في نفس الدراسة السابقة<sup>(٤)</sup>. وإن كان قد تراجع عن هذا الرأي ليعترف «بتحول النمط الخراجي إلى نمط إقطاعي منقطع»<sup>(٥)</sup>!! كما ذهب دارسون آخرون إلى أن «الإقطاع الشرقي متأثر بنمط الإنتاج الآسيوي»<sup>(٦)</sup>. وتلك مقولة فندها أيضاً تلميذنا إبراهيم القادري<sup>(٧)</sup> باقتدار يغني عن اللجاج.

ونحن نعزو هذا الخلط والتخبط في دراسات بعض الماركسيين العرب المحدثين إلى الإسراف في الاعتماد على النصوص الماركسية النظرية القاصرة - بصدد هذا الموضوع - دون إحاطة كافية بتطور الواقع التاريخي الإسلامي. أما من قدر لهم الإلمام بمجريات هذا التاريخ؛ فلم يتقاعسوا عن الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي تعاضم وترسخ في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري<sup>(٨)</sup>.

صفوة القول؛ أن الإقطاعية ظاهرة ثابتة في العالم الإسلامي الوسيط اتخذت صوراً شتى ما لبثت أن تبلورت وتحددت ملامحها وخصائصها المميزة لتسود العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس الهجري. ولا حاجة لتبيان ظروف وملابسات هذا التطور في هذا المقام لأننا سوف نتناوله بالدرس والفحص في البحث التالي، وحسبنا هنا أن نشير إلى أهم هذه الملامح والقسمات العامة، مقارنة بتلك التي تميز الفيودالية الأوروبية.

تتشترك الظاهرتان في تماثل النشأة والتكوين. إذ ارتبطت باجتياحات شعوب بدوية طرفدارية أفضت إلى حالة من الاضطراب والفوضى مهدت لترسيخ الإقطاعية وسيادتها سواء في العالم الإسلامي أو في أوروبا.

وبالمثل تشابهت الظاهرتان في شيوع مبدأ توريث الإقطاع على الأقل في إقطاع «الرقبة»

(١) أنظر: أحمد صادق سعد: ست دراسات في نمط الإنتاج الآسيوي، ص ١٦٤ بيروت ١٩٧٩.

(٢) أنظر: محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ١، ص ٢٢ وما بعدها.

(٣) راجع: سمير أمين: الطبقة والأمة والتاريخ في المرحلة الإمبريالية ص ٥١، بيروت ١٩٨٠.

(٤) محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٥) سمير أمين: التطور اللامتكافئ، ص ٣٦، بيروت ١٩٧٨.

(٦) راجع: العفيف الأخضر: تعليقات على هامش البيان الشيوعي، ص ٢٦٤، بيروت ١٩٧٥.

(٧) أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، ص ٤٠.

(٨) أنظر: عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٩٦، بيروت ١٩٧٨.

في العالم الإسلامي<sup>(١)</sup> .

واشترك النمطان الإسلامي والفيودالي في بلورة سلطات الأمراء المقطعين ؛ بحيث كانوا يتمتعون بصلاحيات إدارية مطلقة فضلا عن السلطات المالية والقضائية والعسكرية<sup>(٢)</sup> . كما شكلت الأهداف العسكرية قوام النمطين معا ؛ فكان الأمير المقطع والبارون (أو الكونت) يقدمان للسلطين والملوك إمدادات من الجند لإقرار الأمن في الداخل ومواجهة الاعتداءات الخارجية .

وبالمثل تشابهت أحوال الفلاحين والأقنان في النمطين معا ؛ بحيث كانت الحاجة إلى «الحماية» Patrocinium تمثل حجر الزاوية في الولاء للمقطعين . وإن انحدرت أحوال الفلاحين إلى بؤس أعظم مما حل بالأقنان ؛ فكانت علاقتهم بالأمراء الإقطاعيين أقرب ما تكون إلى العبودية<sup>(٣)</sup> .

كما تماثلت الظاهرتان في نسبية سيادة النمط حسب معطيات الزمان والمكان .

إذ نعلم - على سبيل المثال - أن ترسيخ الإقطاع الإسلامي في الشرق كان أسبق تاريخيا عن سيادته في المغرب والأندلس ، كما أن النمط الذي ابتكره السلاجقة في القلب غدا النموذج الأمثل الذي ساد سائر الدول الإسلامية التي تلتهم . وبالمثل كان ترسيخ الفيودالية في أوروبا الغربية أسبق زمنا لسيادتها في أوروبا الشرقية .

أخيرا ؛ اشترك النمطان الإسلامي والأوروبي فيما ترتب على سيادتهما من نتائج أفضت إلى التجزئة السياسية وتدهور العمران وغلبة النصبية والغيبية على حساب العقلانية في الفكر والثقافة .

بينما اختلف النمطان في عدة جوانب ؛ منها تفرد الإقطاع الإسلامي بخاصية تبديل الإقطاعية أو حتى مصادرتها من قبل الدولة خصوصا في عهود السلاطين الأقوياء ، بينما اتسمت بالثبات في النمط الفيودالي . وهذا يرجع - فيما نرى - إلى كثرة التغيرات السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي ، على عكس المجتمعات الأوروبية التي اتسم تاريخها بالسكون والجمود .

ومنها أيضاً ؛ إنتفاء حقوق العبد إزاء السيد في الإقطاع الإسلامي على عكس الفيودالية

(١) عن مزيد من المعلومات ، راجع : إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) اشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ص ٢٣٢ ، دمشق ١٩٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣٣ .

التي نظمت أعرافها وقتنت العلاقة بين السيد والقرن<sup>(١)</sup> .

ومنها تفرد الإقطاع الإسلامي بخاصية تأمين رواتب الجند بعد أن عجزت النظم السياسية عن دفعها نقدا نظرا لنضوب مواردها من التجارة الدولية . بينما ظلت تلك الغاية ثانوية في الفيودالية التي أمنت الفلاحة مورداً هاماً لأمراء الإقطاع والملوك<sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي يَجِبُ - فيما نرى - ما ذهب إليه البعض من احتفاظ النظم الإسلامية باقتصاد متمشٍ نسبياً إذا ما قورن بالاقتصاد الفيودالي المتدنى والمنكمش<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى ذلك تعاظم سلطان الحاكم في الإقطاع الإسلامي بالقدر الذي أتاح له قمع طموحات أمراء الإقطاع سياسياً ، وهو أمر نادر الوقوع في الفيودالية الأوروبية<sup>(٤)</sup> .

وبالمثل تميز الإقطاع الإسلامي بإقامة أمراء الإقطاع في المدن وإنباء وكلاء عنهم لإدارة أمور الضياع ، على خلاف السادة في الإقطاع الأوروبي الذين كانوا يقيمون في دوائهم الإقطاعية «الدومين»<sup>(٥)</sup> . وهذا يفسر ظاهرة خراب الأرياف والبوادي في ظل الإقطاع الإسلامي ، في حين تقلص البون بين الريف والحضر في ظل الفيودالية الأوروبية .

أخيراً تفرد الإقطاع الإسلامي باستحداث أنماط إقطاعية لم تعرفها المجتمعات الأوروبية «القرى - وسيطوية» . منها على سبيل المثال «تضمين» جباية الأموال<sup>(٦)</sup> واشتغال المقطعين أحياناً بالتجارة . وهو أمر أفضى إلى تدهور سطوة الإقطاعية الإسلامية خصوصاً في العصور المتأخرة .

صفوة القول ؛ أن العالم الإسلامي شهد ظاهرة الإقطاعية منذ العصور الإسلامية الباكرة . لكنها كانت هشة وهامشية ، ما لبثت أن ترسخت منذ منتصف القرن الخامس الهجري ، حيث تبلورت ملامحها وتحددت قسماؤها وتميزت خصائصها ، كما شرحن سلفاً .

أما عن الظروف والملابسات التي أفضت إلى ترسيخ تلك الظاهرة وتكريسها في العالم الإسلامي برمته ، فهي موضوع البحث التالي .

(١) إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) اشتور ص ٢٣١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣٢ .

(٤) إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٥) المصدر نفسه ص ٥٣ .

(٦) المصدر نفسه ص ٥٣ ، ٥٤ .



## ثانيا :العوامل الممهدة لسيادة الإقطاعية

ارتبط ترسيخ الإقطاعية في العالم الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بعاملين أساسيين ؛ أحدهما خارجي ، ويتمثل في فقدان المسلمين سيادتهم على البحار شرقا وغربا . والآخر داخلي ؛ ويكمن في اجتياحات الشعوب والقبائل البدوية الطرفدارية مراكز الكيانات السياسية المتداعية وإسقاطها ثم الهيمنة على مقدرات الحكم والسياسة .

وغني عن القول إن الظاهرتين متلازمتان ومتداخلتان بحيث مهدت كل منهما لتعاظم الأخرى ، ثم تضافرتا في النهاية على إضعاف البورجوازية وتكريس الإقطاعية . وهذا يعني أن سيادة الإقطاعية تمثل الطور الأخير والحاسم في سلسلة متصلة من الصراع بين البورجوازية والإقطاع .

وقد سبق لنا إثبات أن انتصارات البورجوازية من قبل كانت نتيجة هيمنة المسلمين على البحار ، ومن ثم السيطرة على تجارة العبور العالمية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب<sup>(١)</sup> . وكان فقدان هذا الدور ضربة قاضية للبورجوازية التي وقعت فريسة الاجتياحات البدوية الرعوية في المشرق والمغرب على السواء . وهو أمر أتاح للإقطاعية أن تتدعم على أنقاضها .

إن تعاظم وسيطرة النظم العسكرية الإقطاعية جاء نتيجة عمجز البورجوازية الهشة عن إنجاز ثورة شاملة تمكن لسيادة الأمن والاستقرار في الداخل وتواجه الأخطار الخارجية في آن .

وما يعيننا هو رصد هذه الأخطار بقصد الوقوف على أسباب تحول العالم الإسلامي في صراعه مع دار الحرب من الهجوم إلى الدفاع ، من التوسع إلى التقوقع ، وما نجم عن ذلك من فقدان السيادة على البحار ومن ثم فقدان ميزة الوساطة في «تجارة العبور» العالمية .

ولسوف نبدأ برصد هذه الظاهرة في عالم البحر المتوسط أولا ، ثم نشئ بالبحار الشرقية بعد ذلك .

ولنبدا بتبيان فقدان الفاطميين سيادتهم البحرية على القطاع الشرقي من البحر المتوسط بعد الإخفاق في مواجهة الأساطيل البيزنطية والصليبية فضلا عن أساطيل المدن الإيطالية .

(١) راجع للمؤلف : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، ج ١ ، ٢ ، المقدمة .

معلوم أن الفاطميين الأوائل بسطوا سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط ، وهو ما أثبتناه في دراسة سابقة <sup>(١)</sup> ، وأكدته غيرنا من الدراسين <sup>(٢)</sup> لكن الحال تغير فانحسرت هذه السيادة منذ خلافة المستنصر بالله الفاطمي . فلطالما ألحقت البحرية البيزنطية الهزائم المتوالية بالأساطيل الفاطمية حتى اضطر الفاطميون إلى طلب المهادنة دون طائل <sup>(٣)</sup> . إذ عول البيزنطيون على الثأر وطفقوا يشنون الإغارات المظفرة على سواحل مصر والشام <sup>(٤)</sup> .

مهدت تلك الانتصارات البيزنطية لنجاح الغزو الصليبي الذي تمكن من تأسيس إمارات أربع ببلاد الشام ، فضلا عن تهديد الموانئ المصرية كدمياط والإسكندرية بله القاهرة نفسها <sup>(٥)</sup> . ولعل هذا يفسر لماذا عجز الفاطميون عن حماية موانئهم بالشام كيافا وصور ، كذا فقدان كل هذه الموانئ الشامية <sup>(٦)</sup> بعد سقوط آخرها - عسقلان - عام ٥٤٨هـ <sup>(٧)</sup> . وكانت الضربة القاضية للبحرية الفاطمية حين شرع عمورى - ملك بيت المقدس - في غزو مصر ، فلم يجد الوزير الفاطمي شاور بدأ من إحراق السفن المصرية بالفسطاط <sup>(٨)</sup> .

كما أسهم البنادقة في ضعضة النفوذ الفاطمي في القطاع الشرقي من البحر المتوسط . إذ قدر إغراق أسطول فاطمي هب لاستنقاذ صور من الخطر الصليبي <sup>(٩)</sup> . وانتهزوا فرصة ضعف الفاطميين لتضييق الحصار على مراكزهم الأخرى ببلاد الشام <sup>(١٠)</sup> .

ولما شجر الصراع بين الصليبيين والبيزنطيين ؛ تمكن البنادقة من التدخل فيه لصالحهم وطرّدوا الحاميات البيزنطية من بعض الجزر في البحر المتوسط وإن بقيت قبرص ورودس في حوزة بيزنطة <sup>(١١)</sup> .

لكن وفاقا بين القوى النصرانية الثلاث - لأسباب تجارية - تم على حساب النفوذ

(١) أنظر : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، ٢ : ٢٤٠ .

(٢) أنظر : Lane - Poole : History of Egypt in the middle ages, p.148, London, 1901.

(٣) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٢٥٩ ، القاهرة ١٩٨١ .

(٤) المقرئى : المواظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، ج ١ ، ص ٣٣٥ ، بولاق ١٢٧٠هـ .

(٥) معاد ماهر : البحرية في مصر الإسلامية ، ص ٩٩ ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٦) أحمد مختار العبادى وزميله : تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ص ٢٠٢ ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

(٨) المقرئى : خطط ، ٢ : ١١٠ .

(٩) معاد ماهر : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(١٠) أحمد مختار العبادى : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(١١) هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في المصور الوسطى ، الترجمة العربية ص ٢٠٢ ، القاهرة ١٩٨٥ .

الفاطمي شرقي المتوسط<sup>(١)</sup>.

وزاد الطين بلة ظهور قوة بحرية نصرانية أخرى في موسطة البحر المتوسط ، ألا وهي مملكة النورمان في صقلية وجنوبي إيطاليا . ومعلوم أن ظهور النورمان تم على أنقاض نفوذ الفاطميين وحلفائهم من بنى زيرى في إفريقية . فمنذ أوائل القرن الخامس تعرضت السيادة الفاطمية على صقلية لهزات عنيفة من جراء الإغارات البيزنطية المتعاونة مع عملائها من مسلمى الجزيرة . وقد أسفرت عن خروج معظم نواحي الجزيرة عن دائرة نفوذهم ، برغم محاولات الزيريين استرداد هذا النفوذ مرارا دون طائل<sup>(٢)</sup> . وقد اندثر النفوذ الفاطمي من الجزيرة نهائياً بعد استيلاء النورمان عليها عام ٤٨٣ هـ . ومن صقلية أمعن النورمان في شن إغارات على إفريقية الزيرية - خليفة الفاطميين - ونجحوا في الاستيلاء على المهديّة عاصمة الفاطميين من قبل<sup>(٣)</sup> .

هكذا فقد المسلمون سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط لتؤول إلى قوى نصرانية بيزنطية وصليبية وبيزاوية ونورمانية .

وبالمثل وصل المد النصراني المتعاضم على القطاع الغربي من حوض البحر المتوسط الذي كان يسوده أمويرو الأندلس . وقد تم ذلك على إثر تعاون بحرى بين المدن الإيطالية والنورمان<sup>(٤)</sup> . ومن القرائن الدالة على ذلك استيلاء أسطول بيزا على جزيرة ميورقة وطرد المسلمين منها دون أن يحرك مسلمو الأندلس ساكنا<sup>(٥)</sup> . كما تعاون النورمان في صقلية مع نصارى الأندلس للإغارة على موانئ إشبيلية وغرناطة وباجة . هذا فضلا عن مساعدتهم في حركة «الاسترداد» ؛ حتى أن السيد القمبيطور الذي دوخ مسلمى الأندلس كان مغامرا نورمانيا<sup>(٦)</sup> .

وعلى ذلك فقد فقد المسلمون سيادتهم على البحر المتوسط كله على إثر تعاون القوى النصرانية من أجل الهيمنة على موارد تجارة العبور الدولية . وفى ذلك يقول أحد الشعراء

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٢) أرشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط ، الترجمة العربية ، ص ٣٠ ، القاهرة .

(٣) المكتبة الصقلية ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، لبيزج ١٨٦٥ ، ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ج ١٠ ، ص ٦٨ ، ليدن ١٨٦٦ .

(٤) هايد : المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(٦) Provençal: Histoire de L' Espagne Muslmane, Vol.3, P. 485, Paris, 1950., (٦)

المسلمين المعاصرين لتلك الأحداث :

البحر للروم تجري السفين به على مهل والبر للعرب<sup>(١)</sup>

كما ذكر أرشييالد لويس<sup>(٢)</sup> أنه «على إثر استرداد بيزنطية هيمنتها على جزر البحر المتوسط ؛ انهارت البحرية الإسلامية الفاطمية - محور صقلية - أفريقية - وانهارت الخلافة بالأندلس ، وأغرى ذلك مختلف الجماعات والمدن الغربية للتفوق البحري .

وبديهي أن يسفر هذا التحول عن إعادة صياغة مستقبل العالم الإسلامي خلال الحقب التالية صياغة تنحو نحو الضعف والاضمحلال<sup>(٣)</sup> .

وقبل رصد النتائج الاقتصادية الهامة التي ترتبت على هذه التحولات من المفيد أن نعرض لمتغيرات مماثلة في البحار الشرقية أفضت إلى ذات النتائج .

شهد القرن الخامس الهجري خروج هذه البحار من دائرة السيادة الإسلامية بعد تطاول الخطر الصيني وطرده الأساطيل الإسلامية من المحيط الهندي . إذ نعلم أن أساطيل الصين انفردت بنقل البضائع والسلع من الصين إلى الهند<sup>(٤)</sup> . كما تعاظمت القرصنة الهندية لتهدد الملاحة الإسلامية بين الهند والخليج . وبالمثل أصاب الشلل نشاط المسلمين البحري في الخليج نفسه بسبب إغارات سكان جزيرة قيس على سواحله . وقدر لهم احتكار نقل البضائع الهندية بعد تحقيق السيادة البحرية على الخليج<sup>(٥)</sup> . وعبثا حاول أباضية عمان تجنيد الجيوش والأساطيل لردعهم<sup>(٦)</sup> . كما حالوا بين صحار - ميناء عمان - وبين الاتجار مع الصين<sup>(٧)</sup> . وأرغم قراصنتهم السفن القادمة من البصرة ومن الهند على الرسو بمرافئهم ؛ الأمر الذي أفضى إلى تدهور العمران في موانئ الخليج منذ ذلك الحين ، وحسبنا أن ميناء سيراف الذي اشتهر بتعاظم عمرانته تحول إلى «سبخة لا ينبت بها زرع» بعد أن هجره التجار إلى موانئ جزيرة قيس ، بشهادة ابن حوقل<sup>(٨)</sup> . لذلك ازدهرت هذه الموانئ ، وغصت أسواقها بالسلع الشرقية والأفريقية<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر التفاصيل في : محمود إسماعيل : مقالات في الفكر والتاريخ ، ص ٧٧ ، الدار البيضاء ١٩٧٨ .

(٢) القوى البحرية والتجارية ، ص ٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) هايد : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٧٧ .

(٦) انظر : سالم بن حمود السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ص ٩٨ ، عمان ١٩٨٦ .

(٧) هايد : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(٨) المسالك والممالك ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، ليدن ١٨٧٢ .

(٩) نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .

بديهي أن يتمخض فقدان العالم الإسلامي سيادته على البحار شرقا وغربا عن نتائج اقتصادية ومن ثم سياسة وبيلة . وما يعيننا بصدها هو معرفة مدى ما أسفرت عنه من تدهور البورجوازية الإسلامية ، وترسيخ الاقطاعية على أنقاضها .

ورثت القوى النصرانية دور الوساطة التجارية العالمية عن المسلمين على إثر هيمنتها على البحر المتوسط . إذ أدى التعاون الصليبي البيزنطي النورمانى الإيطالى إلى بروز دور المدن الإيطالية - وخاصة بيزا - في حركة التجارة بين الشرق والغرب . ومن المظاهر الدالة على ذلك ؛ وجود جالية بيزاوية تجارية في القسطنطينية تمتعت برعاية أباطرتها<sup>(١)</sup> . وبالمثل فبحجت البندقية في الحصول على امتيازات مشابهة<sup>(٢)</sup> . واستهدف الطرفان معا الوصول إلى مصادر تجارة الشرق مباشرة بعد عقد صلات ود مع الروس<sup>(٣)</sup> . ذلك أن الاضطرابات الداخلية في آسيا الوسطى - نتيجة الاجتياحات البدوية الإستبسية - أسفرت عن تهديد الطريق التجاري الواصل بينها وبين بغداد . لذلك تحول جل النشاط التجاري إلى الطريق المؤدى إلى الأنهار الروسية<sup>(٤)</sup> .

كما أدت نفس الأسباب إلى توجه القوافل التجارية من الهند إلى آسيا الصغرى وبلاد الشام<sup>(٥)</sup> .

وطدت المدن الإيطالية علاقاتها بالصليبيين في الشام بعد أن حظيت بامتيازات في بيزنطة كما ذكرنا سلفا . وحسبنا ما سبق إيضاحه عن دور هذه المدن في التمهيد للغزوات الصليبية . إذ كانت أساطيلها تتولى نقل الجنود من موانئها فضلا عن «التجار من سكان تلك المدن»<sup>(٦)</sup> . كما حالوا بين الفاطميين وبين التعرض للوجود الصليبي بالشام لحرمانهم دورهم التجاري العالمى إبان الحقبة المنصرمة . لذلك كافأهم الصليبيون بمنح تجارهم امتيازات داخل إماراتهم . إذ سمحوا لهم بتكوين مستوطنات غدت «مراكز هامة لتجارة

(١) هايد : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

(٣) هايد : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٤) موريس لومبار : الذهب الإسلامى منذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر فصل فى كتاب «بحوث فى التاريخ والاقتصاد» ، ص ٧٧ ، القاهرة ١٩٦١ .

(٥) نعيم زكى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٦) هايد : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

الشرق الأدنى»<sup>(١)</sup>. ولم يدخر هؤلاء التجار وسعا في الاصطدام مع الصليبيين حين أزمعوا الانتقاص من الامتيازات التي منحوها إياهم<sup>(٢)</sup>.

لقد نجح هؤلاء التجار الإيطاليين في القسطنطينية والشام في احتكار دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب. «ولم يعد للمسلمين المغلوبين على أمرهم في هذا المجال إلا دور ثانوي»<sup>(٣)</sup>.

وبالمثل عرقل الوجود الصليبي بالشام حركة التجارة بين الشام ومصر، كذا بين الشام وشبه الجزيرة العربية. فلطالما تعرضوا للقوافل بهدف السلب والغنم<sup>(٤)</sup>. وفي أوقات المهادنة فرضوا على التجار المسلمين الجبايات والمكوس الباهظة<sup>(٥)</sup>. وفي كل الأحوال كانت مدنهم تنص بالسلع الشرقية التي تاجروا فيها كذلك لحسابهم الخاص<sup>(٦)</sup>.

ولم تعدم بيزنطة نصيبا في تلك التجارة خصوصا بعد انتعاش تجارة الروس مع القسطنطينية عقب هيمنة الروس على معظم تجارة البحر الأسود<sup>(٧)</sup>. كذلك أسهم الروس بدور خاص في تصريف سلع التجارة الشرقية بأسواق أوروبا بعد أن صار الطريق الواصل بين البحر الأسود والبحر البلطي أداة ربط جد هامة بين غرب أوروبا وبلدان آسيا الوسطى<sup>(٨)</sup>.

صفوة القول؛ أفضت تلك التحولات الخطيرة إلى فقدان الشرق الإسلامي دوره السابق في تجارة العبور العالمية؛ الأمر الذي فت في قوة البورجوازية الإسلامية ومهد لسيادة الإقطاعية.

كل هذا يفسر أيضا لماذا حاول التجار الأوروبيون - فيما بعد - الحفاظ على مكاسبهم التجارية في الشرق الإسلامي؛ عن طريق عقد علاقات مودة مع المغول من أجل الوصول إلى منابع التجارة الشرقية رأسا. وبالفعل وصل التجار الأوروبيون إلى الهند والصين إما عن طريق القرم وجنوب الفولجا أو طريق طرايزون وأذربيجان، وتمكنوا من حرمان التجار

(١) المصدر نفسه، ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٥) نفس المرجع والصفحة.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٧) آرشيبيلدلوس: المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

المسلمين من دورهم التجاري العالمي إبان الحقبة السابقة<sup>(١)</sup> .

والأدهى من ذلك هو طموح المخطط النصراني لحرمان التجار المسلمين في المغرب والأندلس من هذا الدور خصوصاً بعد أن فقد مسلمو المغرب سيادتهم على القطاعين الأوسط والغربي من حوض البحر المتوسط . ليس أدل على ذلك من تعاون النورمان والبرجنديين و رهبان الأديرة الكولونية والمدن الإيطالية من أجل الهيمنة على دور الوساطة في تجارة العبور بين الشمال والجنوب<sup>(٢)</sup> . ولقد أفاد النورمان من تلك الظروف في توسيع دائرة نشاطهم التجاري في عالم البحر المتوسط . وهذا يفسر لماذا حرص ملكهم روجر الثاني على حيازة بعض المراكز التجارية والصناعية في البلقان على حساب بيزنطة<sup>(٣)</sup> . ولماذا حرص ملوك النورمان عموماً على التعاون مع المدن الإيطالية من أجل دور مماثل في توزيع سلع التجارة الشرقية لذلك عقدوا معاهدات تجارية مع بيزا ؛ التي حرصت على إقصاء التجار المغاربة عن دور الوساطة التجارية بين بلاد المغرب وأوروبا<sup>(٤)</sup> . وفي المقابل أفاد البيزاويون من النورمان الذين احتكروا تجارة ذهب السودان في بلاد المغرب ؛ بحيث حاز البيزاويون على نصيب من هذا الذهب ، ويبدو أن المدن الإيطالية الأخرى حظيت بنصيب أيضاً من ذهب السودان نتيجة عقد صلات مودة مع النورمان . يفسر ذلك ما أقدمت عليه تلك المدن من ضرب نقود ذهبية بعد تحويل النورمان ذهب السودان إلى أوروبا ، والحوؤل دون تسربه إلى الشرق الإسلامي ، كما كان الحال إبان الحقبة المنصرمة<sup>(٥)</sup> .

على أن هذه المدن طمحت إلى الوصول إلى ذهب السودان دون وساطة النورمان . ويبدو أنها نجحت في مسعاها ؛ إذ نعلم أن نابلي وجايتا وكمبانيا وغيرها عقدت اتفاقات تجارية مع التجار المغاربة تتيح لها الحصول على ذهب السودان . كما حاز نصارى الأندلس على نصيب منه عن طريق الاتجار مع هذه المدن فضلاً عن النورمان . هذا بالإضافة إلى ما حصلوا عليه من خلال الجبايات التي فرضوها على أمراء الطوائف المتصارعين في الأندلس<sup>(٦)</sup> .

كل هذا يفسر لماذا تدهور الاقتصاد في الشرق الإسلامي بعد حرمانه من ذهب السودان

(١) Ostrogorsky : History of the Byzantine State , P.382, Oxford,1968. (١)

Ibid, P.379. (٢)

(٣) هايد : المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٤) موريس لومبار : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٥) روبرت لوبيز : محمد وشارلمان ، فصل من كتاب بحوث في التاريخ والاقتصاد ص ١٣٥ .

(٦) آرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

الذي تسرب إلى أوروبا ، فضلا عن ذهب القسطنطينية الذي كان المسلمون المشارقة يحصلون عليه مقابل تصديرهم سلع التجارة الشرقية <sup>(١)</sup> . كما يفسر أيضا النتائج الاقتصادية ومن ثم السياسية الوبيلة التي أدت إلى تدهور العالم الإسلامي بمشرقه ومغربه . إذ تحول إلى الاقتصاد الزراعى والرعوي المنغلق بعد انحطاط الاقتصاد المدينى التجارى الذي ازدهر إبان الحقبة السابقة <sup>(٢)</sup> .

والأخطر من ذلك أن هذا التحول مهد لوقوع تغييرات سياسية واجتماعية هامة تمثلت في سلسلة الاجتياحات البدوية الرعوية الطرفدارية التي تمثلت في غزوات الأعراب والبربر الرحل والأثراك الرعاة الذين أجهزوا على البورجوازية ، ورسخوا الإقطاع العسكرى <sup>(٣)</sup> . وهذا يقود إلى محاولة استقصاء تلك الظاهرة في العالم الإسلامى بأسره .

أجمعت ثلثة من الباحثين على مسؤولية تلك الاجتياحات عن اضمحلال العالم الإسلامى شرقا وغربا . فقد ذكر «شاخنت» <sup>(٤)</sup> أن تلك الاجتياحات «قصمت ظهر البورجوازية التي قادت ازدهار الاقتصادى والفكرى في العالم الإسلامى الوسيط» . وفى نفس المعنى ذهب «إيف لاكوست» <sup>(٥)</sup> إلى أن «العناصر البدوية المهمشة هي المسؤولة عن تدهور التجارة ومن ثم الحضارة» . ويقول «جواتياين» <sup>(٦)</sup> : «إن انتكاسة البورجوازية اقتصاديا واجتماعيا اقترنت بزحف عناصر بدوية ذات أصول تركية في الشرق الإسلامى» . وكان هاملتون جب <sup>(٧)</sup> «أبلغ تعبيراً حين قال : «تغيرت أحوال العالم الإسلامى في القرن الخامس الهجرى تغييراً جذرياً نتيجة حركات العناصر البدوية كالقبائل التركية التي غزت شرقي فارس وشمالها وامتدت إلى العراق وشمالى سوريا ، والقبائل العربية التي زحفت نحو الشام ومصر وبلغت شمالى إفريقيا ، والبربر الذين تحرکوا في بلاد المغرب ، فتدهورت الحياة الاقتصادية حيث حل الاقتصاد القائم على الزراعة والرعى محل الاقتصاد التجارى» .

وفى نفس المعنى ذكر «أشتور» <sup>(٨)</sup> «أن الإقطاعية العسكرية المرتبطة باجتياحات العناصر البدوية لم تحدث التغيير بصورة فجائية . بل إن الانتقال كان بطيئاً ، ومروقت طويلاً قبل أن

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٤٦ .

(٢) موريس لومبار : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٣) آرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(٤) An introduction to Islamic Law, P.7, Oxford, 1964.

(٥) العلامة ابن خلدون ، ص ٢٤ ، بيروت ١٩٧٤ .

(٦) دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية ، ص ١١٧ .

(٧) دراسات فى حضارة الإسلام ، ص ٣٣ ، بيروت ١٩٦٤ .

(٨) التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص ٢١٧ .



يحكم أمراء الإقطاع قبضتهم على قطاعات الإقتصاد المختلفة .

إن هذا الاجماع على ارتباط سيادة الإقطاع بتدهور البورجوازية لا يخلو من دلالة على صدق مانذهب إليه من مسؤولية القوى البدوية الطردارية عن هذا الانهيار الاقتصادي - الاجتماعي ، ومن ثم السياسي . وهو أمر فطن إليه «أرنولد توينبي»<sup>(١)</sup> حين اعتبر هذه القوى أشبه ماتكون «بيروليتاريا خارجية» عاشت مهمشة في أطراف العالم الإسلامي ؛ قدر لها أن تقفز إلى القلب ، وتتحكم فيه بفضل ما استتته من نظم إقطاعية عسكرية .

تكونت هذه القوى من شعوب وعناصر وقبائل شتى عربية وتركية وكردية وبربرية . فلنحاول تتبع سلسلة اجتياحاتها وتوضيح دورها في تكريس الإقطاعية ، وترسيخها .

ولنبدا بالعنصر العربي .

معلوم أن العرب احتكروا التوجيه السياسي والعسكري في العالم الإسلامي حتى خلافة المعتصم الذي أسقطهم من ديوان العطاء ؛ فعولوا على الاشتغال بالرعي وقطع الطرق فضلا عن الارتزاق العسكري . وفي ذلك يقول أحد الدارسين الثقات<sup>(٢)</sup> : « . . . لم يقف أمر هؤلاء الأعراب عند قطع الطرق وتهديد الأمن واستياع الأموال ، بل تعدوا ذلك كله إلى الانضواء تحت راية كل ثائر يريد الاستقلال بإمارة أو ولاية ، أو ينزع إلى القضاء على سلطات الدولة جميعا » . ولا أدل على ذلك من موالاتهم القرامطة حيث نيطوا بمهمة قطع الطريق على الحجاج . يستنزفون الدماء ، ويسلبون الأموال ، ويغنمون لحساب القرامطة حيناً ولحسابهم أحياناً<sup>(٣)</sup> .

وعلى إثر تدهور أحوال الإمبراطورية البويهية ؛ نجحت عشائر البدو من الأعراب في تكوين كيانات محلية في بلاد ما بين النهرين وما جاورها<sup>(٤)</sup> . فأصبح بنو عقيل حكاما على أعالي العراق والموصل ونصيبين والرحبة وعانة وحديثة وهيت والأبار ، فضلا عن الكوفة والمدائن . كما اتخذ فرع منهم من تكريت مقرا<sup>(٥)</sup> .

أما بنو غنيم ، فقد حكموا جران والرها والركة . كما حكم بنو خفاجه أواسط الفرات . وحكم بنو مزيد جنوبي العراق ، واتخذوا من الحلة عاصمة . كما استقل بنو ديبس بمنطقة

(١) عن مزيد من التفصيلات ؛ راجع كتابنا : مقالات في الفكر والتاريخ ، ص ٦٨ .

(٢) أنظر : عبد الحميد يونس : الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي ، ص ٤٩ ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) ابن الأثير : ٨ : ١٥٣ ، ٣٦٥ .

(٤) راجع : عصام عبد الرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة في الشرق ، ص ١٧٧ وما بعدها ، القاهرة ١٩٨٧ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

المستنقعات جنوب وغربي واسط<sup>(١)</sup> .

هكذا شكل الأعراب البدو في العراق كيانات محلية متناحرة متباينة المصالح<sup>(٢)</sup> وشهدت بلاد الشام كيانات مماثلة كبنني منقذ في شيزر<sup>(٣)</sup> وبني حسام في منبج ، واشتركوا معا في تهديد النشاط التجاري شمالي الشام والعراق<sup>(٤)</sup> . وأسفرت تلك الظاهرة عموما عن تخريب المزارع وإزهاق الأرواح من جراء الصراعات الدائمة بين أمراء تلك الكيانات<sup>(٥)</sup> . وظل الحال على هذا المنوال حتى ظهور نور الدين محمود الذي فل شوكتهم ، وتوسع على حسابهم بعد حروب مريرة استمرت قرابة ثلاثين عاما<sup>(٦)</sup> .

أما عن دور الأعراب المخرب في مصر والمغرب ؛ فيستحق وقفة متأنية . ذلك أن قبائل بني هلال وسليم احترف بعضها الارتزاق العسكري في بادية الشام ، وظل البعض الآخر على حياة البداوة الأولى في شبه الجزيرة العربية . واشتركت قبائل الشام إلى جانب القرامطة في صراعهم مع الفاطميين . فلما هُزم القرامطة ، ارتحل أشياعهم إلى مصر ، حيث أسكنهم الفاطميون الصحراء الشرقية بصعيد مصر<sup>(٧)</sup> وقد ازدادت أعدادهم بعد هجرة بعض بطونهم من شبه الجزيرة العربية إلى مصر<sup>(٨)</sup> . وإن ذهب بعض الدراسات<sup>(٩)</sup> . إلى أن تلك الهجرة حدثت في وقت سابق قبل قدوم المعز لدين الله الفاطمي من المغرب ؛ حيث اشتركوا في الحملة القرمطية الفاشلة على مصر . وما يعيننا أنهم طالما أثاروا الشغب ونهب الفلاحين المصريين<sup>(١٠)</sup> ، كما هددوا الطريق التجاري الواصل بين القصير وقنا . بل هددوا الوجود الفاطمي نفسه حين انضمت أعداد منهم إلى حركة أبي ركة بركة التي حاولت الانفصال بها عن الفاطميين ، بتأييد من أمويي الأندلس سنة ٣٩٧هـ<sup>(١١)</sup> .

ولما توالى المحن على مصر في عهد المستنصر بالله الفاطمي - نتيجة الأزمة الاقتصادية

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٢) مؤنس عوض : سياسة نور الدين محمود الخارجية ، رسالة دكتوراه ، مخطوطه ص ١٢٠ .

(٣) محمد الشيخ : الإمارات العربية في بلاد الشام في القرن الحادي عشر ، ص ٢٦٣ ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ص ١٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٣ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) ابن خلدون : المعبر ، ج ٦ ، ص ١٣ ، بولاق ١٢٨٤هـ .

(٨) ابن الأثير : ٩ : ٦٩ .

(٩) عبد الحميد يونس : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(١٠) ابن الأثير : ٩ : ١٤٠ . Lane - Poole : Op. Cit. P.137 .

(١١) ابن عداري : البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٣٠٠ ، ليدن ١٩٤٨ .

والضغط الصليبي والبيزنطي وانفصال بنى زيرى بأفريقية - فكر الخليفة في التخلص من الأعراب الذين تزايدت أعدادهم<sup>(١)</sup> . كما فكر في ذات الوقت في الانتقام من الزيريين بأفريقية . وأشار عليه وزيره اليازورى بضرب عصفورين بحجر عن طريق فتح الباب لهجرة الأعراب إلى المغرب .

وبالفعل ، أمر الخليفة المستنصر قبائل الأعراب باجتياح المغرب بعد إغرائهم بالسيادة عليه . فانسابت جحافلهم تمضى تخريبا وقتلا وسلبا .

وقد تم الاجتياح على مرحلتين ؛ الأولى بزعامة بنى هلال ، والثانية بزعامة بنى سليم . وتمكن الغزاة معا من هزيمة المعز بن باديس الزيرى ونهب عسكره « فلم يخلص لأحد منهم عقاب بعير »<sup>(٢)</sup> . وتم لهم الاستيلاء على المغرب الأدنى وأفريقية حيث « حطموا القصور والحصون ونهبوا التجار وأتلفوا الأنهار »<sup>(٣)</sup> . ثم انسابوا إلى المغرب الأوسط ، فخرّبوا مدنه وقراه حتى تلمسان . وحين تصدت لهم زنانة فشلت في الحؤول دون اجتياحهم المغرب الأقصى .

وبرغم سيطرتهم على سائر أقاليم المغرب ؛ لم ينجحوا في تأسيس كيانات سياسية مستقرة ؛ بل عاشوا حياة الظعن والانتجاع فضلا عن قطع الطرق والإغارة<sup>(٤)</sup> .

كما انضم بعضهم إلى الموحدين - فيما بعد - حيث أقطعوهم إقليم تامسنا بالمغرب الأقصى بعد القضاء على دولة بورغواطة<sup>(٥)</sup> .

لقد أسفر الاجتياح عن خراب شمالي أفريقيا اقتصاديا ، فضلا عن تخريب المزارع والمراعي ؛ قطعوا الاتصال التجاري مع الشرق . كما نجح النورمان في احتكار تجارة المغرب إلى أوروبا . وهو أمر أدى إلى القضاء على الاقتصاد المركتالي ليحل محله اقتصاد رعوي بدائي<sup>(٦)</sup> أساسه الإقطاعية .

(١) ابن خلدون : ٦ : ١٧ .

(٢) ابن عذاري : البيان المغرب ، ١ : ٣٠٢ .

(٣) ابن الأثير : ٩ : ٣٩٠ .

(٤) عبد الحميد يونس : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٥) Julien : Histoire de l'Afrique du Nord, P.110, Paris, 1961. (٥)

(٦) موريس لومبار : الإسلام في عظمته الأولى ، ص ٥٩ ، بيروت ١٩٧٧ ،

Mercier : Histoire de l'Afrique Septentrionale, vol . 2 . P . 100 Paris, 1980..

وإن كان من الإنصاف أن نؤكد أن جذور هذا التحول تمتد إلى العصر السابق ؛ وتمثل في اجتياح بربر صنهاجة اللثام معظم أقاليم المغرب فضلا عن الأندلس . ولن نستطرد طويلا في سرد أخباره ؛ لأننا فصلناها في دراسة سابقة<sup>(١)</sup> . ونكتفي بإثبات أن صنهاجة اللثام التي أسست دولة المرابطين الإقطاعية العسكرية كانت مجموعة قبائل بدوية تضرب في الصحراء الكبرى . من هذه القبائل لمتونة وجدالة ومسوفة ولمطة ؛ وكلها احترفت الرعي وحراسة القوافل التجارية بين بلاد المغرب والسودان ، وغني عن القول إنها لم تسهم قبل تأسيس دولة المرابطين في أى نشاط سياسى ببلاد المغرب . وهذا يعني أنها كانت قبائل طرفدارية مهمشة .

وينم اعتناق المرابطين ايديولوجية سنية محافظة - مذهب مالك - على اضطهادهم التيارات العقلانية التي شكلت غطاء ايديولوجيا للقوى البورجوازية . ولعل في تماثل أحداث ووقائع وغايات ظهور المرابطين في ذات الوقت الذي ظهر فيه السلاجقة في الشرق - فضلا عن الاتصال السياسى بينهما - ماينم على شمولية ظاهرة القوى البدوية الطرفدارية العسكرية السنية التي كرسن الإقطاع في العالم الإسلامي شرقا وغربا<sup>(٢)</sup> .

إن في تعرض الشرق الإسلامي للغزو الصليبي والمغرب للغزو النورمانى والأندلس «لصليبية الاسترداد» ، وعجز النظم العسكرية السلجوقية والمرابطية ودول الطوائف عن وقف تلك الغزوات ؛ ما يؤكد وحدة الظروف والمعطيات التي أفرزت النمط الإقطاعي العسكري في المشرق والمغرب على السواء .

وبرغم سقوط المرابطين على يد الموحدين ، واعتناق الأخيرين ايديولوجية ليبرالية ذات طابع بورجوازي ؛ فقد ظل الحال على ما هو عليه . خصوصا ، وأن قبائل مصمودة التي أسست الدولة الموحدية كانت قبائل مهمشة طالما عانت من ويلات السياسة المرابطية<sup>(٣)</sup> . دليلنا على ذلك أن الموحدين مالبنوا أن تخلوا عن إيديولوجيتهم الليبرالية وارتدوا إلى النصية السنية<sup>(٤)</sup> التي شكلت غطاء إيديولوجيا عاما للقوى البدوية الإقطاعية العسكرية .

هكذا أفضت الاجتياحات البدوية العربية والبربرية إلى تكريس الإقطاع العسكري في الغرب الإسلامي .

(١) راجع : محمود إسماعيل : مقالات ، ص ٦٦ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) Terrasse : *Histoire du Maroc*, p. 274, Casablanca, 1949.

(٤) عبد الله غلام : الدولة الموحدية بالمغرب ، ص ١٣٧ ، القاهرة ١٩٦٨ .

وبالمثل ، وفي ذات التوقيت شهد الشرق الإسلامي ذات الظاهرة ؛ التي شكلت القبائل التركية السلجوقية قوامها وعصبها . وقد سبق لنا تعقب دور الأتراك المخرب في الدولة العباسية حتى ظهور البويهيين عام ٣٣٤ هـ<sup>(١)</sup> ، كما أثبتنا أثرهم في وضع البواكير الأولى للإقطاعية . وعلينا الآن رصد استمرارية الظاهرة التركية حول منتصف القرن الخامس الهجري وتبيان أثرها في ترسيخ الإقطاعية العسكرية .

كانت سهوب آسيا الوسطى منتجعا للقبائل التركية التي عاشت حياة البداوة والظعن . ولطالما تضاءلت عن موجات من الهجرات ذات الطابع العسكري التوسعي . وإذا كان الأتراك قد انسابوا غربا فيما عرف بالموجة التركية الأولى التي أسفرت عن إضعاف الخلافة العباسية أوائل العصر العباسي الثاني ؛ فقد توسعوا شرقا على حساب الدولة السامانية ، وأقاموا دولة في غزنة مالبثت أن توسعت في الهند وهي الدولة الغزنوية<sup>(٢)</sup> . كما أخضعوا خوارزم سنة ٤٠٩ هـ .

وليس بغريب أن تعتنق هذه الدولة المذهب السني وتنكل بالشيعية ، لأن ذلك كان دأب الأتراك دائما . وقد سقطت الدولة الغزنوية على يد الغور الذين استولوا على غزنة ، وقبائل التركمان التي أجهزت على وجودهم في الهند<sup>(٣)</sup> .

وما يعيننا أن الغوريين شأنهم شأن الغزنويين كرسوا في دولتيهما الإقطاع العسكري<sup>(٤)</sup> .

أما في غربي آسيا فقد ترسخ الإقطاع العسكري على يد السلاجقة<sup>(٥)</sup> . وهم مجموعة قبائل تركية كانت تضرب في سهوب آسيا الوسطى ، تجمعت بزعامة سلجوق بن دقاق ، ثم امتولت على بلاد ما وراء النهر بعد صراع مظفر مع السامانيين والغزنويين . ومنها اجتاحت خراسان سنة ٤٤٧ هـ . وفي العام التالي ، دخلوا بغداد حيث رحب الخليفة العباسي بزعيمهم الجديد أرطغرل ، وأعلنه سلطانا<sup>(٦)</sup> .

(١) راجع : محمود إسماعيل : سوسولوجيا : ٢ : ٧٢ ، وما بعدها .

(٢) Brown : Alitrary history of Persia, Vol . 2, P.371, London, 1958.

(٣) Lane - Poole : Medieval India under Mohammedan rule, p.46, New York, 1962.

(٤) أحمد إبراهيم الشريف : العالم الإسلامي في العصر العباسي ، ص ٤٨١ ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٤٢ .

(٦) عبد النعيم حسنين : إيران والعراق في العصر السلجوقي ، ص ٤٦ ، القاهرة ١٩٨١ .

وفى عهدي ألب أرسلان وابنه ملكشاه اتسعت الدولة السلجوقية ، فضمت آسيا الصغرى بعد هزيمة بيزنطة في معركة مانزيكرت سنة ٤٦٣ هـ<sup>(١)</sup> . كما ضموا بلاد الشام وشرعوا في غزو القاهرة دون طائل .

وبرغم تكوين السلاجقة إمبراطورية كبرى ؛ ظلوا محافظين على تقاليدهم البدوية<sup>(٢)</sup> ، كما اعتنقوا المذهب السني<sup>(٣)</sup> ، وغلب على دولتهم الطابع العسكري<sup>(٤)</sup> . وفى العصر السلجوقي ترسخ الإقطاع العسكري بحيث أصبح نمطاً يحتذي في العالم الإسلامي .

وحين حل الضعف والانهيار بالدولة السلجوقية ؛ ظهرت كيانات إقطاعية تركية وكردية عرفت بالأنابكيات في أذربيجان وبلاد الجزيرة وكرمان وفارس<sup>(٥)</sup> . لذلك حق «الموريس لومبار»<sup>(٦)</sup> الحكم بأن الهجرات التركية خلال القرن الخامس الهجري هددت طرق التجارة الآسيوية ؛ الأمر الذي فت في قوى البورجوازية ومهد لترسيخ الإقطاع العسكري .

هكذا اقترنت ظاهرة فقدان العالم الإسلامي السيادة على البحار بظاهرة الاجتياحات البدوية الطرفدارية حول منتصف القرن الخامس الهجري ؛ حيث تضافرتا على انهيار البورجوازية وترسيخ الإقطاعية .

أما عن كيفية ترسيخ الإقطاع في العالم الإسلامي بأسره ؛ فهو موضوع المبحث التالي .

### ثالثاً : سيادة نمط الإنتاج الإقطاعي

وقفنا في المبحث السابق على العوامل التي أفضت إلى تدهور البورجوازية ومهدت لسيادة الإقطاعية ، ولنحاول الآن برهنة هذه السيادة وترسيخها في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري . ويشمل العرض رصد هذه التحولات إبان عصور الفاطميين الأواخر في مصر والشام ، كذا في بلاد المغرب والأندلس خلال عصور المرابطين والموحدين ، كذا الدول المغربية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الموحدية . ثم نعود إلى الشرق الإسلامي لتبيان كيفية ومظاهر الإقطاعية وأنواعها إبان عصور السلاجقة والأنابكة

(١) المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٥ .

(٣) أحمد إبراهيم الشريف : المرجع السابق ، ص ٥٤٧ .

(٤) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٥) ابن الأثير : ١٠ : ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٦) الإسلام في عظمته الأولى ، ص ١٢٠ .

والأيوبيين والمماليك . وأخيراً نتتبع تلك المجريات في المشرق الإسلامي في ظل الغزنويين والغوريين وسلطنة المماليك بدهلى ، فضلاً عن السلطنات المغولية التي قامت في بلاد المشرق .

أما عن الفاطميين في مصر والشام ، فنلاحظ أن ظاهرة الإقطاع تفاقمت خلال العصر الفاطمي الثاني بعد تدهور الصحوة البورجوازية منذ عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي . وقد أثبتنا في دراسة سابقة<sup>(١)</sup> أن الصحوة البورجوازية عكست آثارها - خلال العصر الفاطمي الأول - على الاقتصاد والسياسة<sup>(٢)</sup> والنظم والفكر بعد إحكام السيطرة على عنق الزجاجة في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب ؛ حين سادوا البحر الأحمر والقطاعين الشرقي والأوسط من البحر المتوسط<sup>(٣)</sup> . كذا بعد تعاونهم مع القوى الإسلامية الأخرى كالبويهيين والقرامطة في احتكار تجارة الترانزيت الدولية .

لكن هذا الدور هوى بعد فقدان الفاطميين الهيمنة على البحار<sup>(٤)</sup> واجتياح الأعراب الهلالية بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا<sup>(٥)</sup> ، وماترتب على ذلك من انتقال دور الوساطة في التجارة الدولية إلى قوى نصرانية بحر متوسطية ؛ الأمر الذي ساعد على التمهيد لسيادة الإقطاعية .

ومن مظاهر تلك السيادة ؛ ماجرى من روكا الأرض الزراعية وتوزيع معظمها إقطاعات على العسكر ورجال الإدارة . حقيقة أن هذه الإقطاعات كانت إقطاع منفعة ؛ أى لم يتمتع المقطعون بحق الملكية . كذلك كانت هذه الظاهرة موروثاً عن العصر الفاطمي الأول . لكن الجديد أن حق الاستغلال أو المنفعة حدد في العصر الفاطمي الأول بثلاثة أعوام ، لكنه امتد خلال العصر الفاطمي الثاني إلى ثلاثين

(١) راجع : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ١٣٠ وما بعدها .

(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٥٨ .

(٥) يرى مارك بلوك أن هذا الاجتياح أسفر عن حرمان الفاطميين من ذهب السودان ، فعجزوا عن دفع رواتب الجند . لذلك أقطعهم الأرض . أنظر : مشكلة الذهب في العصر الوسيط ، ص ١١١ المقدمة .

عاماً<sup>(١)</sup> .

هذا فضلاً عن تدهور سلطان الخلافة على المقطعين الذين كثيراً ما ضربوا عرض الحائط بالضربة التي يدفونها للدولة نظير الإقطاع . وبالمثل كسروا الأعراف السائدة التي كانت تلزمهم بعصر القصب في معاصر الدولة وبيع المحصولات في أسواقها<sup>(٢)</sup> . وهذا يعني أن إقطاع الاستغلال وإن كان شائعاً من الناحية النظرية ، إلا أنه تحول إلى «إقطاع رقبة» من الناحية العملية ، خصوصاً بعد تفاقم الصراع بين القوى العسكرية من ترك وبربر وأرمن وزنج ، بحيث أصبح قانون الغلبة هو محور النظام الإقطاعي<sup>(٣)</sup> .

وهذا يعني أن تعاضم نفوذ قواد العسكر ووزراء السيف أفضى إلى تكريس الإقطاعية خصوصاً بعد أن امتدت أيديهم إلى أموال الجباية بجمعونها لصالحهم دون أن تحرك الخلافة ساكناً . فإذا أضيف إلى ذلك شيوع نظام السخرة في علاقات الإنتاج وتحول المزارعين في الغالب الأعم إلى عبيد ، أدركنا كيف كان الإقطاع الفاطمي يتسم بالكثير من خصائص الفيودالية الأوروبية ، كما ذهب باحث ثقة<sup>(٤)</sup> .

وليس أدل على تعاضم الإقطاعية من تعاضم الآثار الناجمة عنها في المجال الاقتصادي . وتمثل في عجز الفلاحين الأحرار الحائزين ملكيات خراجية محدودة عن زراعة أراضيهم نتيجة إغارات العسكر<sup>(٥)</sup> . كذا تدهور الرقعة الزراعية بوجه عام من جراء إهمال مشروعات الري والصيانة والاستصلاح<sup>(٦)</sup> . وقد أفضى ذلك كله إلى أتشار المجاعات والضائقات والأمراض الاجتماعية . هذا فضلاً عن الاضطراب السياسي والتطرف الفكري ، وهو ما سنتناوله في دراسات تالية .

أما عن بلاد المغرب والأندلس ، فقد شهدت نفس الظاهرة لذات الأسباب والظروف . ذلك أن سيطرة النورمان والمدن الإيطالية على القطاعين الأوسط والغربي من البحر المتوسط ، وتعاضم حركة الاسترداد النصرانية في الأندلس وغلبة العناصر البدوية من البربر في المغرب والأندلس ثم الاجتياح العربي للشمال الإفريقي فيما بعد ، كل ذلك أفضى إلى

(١) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٦٧ ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .

(٢) المقریزی : خطط : ١ : ٨٣ .

(٣) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٧٠ .

(٤) أنظر : حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٧١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٨٠ .

(٦) ليس أدل على ذلك من أن مساحة الأرض الزراعية التي بلغت نحو ٢٨٦ ألف فدان في عهد المعز تقلصت إلى حوالى العشر زمن المستنصر . أنظر : المرجع السابق ، ص ٥٦٧ .



## التمهيد لسيادة الإقطاعية .

ولدينا في هذا الصدد نصوص جد هامة . يقول المراكشي <sup>(١)</sup> : وأما حال سائر الأندلس بعد اختلاف دولة بنى أمية فإن أهلها تفرقوا فرقا ، وتغلب في كل جهة منها متغلب . وكذلك كان الحال في العدو أي في بلاد المغرب .

لقد أصبح قانون الغلبة هو العامل الحاسم في حيازة الأرض ؛ فتحولت معظم الأراضي إلى اقطاعات عسكرية وقبلية . وفي ذلك يقول ابن حزم <sup>(٢)</sup> اقتسم ملوك الطوائف الأرض الزراعية فيما بينهم حتى لم يعد منها إلا القليل . وهذا ما يدحض قول أحد الباحثين <sup>(٣)</sup> بأن بلاد الأندلس لم تشهد ظاهرة الإقطاع في عصر ملوك الطوائف .

بديهي أن تزداد الإقطاعية رسوخاً في ظل المرابطين الذين اعتبروا الأرض ملكاً لهم أقطعوا منها قوادهم وفقهاءهم وقبائلهم بالمغرب والأندلس . وحسبنا أن ممتلكات بورغواطه وزناته في المغرب <sup>(٤)</sup> وإمارات الطوائف بالأندلس وزعت على قبائل الصنهاجة اللثام عموماً وقبيلة لتونة - القبيلة المؤسسة - على نحو خاص <sup>(٥)</sup> .

لقد حازت الأسرة الحاكمة أجود الأرض وأوسعها ، وتلتها قبيلة لتونة ثم قواد العسكر ومن بعدهم الفقهاء <sup>(٦)</sup> . وهذا يعني أن الإقطاع العسكري كان يمثل جل الأراضي الزراعية ؛ إذا أدركنا أن الأسرة المرابطية وقبيلتها لتونة فضلاً عن القبائل الصنهاجية المثلثة الأخرى اندرجت جميعاً في سلك الجندية . وهذا يفسر لماذا اتسعت الإمبراطورية المرابطية لتضم معظم أقاليم بلاد المغرب فضلاً عن الأندلس .

مصادق ذلك أن العسكر المرابطي لم يتقاضى أعطيات ورواتب ؛ بل أقطع الأرض في مقابل الخدمة العسكرية . وفي ذلك يقول مؤرخ مجهول <sup>(٧)</sup> فمن ظهرت نجده وشجاعته من الجند أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده وهو ما يعرف بإسم إقطاع الطعمة الذي لا يدفع فيه المقطع أي خراج للدولة .

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص ١٢٣ ، القاهرة ١٩٦٣ .

(٢) الرد على ابن النفريه اليهودي ، ص ١٧٦ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(٣) انظر : محمد بن عبيد : جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري ص ٩٤ ، تطوان ١٩٨٧ .

(٤) ابن أبي زرع : الأيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .

(٥) عبد الله بلقين : كتاب التبيان ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٦) ابن عذاري : البيان المغرب ، ج ٤ ، ص ٦٧ ، بيروت ١٩٦٧ .

(٧) الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، ص ٨٢ ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .

صحيح أن يوسف بن تاشفين هو الذي استن ذلك الضرب من الإقطاع . لكن خلفاءه نهجوا على نهجه . إذ نعلم أن علياً بن يوسف صادر أراضى المغضوب عليهم من الولاة والعمال الخونة بالأندلس وأقطعها أتباعه ومواليه<sup>(١)</sup> . كما أقطع بالمثل أراضى الكنائس والمعاهدين الذين بارحوها للفقاء الذين اتسعت مكاسبهم في ظل المرابطين<sup>(٢)</sup> . لذلك حق لبعض الدراسين الحكم بأن النظم المرابطى كان إقطاعياً مركزياً<sup>(٣)</sup> . وإذا اختلف الدراسون حول تحديد طبيعة نظام الأرض زمن الموحيدين ؛ ما بين قائل بأنه إقطاعي وآخر بأنه خراجي ؛ فان هذا الاختلاف يرجع إلى تعميم الحكم على معظم عهود خلفاء الموحيدين . والثابت أن النظام الخراجي ساد خلال فترة محدودة من عمر الدولة . أما النظام الإقطاعي فقد ساد معظم سني حكم الموحيدين .

فمؤسس الدولة المهدي بن تومرت الذي قتل من قتل من المرابطين ؛ قسم أراضيهم وكورهم بين أصحابه ، وأصفى ديارهم جوائز لكل قبيلة جائزة<sup>(٤)</sup> . وهذا يعني استمرار ظاهرة الإقطاع القبلي التي وجدت في عصر المرابطين . وما جرى من تغيير في هذا الصدد هو استبدال قبائل مصمودة الموحدية بصنهاجة المرابطية .

وعلى نفس النهج سار خلفه عبد المؤمن بن علي خاصة فيما يتعلق بأراضى المغرب<sup>(٥)</sup> . لكنه مالبث أن عدل عن تلك السياسة لأنها مخالفة لأعمال الشرع<sup>(٦)</sup> . فسمح بعودة نظام الأراضى الخراجية<sup>(٧)</sup> .

لكن خلفاءه عادوا إلى النظام الإقطاعي بعد أن توطدت أركان دولتهم ؛ خصوصاً بعد أن عمدت القبائل إلى كسر الخراج ؛ الأمر الذي فت في موارد بيت المال ؛ مما دفع الموحيدين إلى استرداد هذه الأراضى وإعادة توزيعها إقطاعات على العناصر الموالية<sup>(٨)</sup> . وعلى ذلك يمكن الجزم بأن الإقطاعية سادت في عصر الموحيدين باستثناء حقبة من

(١) المراكشي : المرجع السابق ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ ، الوشرى : المعيار ، ج ٨ ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، فاس .

(٣) حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين ، ص ٣٥٢ ، القاهرة ١٩٥٧ ، p284 . Terrasse : Op . cit .

(٤) ابن القطان : جزء من كتاب نظم الجمان ، تحقيق : محمود مكي ، ص ٩٤ ، الرباط ١٩٦٤ .

(٥) ابن أبي زرع : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٦) ابن عذارى : ٤ : ١٨٠ .

(٧) ابن القطان : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٨) الوشرى : المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٦٥ .

عهد المؤمن بن علي<sup>(١)</sup>. وإن تعددت صيغ وأشكال الإقطاع بتعدد الأغراض التي من أجلها جرى توزيعه .

فمثلاً جرى إقطاع أولى العصبية القوية اتقاءً لأخطارهم<sup>(٢)</sup>. كما أقطعوا مشاهير الثائرين والمنتزعين كسبا لمودتهم واسترداد طاعتهم . يقول المراكشي<sup>(٣)</sup> - عن الثائر ابن همشك - وصفا ما بينه وبين الموحدين في آخر أمره فأقطعوه بمكناسة أملاكا ذات خطر . كذلك أقطعوا الأترباء من باب تأليف القلوب حتى لا يطمعوا في السلطة . إذ نعلم أن أبا يوسف يعقوب الموحدى استرضى أعمامه حين رفضوا بيعته بأن ملأ أيديهم أموالا وأقطعهم الضياع الواسعة<sup>(٤)</sup>. وأخيرا وزع الموحدون معظم أراضي الأندلس إقطاعات على العناصر الموالية فحرست أملاكهم ولم تزل محررة سائر أيامهم<sup>(٥)</sup>.

وليس أدل على ترسيخ النظام الإقطاعي إبان عصرى المرابطين والموحدين من استحداث ضرائب وجبايات ذات سمة إقطاعية . منها ضريبة التعتیب ، وتعني مسؤولية أهل الأقاليم عن ترميم الأسوار وصيانتها<sup>(٦)</sup>. ومنها القبالات المفروضة على المحاصيل الزراعية بعد الحصاد . هذا فضلا عن أعمال السخرة في تشييد القلاع والحصون . كذا المكوس على الأفراد عندما يتنقلون من إقليم إلى آخر<sup>(٧)</sup>. ناهيك بالجبايات المفروضة في مناسبات الأفراح والمآتم<sup>(٨)</sup>. وكلها جبايات عرفت باسمه مغارم الإقطاع<sup>(٩)</sup>. لذلك خصص ديوان يشرف على الإقطاعات والجبايات عرف كاتبه باسم أمين الضياع<sup>(١٠)</sup>.

أما ما بقي من أراضي الخراج ؛ فكانت محدودة مرهقة بالمغارم والجبايات حتى اضطرب أصحابها إلى التخلص منها بالبيع في بعض الأحيان . كما كثرت اعتداءات كبار المقطعين

(١) سامية مصطفى مسعد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عهد المرابطين والموحدين ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة ، ص ٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(٣) للمعجب ، ص ٢٨ .

(٤) السلاوى : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، ج ٢ ، ص ١٠٤ ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .

(٥) ابن عذارى : ٤ : ٧٣ .

(٦) عصمت دندش : الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين ، رسالة دكتوراه ، مخطوط ، ص ١٨٤ .

(٧) المراكشي : المرجع السابق ، ٤٣٠ .

(٨) الإدريسي : صفة المغرب ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ ، ليدن ١٨٩٤ .

(٩) عبد الله بن بلقين : المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(١٠) البيهقي : أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين ، ص ٧٨ ، الرباط ١٩٧١ .

عليهم من أجل ضم أراضيهم إلى ضياعهم<sup>(١)</sup>. وضاعت شكايات صغار الملاك إلى السلاطين سدى في رفع هذه المظالم<sup>(٢)</sup>.

وقد لخص ابن عذار<sup>(٣)</sup> ما نجم عن سيادة الإقطاعية من إضرار بالمزارع؛ حين قال: أجذبت الأرض حتى جفت مراعها واغبرت جوانبها وقلت المحامى وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين. وفي نفس المعنى ذكر ابن القطان<sup>(٤)</sup> عمت الرزايا والمصائب وهلك فيها الشاب والشايب وعادت زاهرات الأمصار موحشة خرائب.

واستمر الحال على نفس المنوال في ظل الدول التي أعقبت الموحدين في المغرب. ذكر المراكشي<sup>(٥)</sup> أن جل الأراضي الزراعية صارت إقطاعات جارية على أشياخ الجند، لكل واحد منهم عشرون مثقالا من الذهب يأخذها من قبائل وقرى وضياع.

هذا فضلا عن مخصصات من القمح والشعير ونحوها بما يقدر بعشرين ألف وسق، بالإضافة إلى حصان كل عام بسرجه ولجامه وسيفه ورمحه<sup>(٦)</sup>. بوللأشياخ الصغار من الإقطاع والاحسان نصف ما للكبار.

وهذا يعني بدهاء ترسيخ الإقطاع القبلي. ويرى إيف لاقوست<sup>(٧)</sup> أن البورجوازية التجارية - في ظل هذا النظام - أعادت استثمار أموالها في حيازة الأرض بالشراء أو الاستصلاح بعد أن تهددت طرق التجارة إلى السودان بالأخطار. وهذا يفسر لماذا فقدت هذه البورجوازية دورها السابق في إنفاذ الذهب والرقيق إلى الشرق. وحسبنا أن الممالك بمصر كانوا يحصلون على الرقيق من بلاد السودان مباشرة عبر الطريق الصحراوي الداخلي؛ دون وساطة التجار المغاربة<sup>(٨)</sup>.

ولا يخالفنا شك في أن إقطاع الأشياخ في دول المرينيين بالمغرب الأقصى وبني عبد الواد

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٦٧، بيروت ١٩٧١، عز الدين موسى: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري، ص ١٩٤ بيروت ١٩٨٣.

(٢) ابن عبدون: رسائل في الحسبة، ص ٥، القاهرة ١٩٥٥.

(٣) البيان المغرب، ج ٤، ص ١٢.

(٤) نظم الجمان، ص ١٩٧.

(٥) المعجب، ٣٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٧) العلامة ابن خلدون، ص ٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.

بالمغرب الأوسط وبني حفص في تونس كان يحمل الكثير من سمات الإقطاع الأوربي . ذلك أن شيوخ القبائل رفضوا الخضوع لسيادة السلاطين<sup>(١)</sup> .

هكذا ترسخ الإقطاع العسكري والقبلي في المغرب الإسلامي نتيجة فقدانه ما كان يحصل عليه من أموال التجارة الدولية ، فضلا عن غلبة النزعات القبلية البدوية داخل الدول العسكرية<sup>(٢)</sup> .

أما في الشرق الإسلامي ؛ فقد أجمع الدارسون على أن السلاجقة ابتدعوا الإقطاع العسكري الذي صار أنموذجا احتذته سائر الدول الإسلامية الشرقية التي عاصرتهم وأعقبتهم . لذلك أخطأ أحد الدارسين حين أرجع هذه الظاهرة إلى العصر البويهي<sup>(٣)</sup> . هذا هو ما أثبتناه في دراسة سابقة<sup>(٤)</sup> وأكدته غيرنا<sup>(٥)</sup> ممن ذهبوا - بحق - إلى أن ضياع الجند في العصر البويهي كانت أشبه ما تكون بالأرض العشرية بحيث حال البويهيون دون نشوء علاقة حميمة بين المقطع وضياعه .

إن نمط الإقطاع العسكري الذي تمتع فيه المقطع بكافة حقوق الملكية - أي إقطاع الرقبة - كان من ابتكار نظام الملك وزير السلاجقة<sup>(٦)</sup> . ذلك النمط الذي جمع بين الإقطاع والادارة ؛ فكان طفرة كبرى نحو إقامة علاقة إقطاعية واضحة ومحددة<sup>(٧)</sup> كما هو شأن الإقطاع الفيودالي في أوروبا . بل لا يخالجننا شك في أن الإقطاع الذي عرفته مملكة بيت المقدس الصليبية وصار أنموذجا للفيودالية ؛ كان اقتباسا من النمط السلجوقي . ذلك النمط الذي التزم فيه أمراء الإقطاع في ولاياتهم بتقديم أجنادهم للسلطان ، وهو نفس ما كان يفعله الفصل ازاء الملك في الفيودالية الأوروبية<sup>(٨)</sup> . هذا فضلا عن احتفاظ المقطع بحق التصرف في إقطاعه بالبيع والرهن والتوريث وهو ما يعرف بحق الرقبة . كما اتسم الإقطاع السلجوقي بالطابع الهرمي بحيث حق لأمر الإقطاع أن يمنح فرسانه إقطاعات صغرى . وهو أمر لم يحدث قبل العصر السلجوقي اللهم إلا فيما يختص بإقطاع الخلفاء أو السلاطين أو نوابهم .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٢) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) راجع : عبد العزيز الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٧ وما بعدها ، بغداد ١٩٤٨ .

(٤) راجع : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

(٥) انظر : اشتور : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(٦) نظام الملك : سياسة نامه ، ص ٦١ - ٦٩ ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٧) اشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .

يقول القلقشندي<sup>(١)</sup>: إن من خطة المناشير أنها لا تكتب إلا عن السلطان مشمولة بخطه . وليس لغيره فيها تصرف إلا فيما يكتب فيه النائب الكافل .

ولما تمزقت الامبراطورية السلجوقية ، أصبح أمراء الاقطاع شبه مستقلين عن السلاطين<sup>(٢)</sup> .

وقد حذا الخلفاء العباسيون حذو السلاطين السلاجقة في محاكاة غطهم الإقطاعي وإن جمعوا بينه وبين إقطاع المنفعة . ومعلوم أن الخلفاء كانوا يمنحون القواد والأمراء ضياعا واسعة<sup>(٣)</sup> مكافأة لهم على مؤازرتهم في صراعاتهم مع السلاطين السلاجقة . وكان بوسعهم مصادرتها إذا أخلوا بهذا الولاء<sup>(٤)</sup> .

كما منح كبار الموظفين في بلاط الخلفاء أقطاعات مماثلة . إذ نعلم أن الخليفة كان يقطع وزراءه أراضى واسعة كانوا يוכלون أمر ادارتها إلى وكلاء عنهم<sup>(٥)</sup> . وهذا يعني أن إقطاع المنفعة لا يشترط إقامة المقطعين في دوائر إقطاعاتهم<sup>(٦)</sup> .

وننوه بأن إقطاع الاستغلال كان محدودا بالقياس إلى إقطاع الرقبة أو التملك على غرار النمط السلجوقي . إذ حرص خلفاء بنى العباس على منح إقطاعات رقبة لبعض أصفائهم من العسكريين والمدنيين أيضا ، خصوصا في الأقاليم المضطربة التي يتطلب الدفاع عنها أو إدارتها عبئا هائلا . وعلى سبيل المثال أقطع الخليفة المقتضى الأتابك زنكى صريفين وحرى والحلة وغيرها كإقطاع تملك . كما أقطع الخليفة المقتضى وزيره ابن هبيرة إحدى القرى في منطقة الدور<sup>(٧)</sup> .

ولما تدهور نفوذ الخلفاء ؛ تطاولت زوجاتهم وجواربهم فحصلن على إقطاعات تملك . كما هو الحال بالنسبة لشاهان جارية المستنصر بالله التي حازت بعض القرى والعقارات كملكية رقبة<sup>(٨)</sup> .

(١) صبح الأعشى : ٣ : ١٥٧ .

(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) بدرى محمد فهد : تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير ، ص ٣٢٣ ، بغداد ١٩٧٣ .

(٤) من أشهر هؤلاء القواد والأمراء فلك الدين سنقر الذى أقطع تكريت وعماد الدين طغرل الذى أقطع البصرة . أنظر : ابن الساعى : الجامع المختصر فى عنوان التاريخ وحيون السير ، ج ٩ ، ص ٢٧ ، ٢٩٣ ، بغداد ١٩٣٤ ، بدرى محمد فهد :

المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ .

وقد نجمت عن سيادة تلك الظاهرة - خاصة في عهود الخلفاء والسلاطين الضعاف - آثار وبيلة . منها نقص مواردهم المالية في ذات الوقت الذي أثرى فيه المقطعون ثراء فاحشا ؛ الأمر الذي جعلهم يتطلعون إلى الصدارة السياسية . هذا فضلا عن توسيع نفوذهم الاقتصادي باحتكار بعض الصناعات وبيع التجارة . وهو أمر أسفر عن تردي أحوال الفلاحين والحرفيين والتجار الذين أرهقوا بالمغارم والجبايات <sup>(١)</sup> ، فضلا عن السخرة <sup>(٢)</sup> ؛ وهو ما سنعرض له بالدرس والتحليل في دراسات تالية .

وليس أدل على ذبوع النمط الإقطاعي السلجوقي من سيادته إبان عهود الأتابكة . والأتابكية نظام سياسي وإداري وعسكري إقطاعي ابتدعه السلاطين السلاجقة لإدارة أطراف إمبراطوريتهم <sup>(٣)</sup> بعد أن دب الضعف والوهن في قلب السلطنة . وعلى ذلك ظهرت أسرار محلية تركية وتركمانية على أنقاض الإمبراطورية السلجوقية المهترئة . وزاد الطين بلة إقدام هؤلاء الأتابكة على الصراع مع السلاطين أو مع بعضهم البعض من أجل توسيع دوائر أتابكياتهم <sup>(٤)</sup> . ونظرا للحاجة المتزايدة إلى الجند ، وعجز الأتابكة عن دفع رواتب لهم ؛ عولوا على منحهم إقطاعات رتبة مقابل أداء الخدمة العسكرية <sup>(٥)</sup> .

ومن أشهر هؤلاء الأتابكة ؛ أتابكة الموصل الذين قدر لهم توسيع نفوذهم إبان عهد نور الدين محمود ، فامتد إلى أعالي العراق والشام وكلها أقاليم شهدت غمط الإقطاع العسكري <sup>(٦)</sup> . إذ وزعت معظم الأراضي على الفرسان والجند من أجل الدفاع عن حدود الدولة والتوسع على حساب الصليبيين والفاطميين <sup>(٧)</sup> .

مصادق ذلك أن أسد الدين شيركوه أقطع قواده من الأكراد مدنا وقرى واسعة . منهم فخر الدين بن عبد المسيح الذي أقطع حمص والرحبة ، ومجد الدين بن الداية الذي أقطع حلب وصارم وقلعة جعبر . وبالمثل أقطع شيوخ الأعراب أقاليم أخرى بالشام مقابل تقديم الفرسان للمشاركة في حروبه . ومن هؤلاء شهاب الدين العقيلي الذي أقطع سروج

(١) آشتور : المرجع السابق - ص ٢٧٧ .

(٢) إبراهيم القادري : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣) إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ص ١١ ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٤) جب : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

(٦) ابن الفلاس : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٥٢٨ ، بيروت ١٩٠٨ .

(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

والملاحة وبزاعة قرب حلب<sup>(١)</sup>. وأقطع غيره من الأعراب إقطاعات على طريق الحج مقابل تحقيق الأمن والراحة للحجاج<sup>(٢)</sup>.

ولم يدخر نور الدين محمود وسعاً في إقطاع عناصر أرمنية أرضاً ببلاد الجزيرة مقابل تعضيده في حروبه مع الصليبيين<sup>(٣)</sup>. ولما أنفذ حملة شيركوه إلى مصر واعتلى صلاح الدين ابن أخيه - وزارتها عول الأخير على اتباع ذات السياسة في إقطاع الأرض للأقارب والأعوان. إذ أقطع بعض أجناده فضلاً عن بعض شيوخ الأعراب مناطق استراتيجية - مثل قوص وأسوان وعيذاب<sup>(٤)</sup> - لتأمين تجارة شبه الجزيرة العربية مع مصر. كما أقطع أعوانه ضياعاً في بلاد الشام التي كانت بعض أقاليمها لا تزال تابعة للفواطم<sup>(٥)</sup>.

معلوم أن الإقطاع النوري كان امتداداً للإقطاع السلجوقي الذي يتمتع فيه المقطع بسائر حقوق الملكية<sup>(٦)</sup>. وقد أدى ذلك إلى إقبال عناصر عسكرية مختلفة - من الترك والعرب والأرمن والتركمان فضلاً عن الأكراد - على الانضمام لجيوش نور الدين محمود<sup>(٧)</sup>. وهذا يفسر نجاح مشروعه السياسي التوسعي الطموح.

لم يقتصر الإقطاع النوري على الجند الذين حازوا النصاب الأوسع من الأرض؛ إنما امتد ليشمل الأطباء والعلماء والأدباء الذين قدموا خدمات للسلطين كالتبرير الروحي والأدبي لمشروعه السياسي التوسعي<sup>(٨)</sup>. لذلك أقطع المؤرخ ابن الأثير الجزري وأسرته إقطاعاً في الموصل<sup>(٩)</sup>. كما أقطع أحد الأطباء إقطاعاً سنياً مكافأة له عن خدماته الطبية للأسرة النورية.

هكذا ارتبطت سيادة الإقطاع الأتابكي بالمشروع السياسي العسكري التوسعي.

ويديهي أن تترسخ الإقطاعية بالمثل في مصر والشام وشبه الجزيرة العربية بعد نجاح صلاح الدين في تأسيس الدولة الأيوبية. وهذا راجع إلى الطابع العسكري الذي صبغ دولة بني أيوب ذات الصراعات الدائمة والدائبة مع الأتابكة والصليبيين، فضلاً عن فلول

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، ج٢، ص٢٥٩، القاهرة ١٩٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

(٣) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٤) المقرئزي: إقطاع الخفا، ص٣١٧، القاهرة ١٩٧١.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٠٤.

(٦) في ذلك قال بعض المقطعين: الإقطاع أملاكنا، يرثها أولادنا الولد عن الوالد، ونحن نقاتل عليها.

(٧) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص٢٧٣.

(٨) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٩) جب: المرجع السابق، ص١٢٢.



الفاطميين .

بديهي أيضا أن يختص صلاح الدين نفسه وأسرته وأجناده بأجود الأراضي الزراعية .  
لذلك قال المقرئزي<sup>(١)</sup> وأما ما كان في أيام صلاح الدين إلى أيامنا هذه ؛ فإن أراضي مصر  
كلها صارت تقطع للسلطان وأمرأوه وأجناده . مصداق ذلك إقطاعه أباه الاسكندرية ودمياط  
والبحيرة . كما أقطع أخاه شمس الدين توران شاه قوص وعيذاب<sup>(٢)</sup> . وأقطع أخاه العادل  
حلب والكرك والشوبك والبلقاء فضلا عن بعض قرى مصر<sup>(٣)</sup> . وبالمثل حظي الأمراء  
القادمون معه من الشام بإقطاعات سنية<sup>(٤)</sup> .

كانت كل هذه الإقطاعات تدخل في إطار إقطاع الرقبة . يقول القلقشندي<sup>(٥)</sup> كانت  
الأرزاق في عهد الأيوبيين إقطاعات تجرى على الأرض والجند . وكانت بلادا وأراضي  
يستخدمها مقطوعا ويتصرف فيها كيف يشاء . كما ذكر السبكي<sup>(٦)</sup> أن جل هذه الإقطاعات  
كانت إقطاع أرزاق .

وبديهي أن ينسحب هذا النمط السائد في مصر على بلاد الشام في عهد صلاح  
الدين . فقد أقطع نابلس وأعمالها للأمير سيف الدين علي المشطوب . كما منح الأمير  
الكردي حسام الدين أبي الهيجاء نصيبين . وأقطع قبائل جذام وثلعة بلادا في بادية الشام  
اتقاء لشروهم<sup>(٧)</sup> .

وبديهي أن تسود ظاهرة الإقطاع العسكري إبان عهود خلفاء صلاح الدين بمصر  
والشام . ذلك أنه قسم الإمبراطورية - قبل وفاته - إلى إقطاعات إدارية كبرى بين أفراد أسرته .  
إذ أقطع ابنه الأفضل دمشق والعزیز مصر والظاهر غازي حلب<sup>(٨)</sup> . وحظي أخوه العادل  
ببلاد اليمن فضلا عن الجزيرة ودجلة<sup>(٩)</sup> .

(١) خطط : ١ : ٨٢ : ٨٣ .

(٢) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٤) جب : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٥) صبح الأعشى : ٤ : ٥٠ .

(٦) معيد النعم وميد النعم ، ص ١٤٣ ، مصر ١٣١٧ هـ .

(٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٨) السيد الباز العرني : المالک ، ص ٣٥ ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٩) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

هكذا كان الإقطاع الأيوبي امتداداً للنمط السلجوقي<sup>(١)</sup>. إذ استهدف - في المقام الأول - تقديم العون العسكري للسلطين . فكان على المقطع أن يقدم للسلطان ما بين ٥٠ و ٣٥٠ فارساً ، فضلاً عن الهدايا العينية ومكوس المرور وغيرها مما هو معروف في الفيودالية الأوروبية . وإن تميز عنها بصيغ مستحدثة أخرى مثل تضمين الجباية واحتكار استغلال المناجم خصوصاً في عهود خلفاء صلاح الدين<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان هذا النظام نعمة من حيث نجاحه في إمداد السلطين بالأجناد خلال عصر مار بالصراعات السياسية والمعارك العسكرية ؛ فقد كان نقمة على الدولة نفسها من جراء اندلاع الحروب بين أفراد الأسرة الأيوبية<sup>(٣)</sup> . هذا فضلاً عن نتائجه الوييلة على الأحوال الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والفكرية .

ويدهى أن يترسخ الإقطاع العسكري في دولة المماليك الذين ورثوا عن الأيوبيين نظمهم وسياساتهم الاقتصادية<sup>(٤)</sup> . ويرى بعض الدارسين<sup>(٥)</sup> أن النظام الإقطاعي العسكري بلغ ذروته في عصر المماليك<sup>(٦)</sup> بحيث ساد مصر والشام والحجاز واليمن وبعض أقاليم آسيا الصغرى . وقد اعتبر سلطين المماليك أراضى هذه البلاد ملكاً خاصاً لهم وزعوا نصاباً منها على الأمراء والجند إقطاعات وأوقفوا النذر اليسير على المدارس والخوانق واحتفظوا بالباقي لأنفسهم<sup>(٧)</sup> .

لقد اعتبروا الأرض - من الناحية النظرية - أربعة وعشرين قيراطاً ، يختص السلطان بأربعة منها ويوزع عشرة على ممالكه وأخرى على سائر الأجناد<sup>(٨)</sup> .

لكن بعضهم اختص نفسه بأربعة عشر قيراطاً والعشرة المتبقية توزع على سائر الأجناد . وهذا يعني أن تلك القسمة الضيزى اختلفت من سلطين إلى آخر بحجة إجراء الروك - أى المسح - أو الجلوس على عرش السلطنة أو استصلاح أرض موات أو ضم أرض جديدة لحوزة

(١) المقرزى : خطط ٣ : ١٤٠ .

(٢) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(٥) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٦) القلقشندى ٣ : ٤٥٥ .

(٧) المقرزى : خطط ١ : ٩٧ .

(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

الدولة<sup>(١)</sup>. كان إقطاع الأمير المملوكي يتألف من بعض القرى ، وإقطاع المملوك السلطاني من قرية واحدة أو أقل<sup>(٢)</sup>. وقد حرص سلاطين الممالك - لأسباب سياسية - على جعل إقطاعات الأمراء في مناطق متفرقة حتى لا يتطاولوا على السلطنة .

ونجم عن ذلك تخريب الاقتصاد الزراعي لصاوبة متابعة أمور الصيانة والري<sup>(٣)</sup> .

ساد إقطاع الرقبة إبان عصر المماليك البحرية ، بينما تحول في مصر زمن الجراكسة إلى إقطاع استغلال في الغالب الأعم . ومعلوم أن إقطاع الرقبة لم يعترف الفقهاء بمشروعيته<sup>(٤)</sup> . وفي العصرين معا جرى استغلال الإقطاع عن طريق الفلاحين نظرا لانشغال الأجناد بالحرب . وهذا يعني أن علاقات الإنتاج تحددت بين صاحب الإقطاع والفلاحين على أساس أن يدفع الأخيرون لصاحب الإقطاع خراجا عينيا سنويا فضلا عن هدايا تقدم في أوقات معينة . هذا بالإضافة إلى ضريبة سنوية مقابل الإنفاق على عمارة الجسور وصيانة المساقى ؛ وهو ما لم يحدث في الغالب الأعم . ناهيك بما يدفع مقابل البذور وما يقدم من حيوانات وأسمك وخلافه<sup>(٥)</sup> .

وقد قدر الدارسون إيراد إقطاع المملوك السلطاني ما بين ٨٣ و ١٢٥ ديناراً في الشهر فضلا عن الرواتب النقدية والمخصصات العينية . بينما بلغ إيراد إقطاع أمير العشرة ما بين ٤٥ ، ١٣٥ دينار . أما المملوك العادي فكان يحصل من إقطاعه ما بين ١٠ و ٣٠ ديناراً شهرياً . هذا في وقت بلغ فيه راتب الموظف ما بين ٢ إلى ٧ دنانير<sup>(٦)</sup> !! .

والى جانب الإقطاع العسكري منح بعض المدنيين إقطاعات ؛ مثل رجال القلم والمغنيين والجواري<sup>(٧)</sup> كما أقطع بعض الأعراب ضياعا في مصر والشام درءاً لأخطارهم . وغالبا ما آنف هؤلاء الاشتغال بالزراعة وانصرفوا عنها إلى الرعي والإغارة<sup>(٨)</sup> . كما أقطع بعض شيوخ التركمان والأكراد وأفراد البيت الأيوبي إقطاعات في الشام مدارة لهم

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٤) الماوردي : المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٩ .

(٥) اشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

واسترضاء<sup>(١)</sup>. وقد انسحب الإقطاع المملوكي على أمور الجباية فيما عرف بالتضمين. وكان من حق المقطعين أن يفرضوا الضرائب على التجار وأصحاب الحوانيت المقيمين بدوائر إقطاعاتهم. كذلك جبوا أموالا على الأفراد لمجرد إقامتهم في هذه النواحي<sup>(٢)</sup>. وإلى جانب ذلك اشتغل المقطعون ووكلاؤهم بالتجارة وأقاموا الحوانيت في الأسواق وأجروها للتجار<sup>(٣)</sup> وبرغم ذلك كله تلاشى أمر البلاد وانحط خراج المقطعين - كما يقول ابن إياس<sup>(٤)</sup> - نظرا للإسراف في حياة الترف والبدخ وتدهور النشاط الاقتصادي، من زراعة وحرف وتجارة نتيجة سيادة الإقطاعية العسكرية<sup>(٥)</sup>.

على أن الإقطاع العسكري أخذ في الانحلال إبان عهود السلاطين الأواخر. ومن المظاهر الدالة على ذلك إقدام الأمراء على بيع ضياعهم نظرا لضآلة العوائد بعد تخريب المزارع. وهذا يفسر لماذا حاز رؤساء الحرف ضياعا - آنذاك - عن طريق شراء أراضي الأمراء<sup>(٦)</sup>. كما أثر بعض الأمراء تقاضي الجوامك (الرواتب) بدلا من الإقطاع. وشاعت ظاهرة تغيير الإقطاع وتبديله بغيره مقابل أموال تدفع لديون البديل<sup>(٧)</sup>. كما حرص أجناد الحلقة على التخلي عن إقطاعاتهم والاشتغال بالوظائف العامة<sup>(٨)</sup>. وهذا يفسر لماذا تعاظمت إقطاعات السلاطين الجراكسة الأواخر على حساب إقطاعات الأجناد التي لم يتورع السلاطين - أحيانا - عن مصادرتها<sup>(٩)</sup>. وفي ذلك يقول ابن إياس<sup>(١٠)</sup> شرع السلطان يخرج إقطاعات أولاد الناس من أجناد الحلقة؛ فأخرج نحو من ثلاثمئة إقطاع ورزق من غير سبب.

وقد فشلت هذه الظاهرة - على نحو خاص - عندما تفاقمت الثورات الداخلية والأخطار

(١) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٣) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٤) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٤، ص ٢٤، بولاق ١٣١١هـ.

(٥) القلقشندي: ٣: ٤٥٢.

(٦) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٨) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٩٥، القاهرة ١٩٦١.

(٩) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(١٠) بدائع الزهور: ٤: ٦٣.

الخارجية . كما آلت إلى السلطنة إقطاعات الأمراء الذين ماتوا ولم يخلفوا وريثاً<sup>(١)</sup> . وثمة ظاهرة أخرى فشلت إبان تلك الحقبة وهى ما عرف باسم الطرخانية وتعني تنازل الأمراء المقطعين عن إقطاعهم تقرباً إلى السلاطين وزلفى<sup>(٢)</sup> . كما جرى إلغاء إقطاع التضمين وتعويض أصحابه استرضاء للعوام الذين تكررت هباتهم ضد الجراكسة الأواخر<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى ذلك كله عدة مظاهر أخرى تنهض قرينة على تدهور الإقطاعية زمن الجراكسة . منها استيلاء السلطنة على ما بقي من إقطاعات خصبة مقابل منح أخرى مجدية في مناطق نائية<sup>(٤)</sup> . ومنها الإسراف في إرضاء الأعوان على حساب الخصوم بمنحهم إقطاعاتهم<sup>(٥)</sup> . ومنها أخيراً مصادرة إقطاع الأمراء الأقوياء الأثرياء حتى لا يفكرون في الانتزاع<sup>(٦)</sup> .

كل ذلك يوضح مدى تدهور الإقطاعية إبان حكم الجراكسة الأواخر ؛ الأمر الذي أتاح للقوى البورجوازية - فضلاً عن العوام - متنفساً للإفادة من النشاط التجاري الداخلي المرتبط بالتجارة الدولية<sup>(٧)</sup> .

ولنحاول أخيراً اختتام العرض برصد ظاهرة الإقطاع في المشرق الإسلامي إبان حكم الغزنويين الأواخر ، ومن جاء بعدهم من الغوريين وسلاطين المماليك بدهلى فضلاً عن إمبراطورية المغول .

مار المشرق الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بصراعات دامية بين عديد من القوى البدوية التركية وذلك بعد نزوح السلاجقة غرباً<sup>(٨)</sup> . من هذه القوى ؛ الغزنويون في غزنة والهند الذين أقاموا حكماً عسكرياً عول على ترسيخ الإقطاع .

ومعلوم أن الإقطاع العسكري شكل جل الأراضي الزراعية في الدولة الغزنوية ؛ إذ

(١) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .

(٣) ابن تغرى بردى : ٢٣١ : ٧ .

(٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٥) مثال ذلك ما جرى فى عهد السلطان كتيبا الذى صادر أعوان سلفه محمد بن قلاوون ، ووزعها على أعوانه . كذلك ما فعله السلطان شعبان بتوزيع إقطاعات خصومه على أجناده . أنظر : إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٦) مثال ذلك ما جرى فى عهد السلطان حسام الدين لاجين الذى أجرى روكا للأرض ، وأعاد توزيعها للتخلص من الأمراء الأقوياء . أنظر : المقرئى : خطط : ١ : ١٤٢ .

(٧) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٨) أنظر : عصام الدين عبد الرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة فى المشرق ، ص ٤٥ . القاهرة ١٩٨٧ ، توفيق محمد لقبابى : التطور السياسى لدولة الغور الإسلامية ، رسالة ماجستير ، مخطوطة ، ص ٥٦ .

جرى توزيعها على الأجناد الذين اشتدت الحاجة إليهم للتوسع في شبه القارة الهندية .

وفضلا عن الإقطاع العسكري ؛ عرفت الدولة الغزنوية نفس الظاهرة التي سادت العالم الإسلامي وهي تضمين الجباية . ونظراً لعسف الجباية لجأ صغار الملاك إلى إلحاق أراضيهم بالإقطاعات الكبرى ؛ فيما عرف باسم نظام الإلجاء<sup>(١)</sup> .

والجدير بالذكر أن الإقطاع الغزنوي حمل بعض سمات الفيودالية الأوروبية من حيث تعهد الأمراء المقطعين بتقديم أجنادهم للعمل في جيوش السلاطين ، فضلاً عن تقديم ضرائب عينية من المنسوجات والخيول والبغال المرسجة ، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الهدايا والأطواف تقدم في الأعياد الرسمية كعيدى النيروز والمهرجان<sup>(٢)</sup> .

وعلى أنقاض الغزنويين قامت الدولة الغورية أواخر القرن الخامس الهجري . وبالمثل سادتها الإقطاعية العسكرية ؛ حتى ليذهب ابن خلدون<sup>(٣)</sup> إلى أن الدولة كانت تتشكل من ولايات إقطاعية . وليس أدل على ذلك من أن أحد سلاطين الغور كان ابن أمة من عبيد الأرض<sup>(٤)</sup> . وهذا يلقي ضوءاً على الصراع بين السادة الإقطاعيين والعبيد الذين كانوا في مرتبة أدنى من مرتبة الأئمنان في الإقطاع الفيودالي . كما يقف شاهداً على عدم استقرار الإقطاعية الشرقية التغيرات المتوالية على إثر الصراعات القبلية والإثنية في مناطق كانت تعيش على هامش دار الإسلام<sup>(٥)</sup> .

لكن الإقطاع الغوري تطبع ببعض سمات الفيودالية ؛ من حيث جمع الأمراء المقطعين بين الإقطاع والإدارة<sup>(٦)</sup> . كذا تقديم الأمراء خدمات عسكرية للسلطنة<sup>(٧)</sup> . وأخيراً تمتع الأمير المقطع بسائر حقوق الملكية في إقطاعه<sup>(٨)</sup> .

ونظراً لكون الإقطاع العسكري هو السائد في الدولة الغورية ؛ تعاظم شأن قواد العسكر حتى إنهم أخلوا بواجباتهم العسكرية إزاء السلطنة في أواخر سني الدولة ، واستغلوا استقلالهم الإداري في تقوية نفوذهم ، ودخلوا في صراع مع السلطنة حسم لصالحهم في

(١) الاصطخري : المسالك والممالك ، ص ١٥٨ ، القاهرة ١٩٦١ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٠١ هـ .

(٣) العبر : ٤ : ٤٦٣ .

(٤) توفيق محمد لقيبي : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٦) Lane - poole : Medieval India , p.40, London, 1903. (٦)

(٧) عادل رستم : مظاهر الحضارة الإسلامية في عهد سلطنة دهلي ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة ، ص ١٦٢ .

(٨) توفيق محمد لقيبي : المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

النهاية حيث تمكنوا من إسقاط الدولة الغورية<sup>(١)</sup> .

وعلى أنقاض الدولة الغورية تأسست سلطنة الممالك في دهلي التي ورثت عنها نظام الإقطاع العسكري . أما الأراضي الخراجية فكانت جد محدودة ، إذ اشتملت الأراضي التي دانت لسلطانها صلحا وقد أثقلت بالجبايات والمغرام<sup>(٢)</sup> . كما عرفت السلطنة فضلا عن الإقطاع العسكري ، إقطاع الاستغلال وإقطاع الإرفاق . وإقطاع الإرفاق يتعلق بأسلوب استغلال المناجم والمحاجر ، وهو ما عرف باسم الركاز<sup>(٣)</sup> .

وليس أدل على هشاشة إقطاع الاستغلال من تناقصه نتيجة مصادرة السلاطين . لذلك ظل الإقطاع العسكري يمثل النمط السائد في عصر سلاطين دهلي .

كان السلطان هو الذي يمنح الأرض لكبار القادة الذين كانوا في نفس الوقت ولاية الأقاليم الإدارية الكبرى<sup>(٤)</sup> التي كانوا بدورهم يوزعونها إقطاعات صغرى على أجنادهم . كما تمتع هؤلاء الأمراء بامتياز تضمين الجباية داخل ولاياتهم .

وثمة تشابه كبير بين هذا النمط الإقطاعي وبين الفيوذالية الأوروبية . يتجلى هذا التشابه في ظروف النشأة ؛ حيث كانت الحماية من خطر الإغارات الخارجية<sup>(٥)</sup> تمثل السبب الأساسي لنشوء الإقطاع في الهند وفي أوروبا . كما يتمثل في الجمع بين تملك الأرض وبين السلطة الإدارية . هذا فضلا عن كون أمراء الإقطاع في الحاليين هم أهل الحل والعقد في اختيار السلاطين والملوك<sup>(٦)</sup> . كما تشابه الإقطاعان في طبيعة التشكيل الهرمي من القمة إلى القاعدة<sup>(٧)</sup> . وأخيرا ، تماثلا في ارتباط الإقطاع بتقديم العون العسكري للسلاطين<sup>(٨)</sup> .

وليس أدل على مدى اتساع أملاك الأمراء المقطعين من قول العمري<sup>(٩)</sup> بأنها كانت تشمل بلادا أكثر عبرتها . وهي أشبه ما تكون بالدومين الفيوذالي الذي يمارس فيه الأمير

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٠ .

(٢) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٣) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

(٧) Quershi : The administration of the Sultanate of Delhi, p. 124, London?

(٨) عصام عبد الرؤوف : بلاد الهند في العصر الإسلامي ، ص ٢١٣ .

(٩) مسالك الأبصار ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ٨ معارف عامة ، ورقة ٥ .

المقطع صلاحيات مطلقة<sup>(١)</sup>. هذا هو ما لاحظته ابن بطوطة<sup>(٢)</sup> إبان سياحته ببلاد الهند - آنذاك - حيث ذكر - على سبيل المثال - أن القائد العسكري كشلوفان بسط سيادته على عدة مدن وحصون .

أما عن علاقة الأمراء المقطعين بالسلطان ، فقد تحدت وفق أعراف ثابتة تحتم على الأمير المقطع - فضلا عن تقديم العون العسكري للسلطان - أن يقدم له سنويا قدرا معلوما من ريع إقطاعه<sup>(٣)</sup>. هذا بالإضافة إلى هدايا عينية من الخيول والأسلحة والأواني الذهبية والفضية المطعمة بالأحجار الكريمة<sup>(٤)</sup>.

وقد ازداد نفوذ أمراء الإقطاع خصوصا إبان مرحلة الغزو المغولي<sup>(٥)</sup>.

ولطالما أرغم الأمراء السلاطين على توسيع إقطاعاتهم بالاستيلاء على أراضي الجبوس<sup>(٦)</sup>، وعبثا حاول هؤلاء السلاطين الأواخر ردعهم<sup>(٧)</sup>.

والى جانب الإقطاع العسكري ؛ منح السلاطين كبار الموظفين والفقهاء إقطاعات بدلا من الرواتب<sup>(٨)</sup>. وقد تعاظم نفوذ الجهاز الإداري إبان عهود السلاطين الأواخر حتى أن بعضهم اغتصب مساحات من أملاك السلطنة وضموها لإقطاعاتهم<sup>(٩)</sup>. ومع ذلك امتدح ابن بطوطة<sup>(١٠)</sup> هذه الظاهرة في الوقت الذي ندد فيه بإقطاع التضمين .

على أن الإقطاع المملوكي في الهند - شأنه شأن الإقطاع المملوكي في مصر والشام - أخذ في التدهور نتيجة تخريب الإقطاعات لإهمال الصيانة والاستصلاح والسقاية وانصراف العسكر المقطع إلى الإغارة على القوافل التجارية ونهبها<sup>(١١)</sup>. بل منهم من أثر بيع إقطاعه

(١) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢) تحفة النظار في عجائب الأمصار ، ج ٢ ، ص ٨ ، بيروت .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤) ابن فضل الله العمري : المرجع السابق ، ورقة ٦ .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

(٨) ابن فضل الله العمري : المرجع السابق ، ورقة ٥ . وقد ذكر العمري أن قاضي القضاة كان يمنح عشرين قرية ، أما المحتسب

فكان إقطاعه قرية واحدة . نفس المصدر ، ورقة ٦ .

(٩) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(١٠) تحفة النظار ، ص ٣٠٥ .

(١١) توفيق محمد لقبايى : المرجع السابق ، ص ٣٦١ .



للتفرغ لتلك الحرفة المربحة<sup>(١)</sup>.

وتلقي المقطعون ضربة قاصمة عندما تولى علاء الدين مسعود السلطنة. وقد اشتهر بالبأس والجرأة إلى حد إصدار قرار بتأميم إقطاعات العسكر وأبلولة ملكيتها للسلطنة<sup>(٢)</sup>. كما صادر إقطاعات الهنود المتوارثة عن العهود السابقة<sup>(٣)</sup> نتيجة إرهابهم الفلاحين بالمغارم والسخرة<sup>(٤)</sup>. أما من بقي على إقطاعه، فقد ألزمهم بجبايات باهظة حتى تخلوا عنها في النهاية<sup>(٥)</sup>. واستهدفت إجراءاته تقوية قبضة السلطنة بعد تطاول الإقطاعيين عليها في عهود أسلافه. وهذا يفسر لماذا استثنى البراهمة من المصادرة، فأبقاهم على إقطاعاتهم نظرا لموادعتهم من ناحية، وإغرائهم على اعتناق الإسلام من ناحية أخرى<sup>(٦)</sup>.

هكذا تضعضعت الإقطاعية في الهند إبان عهود سلاطين دهلي الأواخر؛ لتنتعش من جديد على يد المغول.

معلوم أن غزوات المغول شكلت أخطر الاجتياحات التركية التي انطلقت من وسط آسيا إلى سواحل البحر المتوسط وآسيا الصغرى<sup>(٧)</sup>. وقد أسفر هذا الاجتياح عن تأسيس كيانات سياسية مغولية كبرى، أهمها الدولة الإيلخانية التي هيمنت على إيران والعراق، ودولة القبيلة الذهبية في روسيا، ومملكة جغتاي في آسيا الوسطى، فضلا عن دولتهم بالصين.

وما يعنينا هو معرفة نمط الإنتاج الذي ساد الدولة الإيلخانية التي اعتنق مغولها الإسلام، واندمجوا في قبائل التركمان. يرى كلود كاهن<sup>(٨)</sup> أن الاجتياح المغولي عموما تمخض عن تحويل الاقتصاد الآسيوي التجاري إلى اقتصاد زراعي رعوي. وفي سائر الممالك المغولية ساد النظام الإقطاعي المعروف باسم سيورغال<sup>(٩)</sup>؛ ذلك النمط الذي استمر يسري بعد سقوط الدولة الإيلخانية في الإمارات المغولية والتركمانية والكيانات المحلية الصغرى التي قامت على أنقاضها، والتي احترفت الحرب إلى جانب الرعي بالدرجة الأولى. وبالمثل،

(١) عادل رستم: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٣) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٥) عادل رستم: المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٦) Rowlinson: Ashort Cultural history of India, p. 243, London, 1965.

(٧) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٢٥٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

ورث مغول الجغتاي الذين انسابوا إلى الهند إبان الغزو التيموري نفس النظم الإقطاعية التي سادت زمن الغزنويين والغوريين وسلاطين دهللي .

ولنعرض لبعض مظاهر سيادة الإقطاعية العسكرية في دول المغول التي تأثرت بالإقطاع السلجوقي<sup>(١)</sup> . ورث الخانات عن السلاجقة سياسة تقسيم الدولة إلى إمارات إقطاعية كبرى . فقد قسمت الدولة الإيلخانية إلى ثمانية أقسام إدارية ، جمع أمراؤها الإقطاعيون العسكريون حيازة الأرض والإدارة<sup>(٢)</sup> . وهذا يعني أن هؤلاء الأمراء كانوا قادة عسكريين أقطعهم الخانات تلك الولايات ثم قاموا بدورهم بتوزيعها إقطاعات صغرى على أجنادهم<sup>(٣)</sup> .

ويشبه القلقشندي<sup>(٤)</sup> إقطاع المغول العسكري بنظيره المملوكي من حيث تراوح الإقطاع بين الصغر والامتداد باختلاف الرتب العسكرية من أمراء العشرة إلى أمراء الألف وهلم جرا . وكما هو حال الإقطاع المملوكي ؛ كان الإقطاع المغولي إقطاع رقبة يورث في الألقاب . يقول القلقشندي<sup>(٥)</sup> : لكل طائفة أرض لتزولهم توارثها الخلف عن السلف منذ ملك هو لاكو البلاد ؛ فيها منزلهم ولهم بها مزدراع لأقواتهم ، ولكنهم لا يعيشون بالحرث والزرع . وهذا يعني أن العسكر المقطع قد تفرغ للحرب وأوكل إدارة إقطاعه للوكلاء . وقد ارتبط الإقطاع بالخدمة العسكرية ؛ وهو أمر أكدته رشيد الدين فضل الله<sup>(٦)</sup> حين ذكر أن أرض خراسان كانت تتوزع على الجند المقيم بها من أجل الدفاع عنها . فقد كان على الأمراء المقطعين - فضلا عن الدفاع عن ولاياتهم - أن يقدموا للخانات عددا معيناً من الجند للمشاركة في حروبهم .

كان هؤلاء الأمراء ينفقون على أجنادهم من عائدات إقطاعهم ، كما وجب عليهم ترميم وصيانة القلاع والحصون في دوائر إقطاعهم<sup>(٧)</sup> . وهذا يدل على وجود أعراف تحدد العلاقة بين الخان وأمرائه على غرار العلاقة بين الملك والفصل في الإقطاع الفيودالي<sup>(٨)</sup> .

(١) محمد محيي الدين الإدريسي : التطور السياسي للدولة الإيلخانية في عهد أوجايتو ، رسالة ماجستير ، مخطوطة ، ص ٢٨ .

(٢) أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ج ٢ ، ص ٣ ، بيروت ١٩٦٨ .

(٣) Howorth: *History of the Monqols*, Vol. 3, p. 309, London, 1988.

(٤) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٢٥ .

(٦) نقلا عن محمد محيي الدين الإدريسي في رسالته سالفة الذكر ، ص ١٤٧ .

(٧) Spuler : *Les Mongols dans L' histoire*, p. 67 , Paris, 1961

(٨) Howorth : Op. Cit, vol . 3, p. 554.

ومن القرائن الدالة على ذلك - أيضا - التزام الأمراء بتقديم الهدايا للخانات أثناء زيارتهم الدورية لمقر السلطنة . ومنها أخيرا أنهم كانوا يشاركون في اختيارهم للسلطنة<sup>(١)</sup> .

أما عن علاقة الأمير الإقطاعي بالفلاحين ؛ فقد عرف الإقطاع المغولي الكثير من الجبايات والمغارم التي طالما عانى منها الفلاحون ، كالمعونة وضيافة الجند والسخرة في الأعمال العامة<sup>(٢)</sup> .

وفضلا عن الإقطاع العسكري ؛ وجدت صيغ إقطاعية أخرى مثل تضمين الجباية على نحو ما عرفه الإقطاع الإسلامي بوجه عام<sup>(٣)</sup> . كذلك أقطع الخانات بعض العناصر الأخرى غير العسكرية . فنعلم أن السلطان غازان أقطع - على سبيل المثال - بعض أمراء المماليك الهاريين من مصر والشام إقطاعات جلييلة في دولته<sup>(٤)</sup> . كما أقطع السلطان أوجايتو بعض شيوخ القبائل العربية مثل الأمير مهنا الذي أقطعه الحلة وابنه سليمان الذي أقطعه البلاد الفراتية<sup>(٥)</sup> . وبالمثل أقطع السلاطين المغول بعض الأمراء المحليين من سكان البلاد التي دانت لسيادتهم<sup>(٦)</sup> . لكن هذه الإقطاعات جميعا كانت محدودة بالقياس إلى الإقطاع العسكري<sup>(٧)</sup> .

ويدهى أن يسفر الإقطاع المغولي - شأنه شأن الإقطاع الإسلامي عموما - عن تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وهو ما سوف نوضحه في دراسات تالية .

خلاصة القول ؛ أن النظام الإقطاعي ساد العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري . وأن الصبغة العسكرية غلبت عليه نظرا لغلبة العناصر البدوية الطرقدارية التي اغتصبت السلطة السياسية عن طريق الغلبة . وأن الإقطاع الإسلامي - عموما في ملامحه وقسماته - قريب الشبه بالفيودالية الأوروبية ؛ وإن احتفظ بخصائصه المميزة .

(١) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٣) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٤) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٥) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٧) Malcolm : The history of persia, Vol . 2, p.204, London, 1929. (٧)



## التدهور الاقتصادي

دون استباق للنتائج ، نقرر أن سيادة غمط الإنتاج الإقطاعي أفضت إلى تدهور الاقتصاد في العالم الإسلامي بأسره منذ منتصف القرن الخامس الهجري . من ثم تسقط الدعاوى التي تفسر هذا التدهور بأسباب سياسية أو عسكرية أو طبيعية . فطبيعة الاقتصاد الإقطاعي تستند إلى الإنتاج الزراعي الرعوي في المحل الأول ، وهذا الإنتاج يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي أساسا . وعلى ذلك تتخلق علاقات إنتاج متخلفة ووسائل إنتاج بدائية .

ولسوف نجد مصداق ذلك في تدهور قوى الإنتاج عموما بما فيها الإنتاج الزراعي والرعوي نتيجة حيازة العناصر البدوية جل الأرض الزراعية ؛ وهى عناصر عديمة الخبرة تفتقر إلى التقنيات المتطورة . كما أنها لاثلقي بالأأمور الري والاستصلاح والصيانة بقدر اهتمامها بأموال الجباية التي تشتط فيها لتغطية نفقات حياة الترف والبذخ من ناحية ، وللإنفاق على الحروب الإقطاعية الداخلية والحروب الخارجية التوسعية من ناحية أخرى .

وبديهي أن ينعكس ذلك على الصناعة والتجارة ، حيث تركز الصناعة أساسا لخدمة حياة الترف وحياة الحرب . وبالمثل تعكس هذه السمات ظلالها على التجارة الداخلية التي تتدهور من جراء تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي . كما تتقلص التجارة الخارجية نتيجة اضطراب الأمن على طول الطرق البرية حيث تنتشر مناسر اللصوص وأوكار قطاع الطرق ، كما تتعرض الطرق البحرية لأعمال القرصنة .

وفي كل الأحوال تندخل الدولة الإقطاعية العسكرية في النشاط الإقتصادي ، عن طريق

الاحتكار وتحديد الأسعار والشطط الجبائي الذي يصل إلى حد التفرير والمصادرة . وبديهي أن يؤدي ذلك - وغيره - إلى تقلص الجباية ، فتعول الدولة على تزييف العملة ، بما يؤدي إلى تقلص رأس المال الصناعي والتجاري ؛ فيزداد الإنتاج تدهورا .

وهذا يعين بوضوح أن الأسباب تختلط بالمسببات والمظاهر بالدوافع بحيث تتبادلان المواقع في التأثير والتأثير ، وتتضافران في النهاية على انهيار الاقتصاد .

لا يتسع هذا العرض لرصد دقيق للنشاط الاقتصادي بقدر طموحه إلى الكشف عن السياسات الاقتصادية الإقطاعية وتبيان تجلياتها في تخليق علاقات إنتاجية متخلفة تعمل عملها في تقليص الاقتصاد . هذا فضلا عن رصد مظاهر هذا التدهور في حجم الإنتاج كثافة ونوعا ، وأثر ذلك كله في تردي أحوال الدولة والمنتجين في آن .

ونوه بأن ما حدث أحيانا من خروج عن القاعدة في قوة من قوى الإنتاج في عهد حاكم ما ؛ لا يشكل استثناءً يجبُّ القاعدة العامة بقدر ما يفسر في إطار ما أتاحته تدهور الإقطاعية ذاتها في زمن ما أو مكان ما من إتاحة الفرصة للبورجوازية المحتضرة لتلعب دورا جد محدود يخفف من حدة التدهور العام الذي ساد العالم الإسلامي برمته إبان الحقبة موضوع الدراسة .

ونظرا لاثساع رقعة العالم الإسلامي ، سنعمل - من قبيل الضرورة المنهجية ليس إلا - على دراسة الموضوع بتقسيم العالم الإسلامي إلى ثلاثة دوائر اقتصادية أساسية :

الأولى : تشمل قلب العالم الإسلامي وتحتوي المنطقة التي نصطلح على تسميتها بالشرق الأدنى - العراق والشام وشبه جزيرة العرب ومصر - والتي تداولتها نظم إقطاعية كبرى كالفاطميين الأواخر والسلاجقة والأيوبيين والمماليك .

الثانية : وتشمل الغرب الإسلامي - بلاد المغرب والأندلس - إبان عهود ملوك الطوائف في الأندلس وحكم المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ودول المرينيين والزيانيين والحفصيين التي ورثت إمبراطورية الموحدين في الشمال الإفريقي .

الثالثة : وتشمل ما اصطلح على تسميته ببلاد المشرق الإسلامي - إيران وتركستان والهند - في ظل حكم الإيلخانيين المغول ودول الغزنويين الأواخر والغوريين والمماليك .

وننوه - أخيرا - بأن هذه الدوائر الثلاث<sup>(١)</sup> لم تكن منغلقة ومحددة تحديدا قاطعا ، بل كثيرا ما تداخلت - خصوصا في مناطق التخوم - بحيث دانت لبعض دولها أقاليم بعينها في الدوائر الأخرى .

ولنبدا برصد تدهور الاقتصاد في الدائرة الأولى في مجال الزراعة والرعي ، التعدين والصناعة ، التجارة الداخلية والخارجية .

### أولا : قوى الإنتاج في قلب العالم الإسلامي

في مجال الزراعة والرعي يعتبر عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي فيصلا بين عصرين ؛ عصر الازدهار السابق وعصر الانهيار اللاحق . وحسبنا ما شاع في المصادر عن الشدة المستنصرية التي أتت على الزرع والضرع وأكلت الأخضر واليابس .

لم تكن الأزمات الاقتصادية التالية نتيجة عوامل طبيعية كما يحلو للبعض تفسيرها ؛ بل ترجع في المحل الأول إلى سيادة الإقطاعية في مصر والشام واليمن ، كما أوضحنا في العرض السابق . أما عن تجلي مفاصد الإقطاعية في مجال الزراعة ؛ فحسبنا أن نورد بعض الشواهد الدالة في هذا الصدد . منها تضاؤل مساحة الأرض المنزرعة بسبب إهمال مرافق الري والصيانة والاستصلاح ؛ كشق القنوات وحفر الخلجان وإقامة الجسور ونحوها<sup>(٢)</sup> .

وبديهي أن ينخفض الخراج نتيجة ذلك ، وأيضا نتيجة تحول معظم الرقعة الزراعية إلى إقطاعات معفاة من الجباية . وحسبنا أن خراج الأراضي المحيطة بالفسطاط وحدها بلغ مائة وعشرين ألف دينار في اليوم قبل خلافة المستنصر ، بينما بلغ خراج أرض مصر كلها مليون دينار في العام خلال العصر الفاطمي الثاني<sup>(٣)</sup> .

أثر تدهور الزراعة في هذا العصر على موارد الدولة المالية في وقت اشتدت الحاجة فيه للأموال لتغطية الاستهلاك الترفي وتكاليف الجيش الباهظة حين تعاظمت الثورات في الداخل والأخطار في الخارج<sup>(٤)</sup> .

(١) سبقنا موريس لومبار إلى تقسيم العالم الإسلامي إلى هذا التقسيم الثلاثي ؛ مع التحفظ باختلافنا منه في التفاصيل . أنظر : الإسلام في عظمته الأولى ، ص ١٧ وما بعدها .

(٢) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ ، ٥٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٤) من القرائن الدالة في هذا الصدد أن العسكر التركي المجلوب الذي كان يتقاضى عشرين ألف دينار شهريا أصبح يتقاضى نحو أربعمئة دينار بعد عام ٤٦٠ هـ . أنظر : المرجع السابق ص ١٧ .

من أجل تدبير هذه الأموال اتبعت الدولة سياسة جبائية مشتطة ، عانى منها الفلاحون والرعاة حتى أن الكثيرين من المزارعين تركوا أراضيهم دون زراعة ، بينما لاقى الرعاة الأمرين نتيجة إغارات البدو على مراعيهم ونهب دوابهم . لقد تدهورت أحوال المزارعين والرعاة نتيجة السياسة الإقطاعية فضلا عن خذلانها في مواجهة الكوارث الطبيعية ، حين انتشرت الطواعين والأوبئة ، فأودت بأرواح البشر والدواب التي شكلت القوى الأساسية في فلاحه الأرض ، ويذكر ساويرس بن المقفع<sup>(١)</sup> - على سبيل المثال - أنه في عام ٥٤٥ هـ جاء وباء عظيم على البهايم ، فكانت الدواب تموت في الغيطان وفي سائر المواضع حتى لم يبق لأحد من أهل مصر دابة ، ولم يجدوا ما يعملون عليه أعمالهم . . . ثم عاد الوباء على الناس مثل البهايم .

فإذا أضيف إلى ذلك احتكار الدولة زراعة بعض المحاصيل الزراعية كقصب السكر والزيتون ، وماجره الصراع بين الجند<sup>(٢)</sup> من تخريب المزارع والمراعى ونهب الفلاحين والرعاة ؛ أدركنا لماذا تفاقت المسألة الزراعية في ظل الإقطاع الفاطمي .

وفي ظل الإقطاعية السلجوقية تفاقت المسألة الزراعية في العراق والشام وآسيا الصغرى وبعض جهات شبه جزيرة العرب . ذلك أن الإقطاع السلجوقي الذي ابتكره نظام الملك كرس الاقتصاد الزراعى برمه لخدمة العسكر ؛ فاخفت الملكيات الحرة لذلك ، وقضي على المبادرات الفردية<sup>(٣)</sup> . ذلك أن معظم الملكيات الخراجية والعشرية ما لبثت أن انطوت في حيازة القادة العسكريين الذين اغتصبوها قسرا<sup>(٤)</sup> ، وما تبقى من ملكيات ضئيلة في بعض الأقاليم أُرهِقت بالمغارم من جراء النظام الجبائى القائم على التضمين<sup>(٥)</sup> .

كانت علاقات الإنتاج في الضياع الكبرى تستند إلى نظام السخرة ، وحين هرب بعض الفلاحين من نير هذا النظام ؛ أرغمتهم السلطة على العودة إلى ضياع سادتهم قسرا<sup>(٦)</sup> . كما خرجت مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية والمراعى نتيجة الحروب الإقطاعية

(١) سير الآباء البطارقة ، ج١ ، ص ٢٨٨ ، باريس ؟

(٢) نسوق على ذلك مثال الصراع بين العسكر التركى والجند السودانى وهزيمة الأخير وهربه إلى الصعيد ؛ حيث أغار على الفلاحين الذين عجزوا عن زراعة معظم أراضيهم عام ٤٥٩ هـ . أنظر : ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ١٧ ، ١٨ ، القاهرة ١٩١٩ .

(٣) آشور : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) ابن الجوزى : مرآة الزمان ، ج ٩ ، ص ١٣٢ ، حيدرآباد ١٩٥٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .



العسكرية بين أفراد البيت السلجوقي ، فضلا عن الثورات الداخلية والحروب الخارجية بين السلاجقة والروم والفاطميين والصليبيين ؛ بعد نجاحهم في تأسيس إمارات أربع في بلاد الشام . ذكر ابن الجوزي<sup>(١)</sup> أن المزارع والمراعى المجاورة لطرق الزحف السلجوقي حتى بغداد والشام وآسيا الصغرى عمّها الخراب . وذكر ابن جبير<sup>(٢)</sup> أن الأرض الزراعية التي مربها أثناء تسفاره في بلاد الشام والعراق الغامر منها أكثر من العامر . ولم يكن هذا الخراب قاصرا على المزارع والمراعى ؛ بل تعداها إلى مشروعات الرى والسقى<sup>(٣)</sup> . ونحن في غنى عن سرد أخبار الخراب الذي ترتب على اندلاع الحروب الصليبية سواء من جانب المسلمين أو من جانب الصليبيين<sup>(٤)</sup> . إذ عول الطرفان على تدمير النوايعر والطواحين وتخریب المساقى لإلحاق الضرر بالخصوم<sup>(٥)</sup> .

لم يكن متوقعا أن تتطور خبرات وتقنيات الفلاحة في مثل تلك الظروف . وإذا كشف البعض عن وجود مصنفات في الفلاحة في هذا العصر<sup>(٦)</sup> ؛ فهي - فيما نرى - تعكس حالة التردى التي آلت إليها الزراعة خصوصا في إقطاعات الجند من الرعاة عديمي الخبرة بأساليب وتقنيات الزراعة . وإذا تحسن الحال نسبيا نتيجة بعض الإصلاحات التي اتبعها بعض الأتابكة ؛ فإن هذا الازدهار كان عابرا<sup>(٧)</sup> ، كما اقتصر على إصلاح نظام الجباية لئلا . وقد لخص أحد الباحثين<sup>(٨)</sup> أسباب ومظاهر ونتائج تدهور الفلاحة تلخيصا يغنينا عن الاسترسال حيث قال : عانت المناطق الريفية في الشام في ظل الفاطميين والسلاجقة والصليبيين ؛ حيث عاش الفلاحون حياة أقرب إلى القنانة نتيجة العلاقات النهيية التي ربطت أولئك الفلاحين بسادتهم . فصارت الأرض الزراعية مجرد مورد للحصول على النفقات اللازمة لتجنيد المتقاتلين ، ولم يعد أصحاب الإقطاعيات يهتمون بالأرض أو رفع كفاءتها ، أو وسائل الرى والصرف وسائر أوجه العناية الواجبة بالأرض الزراعية . . . لقد هبط نظام الإقطاع العسكري بأحوال الفلاحين إلى مستوى أكثر تدنيا عن ذي قبل .

ورث الأيوبيون مفاصل الإقطاعية عن السلاجقة . وما جرى من إصلاحات محدودة في

(١) مرآة الزمان ، ج ١٠ ، ص ١٦٩ .

(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢١٠ - ٢١١ ، بيروت ١٩٦٤ .

(٣) ذكر ابن الجوزي أن حصار بغداد على يد طغر بك أسفر عن تدمير مائتين وسبعين دولابا للرّى . المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٤) عن مزيد من التفصيلات ؛ راجع : قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، ص ٢١٤ ، الكويت ١٩٩٠ .

(٥) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٦) ألف محمد بن خليل الكاتب كتابه المعنون علاج الفلات وكيفية البذور والتربات وأساليب العمارات .

(٧) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(٨) أنظر : قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

عهود بعض السلاطين الأوائل كان رهين سياسية اقتصادية احتكارية اقتضت على الاهتمام بإنتاج بعض المحاصيل بهدف التصنيع والتجارة كقصب السكر والنيلة على سبيل المثال . كما أن إقامة أمراء الإقطاع في إقطاعاتهم في فصل الربيع - لرعي الخيل - جعلتهم يولون بعض الاهتمام نحو مشاريع الري والصيانة ؛ لكنها كانت تتدهور على إثر اندلاع المعارك . وإذا ساعد تواجد الملكيات الخاصة التي شجعت المبادرات الفردية<sup>(١)</sup> على التخفيف من مفاصد الإقطاعية في الإنتاج الزراعى والرعوي إلى حد ما ؛ فما لبثت أن أجهضت وعادت الأحوال إلى سابق عهدها منذ عهد الملك الكامل . لقد ترسخ إقطاع الرقبة وفشت السخرة في علاقات الإنتاج ؛ فتفاقمت ظاهرة الهرب من الضياع . تلك التي تعاضمت نتيجة إغارات البدو على الفلاحين حتى عانت زراعة الإقطاعات من ندرة الأيدي العاملة<sup>(٢)</sup> . كما تدهورت وسائل الإنتاج ، وأهملت مشروعات الري والسقاية ، فتقلصت الرقعة الزراعية وانخفض معدل الإنتاجية<sup>(٣)</sup> التي وجهت أساسا لخدمة الجند<sup>(٤)</sup> على حساب الفلاحين الذين ازدادت أحوالهم سوءا<sup>(٥)</sup> .

وإذا شهدت الزراعة تحسنا نسبيا في أوائل عصر المماليك نتيجة الإصلاحات التي أجراها الظاهر بيبرس<sup>(٦)</sup> فإن سياسة الناصر محمد بن قلاوون في توزيع إقطاع الأمير الواحد في أقاليم مختلفة - لأسباب سياسية - أجهزت تماما على تلك الإصلاحات . إذ عول الأمراء المقطعون على سياسة النهب المنظم والاستغلال السيئ للأرض بهدف الحصول على المال دون نظر للصيانة والاستصلاح<sup>(٧)</sup> . إتسمت علاقات الإنتاج في الإقطاع المملوكي بالطابع العبودى حيث أصبح الفلاح قنا مرتبطا بالأرض يصلحها ويفنى حياته فيها وليس له من خيراتها إلا القليل<sup>(٨)</sup> .

وإذا كان نظام الإقطاع المملوكي مسؤولا عن تدهور الأرض والفلاح بالدرجة الأولى ، فإن الحروب الإقطاعية الداخلية ومواجهة الثورات الاجتماعية والتصدى للأخطار الخارجية وإغارات العربان ، أفضت إلى مزيد من التدهور . كما أسهمت النوازل الطبيعية ؛

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٤) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣١٣ .

(٦) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٥٥٧ .

(٧) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص ٢١٥ ، آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٨) سعيد عبد الفتاح عاشور : دولة المماليك البحرية ، ص ١٩٩ ، القاهرة ١٩٥٩ .

كانخفاض مناسب الفيضان وتفشي البطواعين والأوبئة بقدر كبير في هذا الصدد<sup>(١)</sup> لقد عانت الفلاحة من نقص كبير في الأيدي العاملة نظرا لكثرة ماهلك من البشر والدواب ، فضلا عن تفشي ظاهرة هجرة الفلاحين من المزارع . ولم تُجد فتىلا سياسة الممالك في تخصيص موظفين رسميين لإرغام هؤلاء المهاجرين على العودة إلى قراهم<sup>(٢)</sup> .

وبلغ التدهور ذروته في ضياع أمراء الإقطاع ؛ إلى حد إقبالهم على التنازل عن إقطاعاتهم وطلب استبدالها بجامكيات ورواتب ؛ كما أوضحنا في المبحث السابق . وما كان ذلك ليحدث إلا بعد أن صارت مزارعهم خرابا يابا .

إن نظرة عابرة على الغلات الزراعية آنذاك تغني عن الاستطراد .

فعلى سبيل المثال تناقصت الرقعة الزراعية المخصصة لإنتاج القمح الذي ارتفعت أسعاره واحتكرت الدولة تسويقه . كما أن زيت الزيتون الذي كان يصدر من قبل ؛ جرى استيراده من الشام<sup>(٣)</sup> . هذا في الوقت الذي اهتم فيه السلاطين بزراعة الكتان وقصب السكر بهدف احتكار تصنيعه والمتاجرة فيه<sup>(٤)</sup> .

خلاصة القول ؛ أن المسألة الزراعية تفاقم في سائر بلاد الشرق الأدنى ؛ وإن تعددت وتنوعت مظاهر التدهور في ظل الفاطميين الأواخر والسلاجقة والأتابكة والأيوبيين والمماليك . وإذا كان لذلك من أسباب ؛ فتكمن - فيما نرى - في طبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية التي سادت خلال تلك العصور .

بالمثل نرى أن انحطاط التعدين والصناعة - آنذاك - كان رهين السياسة الاقتصادية الإقطاعية القائمة على الاستغلال الاستنزافي والاحتكار . لقد ضرب السلاطين صفحا عن شروط استغلال المناجم والمهاجر وما يستخرج من باطن البحر ؛ كما حددها الفقه الإسلامي . وتدخلت الدولة - في الغالب الأعم - في استخراج الثروة المعدنية وتصنيعها وتسويقها وفقا لنظام الاحتكار . فلم يكن لأحد أن يستخرج أو يبيع أو يشتري المعادن سوى من الديوان السلطاني<sup>(٥)</sup> . كما أن التخلف العلمي الذي ساد هذه العصور انعكس على تدهور الخبرات والتقنيات في وسائل الإنتاج . ليس أدل على ذلك من توقف طواحين الهواء

(١) ليس أدل على ذلك من أن الأرض الزراعية في الأهصهر التي بلغت ألفين وريعمائة فدان ؛ لم يزرع منها سوى ألف فدان فقط نتيجة نقص الأيدي العاملة . أنظر : اشتور : المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور . المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(٥) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

- لاستخراج الطاقة - في معظم دول الشرق الأدنى<sup>(١)</sup> . ولم تبتكر أية وسائل جديدة في هذا الصدد البتة ؛ حتى أن بعض السلاطين اعتمدوا على جلب خبراء من الخارج للاستعانة بهم في معامل الدولة<sup>(٢)</sup> . وما أُلّف في هذا العصر - وهو جد قليل - عن تقنيات الصناعة كان في معظمه من قبيل الهواية ، ولا يعدو كونه محض اجترار لخبرات وتقنيات موروثه عن العصور السابقة<sup>(٣)</sup> .

وفضلا عن ذلك عملت الحروب الداخلية والإقليمية والخارجية عملها في تعويق حركة التعدين واستخراج الجواهر من البحار . نسوق في ذلك مثالا : إذ نعلم أن الصراعات بين سلاجقة خراسان وسلاجقة إيران والعراق أفضت إلى تخريب مناجم ماوراء النهر ، كما تهددت عمليات صيد اللؤلؤ من الخليج بأخطار الصراع بين السلاجقة والأمراء المحليين<sup>(٤)</sup> . كما أدى الكساد الاقتصادي العام إلى تقلص رؤوس الأموال اللازمة للتعدين والصناعة ، يستوى في ذلك الدولة والأفراد إلى حد أن رؤساء الحرف كانوا يستدينون من المرابين بشروط مجحفة . ففضلا عن استرداد المرابي رأس المال والفوائد ؛ اشترط الحصول على أسهم من السلع المصنعة<sup>(٥)</sup> . فإذا أضيف إلى ذلك فداحة الضرائب والمكوس وضعف القوة الشرائية ، وتكدر العلاقات الدولية والإقليمية ، والتعرض لمنافسة السلع الأوروبية المتفوقة والرخيصة<sup>(٦)</sup> ؛ أدركنا سر تدهور الصناعات آنذاك .

وقد أفضى ذلك كله إلى إغلاق معظم معامل الحرفيين وتحول رؤساء الحرف إلى عمال أجراء<sup>(٧)</sup> .

لقد أدت سياسة الاحتكار إلى غل أيدي الصناع ، وخفوت روح المبادرة الفردية<sup>(٨)</sup> . كما أفضى تعاظم المكوس التي بلغت أحيانا نصف ثمن السلعة ، فضلا عن الغرامات التي كانت تعمم على أهل الصناعة الواحدة بشكل تضامني<sup>(٩)</sup> ؛ إلى اختفاء الكثير من الصناعات

(١) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

(٣) أنظر : يوسف بن عمر بن رسول : المخترع في فنون من الصنع ، تحقيق : محمد عيسى صالحية ، ص ٦٥ ، من المقدمة ، الكويت ١٩٨٩ .

(٤) أنظر : عبد النعيم حسنين : إيران والعراق في العصر السلجوقي ، ص ١٨١ ، بيروت ١٩٨٢ .

(٥) جواتيابين : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦) المقرئزي : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٧) جواتيابين : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٨) آشور : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٩) ابن الساعي : المرجع السابق ، ص ١٩ ، بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

وتدهور ما بقي منها . فصناعة الورق - على سبيل المثال - دَوِيَ شأنها في بغداد إبان الحكم السلجوقي<sup>(١)</sup> ، كما أدى ارتفاع الأسعار إلى ضعف القوة الشرائية وبنوار السلع المصنعة<sup>(٢)</sup> . ولقد أفزع هذا التدهور الإمام الغزالي الذي نعى على الدول تسلطها ، ونبه إلى خطورة ذلك ، حين قال : إذا خلا أهل البلد من الصناعات تسارع إليها الهلاك<sup>(٣)</sup> .

ليس أدل على تدهور الصناعة والصناعات من رواج المصنوعات الأوروبية في العالم الإسلامي آنذاك<sup>(٤)</sup> ؛ وهو أمر أفضى إلى إغلاق المعامل المنتجة لذات السلع في العالم الإسلامي ؛ نظرا لجودة المصنوعات الأوروبية ورخص أسعارها .

ونظرة سريعة على السلع المصنعة في هذا العصر قمينة بالحكم على تدهورها . فالصناعات التي راجت كانت إما صناعات حربية تولتها الدولة ( كالسلاح والخيام وملابس الجند والرنوك والشارات ) وقد تعرضت كذلك للكساد أحيانا للافتقار إلى المواد الخام المحلية والمستوردة نتيجة لسياسة الحظر التي فرضتها أوروبا على العالم الإسلامي<sup>(٥)</sup> . وإما صناعات كمالية ترفية ( كالثياب الموشاة والسروج المحلاة بالذهب والجواهر)<sup>(٦)</sup> . وقد تدهورت كذلك من جراء المنافسة الأجنبية ، وفداحة المكوس الداخلية بين الدول الإسلامية<sup>(٧)</sup> . وإما صناعات احتكارية ( كصناعة السكر ) - على سبيل المثال<sup>(٨)</sup> - التي تقلصت لضعف القوة الشرائية . أما الصناعات التقليدية ( كالزجاج والحفر على الخشب والخزف والسجاجيد ) ، وغيرها ؛ فقد راجت - نسبيا - لإقبال الأرستقراطية الإقطاعية عليها<sup>(٩)</sup> . وهذا ما ينسحب كذلك على صناعة النحاس والبرونز المكفت بالذهب والفضة<sup>(١٠)</sup> . أما صناعة المنسوجات القطنية والكتانية فقد تقلصت لتعرضها للمنافسة الأجنبية<sup>(١١)</sup> .

(١) يقول ياقوت : ومحل دار القز ببغداد كل ماحولها قد خرب ، ولم يبق إلا أربع محال يعمل فيها الكاغد . أنظر : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، لينزج ١٩٢٤ .

(٢) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ١٥ ، القاهرة - ١٣٣٤ هـ .

(٤) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٥) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ . قيل إن الوزير اليازوري أمر بصناعة خيمة مزينة بالرسوم والصور استغل في صنعها مائة وخمسين صناعا لمدة تسع سنوات . انظر : المقرئ : خطط ، ج ١ ، ص ٤١٩ .

(٧) ابن الجوزي : مرآة الزمان ، ج ٩ ، ص ٢٢٨ .

(٨) ابن عمات : قوانين الدواوين ، ص ٤٢ .

(٩) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(١٠) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(١١) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

وهذا يفسر لماذا حفل العصر بثورات اجتماعية حرفية سوف نعرض لها فيما بعد .

بديهي أن تتعرض التجارة أيضا للكساد ؛ نظرا لاعتمادها على الزراعة والصناعة أصلا . ونحن نرد ذلك الكساد بالمثل إلى طبيعة الاقتصاد الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي . ولسوف نعرض له في مجالى التجارة الداخلية والخارجية في ظل النظم الفاطمية المتأخرة والسلجوقية والأتابكية والأيوبية والمملوكية ؛ موضحين أسبابه المباشرة والبعيدة ، راصدين مظاهره ونتائجه .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ تدهورت التجارة الداخلية من جراء سياسة الاحتكار ؛ حيث كانت الدولة تحتكر تسويق بعض السلع ، كالمنسوجات - على سبيل المثال - فكان الخلفاء يأمرن النساجين بأن يختموا إنتاجهم بخاتم الدولة ، وألا يبيعوا شيئا منه إلا عن طريق وسطاء من قبلهم<sup>(١)</sup> . كما أدى التلاعب بالعملة إلى إلحاق خسائر فادحة بالتجار<sup>(٢)</sup> . وليس جزافا أن تنخفض العملة الفاطمية منذ حكم الخليفة المستنصر<sup>(٣)</sup> . وهذا يفسر انصراف بعض التجار إلى احتراف العمل اليدوي<sup>(٤)</sup> .

وبالمثل كسدت التجارة الخارجية بعد فقدان السيطرة على البحار من ناحية ، وتوقع الدولة الفاطمية داخل مصر فقط من ناحية أخرى . فقد تقلصت التجارة مع الهند لاتسار القرصنة في البحار الشرقية<sup>(٥)</sup> . كما أفضى تضعف النفوذ الفاطمي في البحر المتوسط إلى سيطرة الصليبيين والمدن الإيطالية على التجارة بين الشرق والغرب<sup>(٦)</sup> .

أما عن تقلص الدولة الفاطمية ، فقد تمثل في فقدان بلاد الشام التي هيمن الصليبيون على معظمها ، كما فقدوا اليمن بعد استقلال دولة بنى رسول . وبالمثل فقدوا إفريقية على إثر الحركة الانفصالية الزيرية . ونجم عن ذلك انحسار التجارة البرية بين مصر والشام .

وليس أدل على ذلك من تهديد الصليبيين طرق الحجيج في عهد الكثيرين من الخلفاء الفاطميين الأواخر<sup>(٧)</sup> . كما تدهورت تجارة البحر الأحمر منذ منتصف القرن الخامس

(١) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ .

(٢) آشور : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٣) أنظر : Lavoix : Catalogue des Monnaies Musulmanes, Egypte et Syrie, P.P.31Seq., Paris, 1896.

(٤) جواتيين : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٥) ذكر أحد التجار أنه تعرض لإغارات القراصنة إبان رحلته إلى الهند أثناء ذهابه وإيابه . كما تحدث عن فداحة الكوس الباهظة

على طول الطرق البرية . أنظر : جواتيين : ص ١٨٢ ، ٢٧٥ .

(٦) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦١٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٦٠٢ .

الهجري<sup>(١)</sup> . أما التجارة البرية مع المغرب فقد تعرضت لإغارات قطاع الطرق من العرب البداة<sup>(٢)</sup> .

لقد فقدت الفسطاط والاسكندرية مكانتهما التجارية ، خصوصا بعد إغارات الصليبيين على السواحل الشمالية المصرية ، وتخريب الوزير شاور أسواق الفسطاط . ولتعويض الخسائر الناجمة عن تقلص التجارة الخارجية ، أسرف الفاطميون في فرض المكوس الباهظة على الصادرات والوارد حتى بلغت نسبتها ٣٥٪ من البضائع<sup>(٣)</sup> ، أحيانا . ولعل فقدان الخلافة دور الوساطة التجارية يفسر ظهور تجار الكارم الذين احتكروا المتاجرة في السلع الترفية بين المشرق والمغرب عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط<sup>(٤)</sup> ؛ وهو ما سنعرض له فيما بعد .

تكاد تتماثل أسباب ومظاهر ونتائج كساد التجارة في ظل الفاطميين الأواخر مع كسادها في الإمبراطورية السلجوقية . فقد تقلصت التجارة الداخلية السلجوقية من جراء سياسة التفرغ والشطط الجبائي التي اتبعها السلاطين إزاء التجار لتعويض أموال الخراج بعد تحول الأرض الزراعية إلى إقطاعات عسكرية معفاة من الضرائب<sup>(٥)</sup> . ناهيك بتفشي ظاهرة كبس الأسواق على يد العسكر ، وما ترتب عليها من عزوف التجار عن المتاجرة . هذا فضلا عن محدودية النشاط التجاري الداخلي بسبب التلاعب بالعملة بعد تخريب مناجم الفضة في فارس<sup>(٦)</sup> . وأخيرا تعرض التجار النصارى واليهود لاضطهاد السلاجقة بتحريض من الفقهاء السنة<sup>(٧)</sup> .

أما التجارة الخارجية فقد ازدادت كسادا ، حتى اقتصررت على الكماليات و سلع الترف لإشباع نهم الأرستقراطية الحاكمة<sup>(٨)</sup> . فتجارة الهند عبر الخليج تعرضت لأخطار حكام جزيرة قيس الذين كانوا أقرب مايكونون إلى القراصنة<sup>(٩)</sup> . وحين عول السلاطين على

(١) ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج ٥ ، ص ١٣ ، ١٤ ، القاهرة ١٨٩٣ .

(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٦٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤) جواتيائين : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

(٧) كان السلاطين يأمرهم ووزراءهم بتعقب التجار الذميين ومصادرة أموالهم وبضائعهم ؛ حتى إن أحد الوزراء لم يتورع عن قتل تاجر يهودي وزوجته . أنظر : بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .

(٩) استولى حاكم جزيرة قيس على أموال أحد تجار العراق التي بلغت ثلاثين ألف دينار . أنظر : ابن الأثير : ١٢ : ١٨٣ .

الطرق البرية تعرض التجار لأخطار قطاع الطرق . فطريق الحرير لم يعد آمناً من جراء الحروب الدائمة بين البيوتات السلجوقية المتصارعة . والطريق من بغداد إلى حضرموت وظفار - حيث البخور والعمور - أصبح مغلقاً منذ أوائل القرن السادس الهجري<sup>(١)</sup> ، بعد أن خربه الأمراء العرب المنتزون حتى لا يتعرضوا لأخطار الحملات العباسية والسلجوقية<sup>(٢)</sup> ، والطريق البري بين بغداد والشام ومصر طالما قطعه الصليبيون في الشام<sup>(٣)</sup> . لذلك فقد السلاجقة عوائد مالية كبيرة من تجارة الهند التي آلت إلى الصليبيين وتجار المدن الإيطالية<sup>(٤)</sup> ؛ حتى أن بعض التجار المسلمين لم يجدوا حرجاً في التعاون مع الصليبيين<sup>(٥)</sup> ؛ للفرز بنصيب من تجارة الهند . ومع ذلك تعرضوا للمكوس الباهظة التي فرضها السلاجقة عليهم دون هوادة<sup>(٦)</sup> .

وبالمثل تدهور النشاط التجاري زمن الأتابكة والأيوبيين . وهذا ينفي ما ذهب إليه بعض الدارسين<sup>(٧)</sup> من أن ثورة تجارية إسلامية حول حوض البحر المتوسط حدثت آنذاك . ولربما قصد هؤلاء ازدهار تجارة الكماليات الذي اضطلع به تجار الكارم<sup>(٨)</sup> ، فضلاً عن ازدهار تجارة الرقيق على أثر الهجرات التركية الخوارزمية والغزوات المغولية . فالثابت أن تعاظم دور تجار الكارم - ومعظمهم من اليهود - جاء على حساب التجار المسلمين المحليين<sup>(٩)</sup> . ويلوح لى أن دور تجار الكارم في هذا العصر كان امتداداً لدور اليهود الرهادنة الذين نشطوا في التجارة الدولية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين .

على كل حال - نجد من الشواهد ما يدل على تدهور النشاط التجاري عموماً في هذا العصر . منها الشطط في المكوس والجبايات حتى أغلق الكثير من التجار حوانيتهم . ومنها

(١) في ذلك يقول أحد الشعراء :

وأعنت قطاع الطريق على  
نصف البضاعة حين نظفوها  
فقرو التجار وخيبة السفر  
مكس لقد بالغت في النكر

(٢) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) هايد : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

(٧) أنظر : أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، ص ٢٥٣ ، بيروت ١٩٧٩ .

(٨) أثير خلاف حول هذه التسمية ؛ وإن كنا نرجع ما ذهب إليه جواتياين من أنها مشتقة من كلمة هندية معناها الأعمال والأشغال المتعلقة بملكية السفن والنقل التجارى بين الهند والعالم الإسلامى . أنظر دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية ، ص ٢٨٩ .

(٩) اشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .



تخريب أسواق الاسكندرية والقاهرة والتضييق على التجار النصارى بمنعهم من الحركة داخل البلاد خشية تجسسهم لصالح الصليبيين<sup>(١)</sup> . . ومنها تدهور النظام النقدي الأيوبي بسبب التكاليف العسكرية الباهظة . دليلنا على ذلك انخفاض قيمة الدينار في عهد خلفاء صلاح الدين ، ونقص عيار الفضة في الدراهم الأيوبية عموماً<sup>(٢)</sup> .

حقيقة ، شهدت التجارة الخارجية ازدهارا موقوتا في عهد الأتابكة والأيوبيين ، خصوصا حين فتحت السبل أمام التجار نحو فارس وشبه الجزيرة العربية<sup>(٣)</sup> ؛ لكنها ما لبثت أن أغلقت بعد تقلص الدولة الأيوبية ونجرتها . دليلنا على ذلك أن تاجرين مسلمين فقط نالا حظوة الأيوبيين في إيصال السلع الهندية إلى مصر . ومالبت نشاطهما أن توقف نتيجة نفسي القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي . أما التجار الذين سلكوا الطريق البرى عبر شبه الجزيرة العربية فقد أثقلوا بالمغارم والجبايات من قبل الحكام المحليين<sup>(٤)</sup> .

وما حدث من تعاون تجاري بين الأتابكة وسلاجقة الروم لإيصال السلع الشرقية إلى القسطنطينية ؛ لم يدم طويلا نتيجة السياسة العدوانية بين نور الدين محمود وسلاجقة الروم<sup>(٥)</sup> . وبالمثل كسدت تجارة الأيوبيين مع المدن الإيطالية بعد الحظر الذي فرض على توريد الخشب والحديد إلى الأيوبيين إمعانا في إضعافهم عسكريا وسياسيا<sup>(٦)</sup> .

انتعشت التجارة نسبيا إبان حكم بعض سلاطين المماليك البحرية خصوصا في مجال التجارة الخارجية<sup>(٧)</sup> . ويعزى هذا الانتعاش العابر إلى رصيد الذهب المجلوب من السودان المغربي فضلا عن الفضة الواردة من أوروبا<sup>(٨)</sup> .

ويديهي أن ينقلب الانتعاش إلى كساد بتوقف ورود هذين المعدنين ؛ خصوصا بعد تهديد طرق التجارة مع السودان الغربي من ناحية ، وبعد استجابة ملوك أوروبا لأوامر البابوية بحظر التعامل مع المماليك في المواد الاستراتيجية من ناحية أخرى<sup>(٩)</sup> . كما يرجع

(١) ربما كان للانتعاش السني الذي تم في عهد صلاح الدين دور في هذا الصدد ؛ إذ اتسم حكمه عموماً بالتعصب الديني والمذهبي ، فنعرض أهل الذمة للاضطهاد . كما تعرض الشيعة والمتصوفة للبطش والتنكيل .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٦) آشتور : المرجع السابق ص ٢٨٧ .

(٧) قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر ، ص ١٤٣ ، القاهرة ١٩٨٧ .

(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

هذا الكساد إلى احتكار الدولة بعض السلع<sup>(١)</sup>، وتصريف أمراء الاقطاع منتجاتهم بأنفسهم دون وساطة التجار<sup>(٢)</sup>.

وقد فطن ابن خلدون<sup>(٣)</sup> إلى الأخطار الناجمة عن هذه السياسة وتأثيرها السيئ على التجار حين قال: إن الرعايا متكاثرون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم البعض تنتهي إلى غاية موجودهم، فإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم؛ فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته.

تفاقمت مشكلات التجار من جراء فداحة الضرائب والمكوس وإرهاقهم بالمغارم - خصوصا في أوقات تجريد الحملات العسكرية - حيث كانوا يكلفون قسرا بتحمل نفقاتها ولا تعرضوا للمصادرة<sup>(٤)</sup>. وتشهد المراجع على استحداث مكوس جديدة - خصوصا في عصر الجراكسة الذين كرسوا ديوانا خاصا لهذا الغرض أطلق عليه ديوان الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية<sup>(٥)</sup>.

وقد أسفر ذلك كله عن تقلص النشاط التجاري وكساد التعامل في الأسواق. يقول المقرئ<sup>(٦)</sup> كان بمدينة القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جدا، قد باد أكثرها. ويضيف ابن إياس<sup>(٧)</sup> أغلقت غالب الدكاكين في القاهرة ووقع الاضطراب للغني والفقير. وليس أدل على ندرة السلع في الأسواق من ارتفاع الأسعار عما كانت عليه في ظل الفاطميين الأوائل بنسبة تزيد عن ٥٠٪<sup>(٨)</sup>.

بديهي أن تقلص موارد السلاطين من مكوس التجارة لكساد النشاط التجاري؛ فلم يجدوا مناصا من تزييف العملة إلى حد إلغاء التعامل بالدينانير والدرهم - لندرة الذهب والفضة - وسك عملة نحاسية كثيرا ما رفض التجار التعامل بها وفضلوا عليها العملات الأوروبية<sup>(٩)</sup>. وقد بالغ الجراكسة في سياسة التلاعب تلك فخفضوا الدينار بنسبة ٢٠٪<sup>(١٠)</sup>.

(١) من أهم هذه السلع: السكر والفلل والأخشاب وبعض المصنوعات المعدنية.

(٢) آشتور: المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٣) المقدمة، ج ١، ص ٢٤٤.

(٤) إبراهيم علي طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ٢٧٧، القاهرة ١٩٦٠.

(٥) قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، ص ١٤٧.

(٦) خطط ٢: ٦٥١.

(٧) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٨، ص ١٦، القاهرة ١٩١٩.

(٨) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(٩) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٨٩، ٤١٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

وهو أمر حمل عليه ابن إياس<sup>(١)</sup> حين قال : ومن مساوئ السلطان الغورى معاملته في الذهب والفضة والفلوس الجدد أبخس المعاملات . جميعها زغل ونحاس وغش لايحل بها بيع ولاشراء ولا معاملة في ملة من الملل .

لذلك - وغيره - تدهورت البورجوازية التجارية الصغيرة ، كما أفلس معظم التجار الكبار لأسباب خارجية وداخلية . صحيح أن التجارة الخارجية شهدت بعض الانتعاش ؛ لكنه كان موقوتا لارتباطه بالسياسة المملوكية الخارجية من ناحية ، والتحويلات الكثيرة التي شهدتها ساحة المعاملات التجارية بين الشرق والغرب على وجه العموم . فنظرا لتكدر العلاقات السياسية الأوروبية مع الممالك ؛ أثر التجار الأوروبيون الحصول على السلع الشرقية من قبرس وأرمينية الصغرى - عن طريق الشام والقسطنطينية إبان الوجود الصليبي - بدلا من دمشق والأسكندرية<sup>(٢)</sup> . كذا عن طريق بلاد الروس قبل غزوات تيمورلنك . وحين هدد الأخير طريق الروس وأخضع الممالك أرمينية الصغرى ؛ اضطر الأوروبيون إلى التعامل مع الممالك في مصر والشام<sup>(٣)</sup> مرة أخرى .

لكن الممالك لم يعوا الدروس السابقة ؛ فأفراطوا في فرض المكوس على التجار الأوروبيين أثناء مرورهم عبر دولتهم ؛ فكانوا يجبرونها أكثر من مرة حتى بلغت هذه الضرائب حدا يفوق أثمان البضائع<sup>(٤)</sup> في بعض الأحيان . وضاعت سدى توسلات التجار الأوروبيين لتخفيف هذه المغارم<sup>(٥)</sup> ؛ نظرا لحاجة السلاطين الماسة إلى الأموال لتغطية الإنفاق الترفي والعسكري<sup>(٦)</sup> خصوصا بعد نجاح البرتغاليين في الحؤول دون وصول ذهب السودان إلى مصر<sup>(٧)</sup> وتدهور علاقات الممالك مع الإمارات التركمانية والدولة العثمانية<sup>(٨)</sup> . لذلك واصل سلاطين الجراكسة سياستهم الجبائية المشتطة إزاء التجار الأجانب . وهذا يفسر لماذا توقف تجار الكارم عن نشاطهم في مصر المملوكية خصوصا بعد

(١) بدائع الزهور : ٣ : ٥٩ .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١١ .

(٥) ذكر القرى - على سبيل المثال - أن البنادقة أوفدوا سفارة إلى مصر سنة ٧٤٥هـ استهدفت الوساطة لدى السلطان

المملوكى كي يرفع الظلم عن تجارهم . أنظر : السلوك : ٢ : ٦٠٧ .

(٦) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤٢٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٢٣ .

(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

مصادرة بيوتاتهم التجارية<sup>(١)</sup>، فضلا عن تعرضهم لأخطار القراصنة في البحار الشرقية<sup>(٢)</sup>. كما يفسر أيضا عزوف التجار الأوروبيين عن نزول الموانئ المصرية والشامية<sup>(٣)</sup> في أواخر عصر الجراكسه برغم الوعود التي بذلها السلطان الغورى بالتخلى عن سياسة التفريم والمصادرة. ولعل هذه السياسة كانت من وراء تشجيع الأوروبيين على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى منابع التجارة الشرقية مباشرة. وكان نجاح البرتغاليين في هذا الصدد، كذا نجاحهم في إغلاق بوغاز باب المندب عند مدخل البحر الأحمر، وإغلاق مدخل الخليج بالاستيلاء على ميناء هرمز بمثابة الضربة القاضية للدور المملوكي في التجارة الشرقية.

هكذا أثبت العرض السابق مسؤولية الإقطاعية عن تردي الأحوال الاقتصادية في بلاد الشرق الأدنى بوجه عام؛ وهو أمر نجد له نظيرا في بلاد المغرب والأندلس آنذاك؛ وهو ما سنبرهنه في العرض التالي.

### ثانيا: قوى الإنتاج في الغرب الإسلامي

سنعالج موضوع التدهور الاقتصادي في الغرب الإسلامي كوحدة؛ على أساس تشابه الأوضاع الاقتصادية أحيانا وتماثلها في معظم الأحيان على الرغم من اختلاف التنظيم السياسية بين حقبة وأخرى أو بين إقليم وآخر. مع العلم بأن وحدة المغرب والأندلس سياسيا قد تحققت في ظل المرابطين ومن بعدهم الموحيدين. إن ما يبرر أسلوب المعالجة هذا هو سيادة الإقطاعية سائر أقاليم الغرب الإسلامي زمن ملوك الطوائف والمرابطين والموحيدين والمرينيين والزياينيين والحفصيين؛ فأفضت إلى تشابه نظم العيش طوال عصور تمتاز بالرتابة التقنية والتطور البطيء، بشهادة ثلة من المؤرخين الثقات<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئى: السلوك، ج ١، ص ٧٢، ٧٣.

(٢) أنظر: Jacob Mann: The Jews in Egypt and palestine under the Fatimid Caliphs. Vol. 2. p. 246, London ?

(٣) ابن إياس: ٣: ٦٠.

(٤) قال السلطان الغورى فى مرسومه بهذا الشأن . . . من يؤثر الورود إلى ممالكنا إن أقام أو تردد؛ فليعزم وليحضر إلى بلاد لايتحاج سالكها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة. فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والصين والسند وغيرهم (كذا)؛ فليأخذ الأهبة فى الارتحال إلينا ليجد الفعال فى المقال ويرى إحسانا يقابل فى الوفاء بهذه المعهود. القلقشندي: ١٣: ٣٤٠ - ٣٤٢.

كان التدهور الاقتصادي من ثم عاما وشاملا طوال هذه العصور وفي عهود سائر الحكام في المغرب والأندلس . وما جرى من انتعاش اقتصادي أحيانا كان أمراً عابراً لا يتبع سياسة إصلاحية من قبل بعد السلاطين - وهي جد محدودة - لم تفلح في تغيير النسق الاقتصادي العام ؛ بحيث لا تجب تلك الاستثناءات الموقوتة صحة القاعدة الثابتة . وإذا كان مؤرخا فطنا مثل كلود كاهن<sup>(١)</sup> قد حكم على هذا التدهور الاقتصادي بأنه مماثل في كثير من الوجوه لما حدث في المشرق ؛ فمرد ذلك - فيما نرى - هو وحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي برمته طوال تلك العصور . تلك الصيرورة التي وجهها النمط الإقطاعي السائد .

وعلى ذلك ، فلا عبرة بما روج له بعض الدارسين<sup>(٢)</sup> - على سبيل المثال - من كون الأندلس شهدت رواجاً اقتصادياً في عهد يوسف بن تاشفين ، متناسين أنه استهدف خدعة أهل الأندلس لتحقيق حلمه في إسقاط ملوك الطوائف والاستيلاء على بلادهم . والصواب كما يقول أحد المتخصصين<sup>(٣)</sup> أن يوسف كان قادراً على وضع نهاية موقوتة للانهيار الاقتصادي . . غير أنه لم يوفق في وضع استراتيجية على مدى طويل لتكون قاعد للتطور الاقتصادي .

ويمكن تطبيق نفس المعيار على سياسة الموحدين الاقتصادية . إذ نلاحظ أزدهارا حدث في عهد يوسف بن عبد المؤمن ، يقول المراكشي<sup>(٤)</sup> : ولم تزل أيام أبي يعقوب أعيادا وأعراسا ومواسم خصب وانتشار أمن واتساع معاش . لكن هذا الأزدهار لم يعمر طويلا بل وئد في عهد خلفه مباشرة<sup>(٥)</sup> . كما اقتصر على بعض أقاليم الأندلس فحسب ؛ دون أن يشمل سائر أنحاء إمبراطورية الموحدين<sup>(٦)</sup> .

فلنحاول رصد أسباب ومظاهر هذا التدهور في قوى وعلاقات ووسائل الإنتاج ، وما ترتب عليها من نتائج وبيلة في ظل حكم ملوك الطوائف بالأندلس ، وحكم المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ، وحكم المرينيين والزيانيين والحفصيين في المغرب . في مجال الزراعة والرعي ؛ أصاب أحد الدارسين<sup>(٧)</sup> حين حكم على اقتصاد الأندلس

(١) هن مزيد من التفصيلات في هذا الصدد ؛ أنظر : إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٤٩٤ وما بعدها .  
(٢) أنظر : Legoff: Faire de L'histoire, Paris, 1937, Chap . hist . Sociale, Berque, J : L'Interieur du :  
Maghreb, p.35, paris, 1938, محمد بن حسن : القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط ، ص ٣١ ، تونس ١٩٨٦ .  
(٣) أنظر : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ٢٧٦ .  
(٤) أنظر : عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .  
(٥) أنظر : إسماعيل بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .  
(٦) للمعجب ، ص ٣٣ .  
(٧) نفس المرجع والصفحة .

في ظل ملوك الطوائف بأنه «اقتصاد زراعى اكتفائى» ، لكنه أخطأ حين علل تدهور الزراعة والرعي نتيجة الحروب الداخلية بين ملوك الطوائف ، كذا الحروب بينهم وبين الممالك النصرانية<sup>(١)</sup> ليس إلا . إذ الثابت أن تلك الحروب كانت في حد ذاتها تجليات لمفاسد الإقطاعية . تلك المفاسد التي فطن إليها أمير غرناطة عبد الله بن بلقين<sup>(٢)</sup> حين أطلق عليها بحق «مغارم الإقطاع» . ونحن في غنى عن سرد هذه المغارم التي لخصها الطرطوشى<sup>(٣)</sup> في عبارة موجزة حين قال : سام ملوك الطوائف الفلاحين الخسف وأثقلوا عليهم ؛ فضعف إنتاجهم فتهاربوا وكفوا عن العمارة ؛ فقلت الجبايات وضعفت الأجناد .

تفاقت المسألة الزراعية في المغرب والأندلس إبان حكم المرابطين الذين كرسوا الإقطاع العسكري المركزى ، حيث خصص للأرض الزراعية ديوان خاص عرف باسم «ديوان المستخلص» كان همه استنزاف المزارع والمراعى دون نظر إلى مصالح الفلاحين والرعاة<sup>(٤)</sup> . لقد اتبع المرابطون سياسة جباية مشتطة طالما ندد بها الفقهاء ونصحوهم بأن «يأخذوا الناس بالحرث والرفق بهم لما في ذلك من النفع للدولة والناس»<sup>(٥)</sup> ؛ دون جدوى . كما ضاعفت توسلات الفلاحين الذين طالما جأروا بالشكوى ؛ دون طائل<sup>(٦)</sup> . لذلك تعاظمت ظاهرة هجرة الفلاحين مزارعهم ؛ لكنهم كانوا يجبرون بالمقارع للعودة إليها<sup>(٧)</sup> .

كان الفلاحون في الأندلس بين نارين ؛ الابتزاز المرابطى الذي أسفر عن «عودة زاهرات الأمصار موحشة خرائب وعامرات الأقطار سياسب»<sup>(٨)</sup> ونار الممالك النصرانية التي أوعنت في «تخريب القرى وانتساف الزروع طلبا للغنائم والإثخان في الحقول والحدائق والناس والدواب ، وإضرار النيران في المحاصيل»<sup>(٩)</sup> .

وبالمثل أفضت حركات المتزين على المرابطين إلى إلحاق الضرر بالمزارعين والرعاة ؛ فلم يكن ثم من مهرب إلا هجر المزارع<sup>(١٠)</sup> أو بيع أراضيهم بسعر زهيد للأثرياء من قواد العسكر

(١) Julien : Op . Cit. p. 122.

(٢) أنظر : إمام بن عبود : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٤) كتاب التبيان ، ص ١٠٩ ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٥) سراج الملوك ، ص ١٢٣ .

(٦) ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج ١ ، ص ١١٦ ، القاهرة ١٩٧٣ .

(٧) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٥ .

(٨) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٩) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(١٠) ابن الخطيب : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

وفقهاء السلطان<sup>(١)</sup> خصوصا في أواخر حكم المرابطين . وقد فطن ابن خلدون<sup>(٢)</sup> إلى تلك الحقيقة حين ذهب إلى أن «العقارات والضيق ترخص في فترة الانتقال من دولة إلى أخرى حتى يستحوذ الفرد على أملاك الكثيرين» . ناهيك عن انتهاء أمراء الإقطاع حالة الفوضى والسخط للقيام بطرد صغار الفلاحين من مزارعهم وضمها لحوزتهم<sup>(٣)</sup> .

وإلى جانب مفسد الإقطاعية ؛ عانى الفلاحون والرعاة من الجوائح الطبيعية كالجفاف والجراد دون أن تحرك الدولة ساكنا<sup>(٤)</sup> . كذلك أجذبت الأرض لإهمال مرافق السقاية والصيانة حتى «تشققت وجفت الآبار وعمدت الزراعة تقريبا» ، «فقلت المجابى وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين»<sup>(٥)</sup> . ولولا بعض المبادرات الفردية والجماعية من قبل أمراء الإقطاع والمزارعين لازدادت الأحوال سوءا<sup>(٦)</sup> .

كما أثر انتشار المجاعات وتفشي الأوبئة والطواعين على الإنتاجية في عصر اعتمدت فيه وسائل الإنتاج على القوة العضلية للإنسان والحيوان<sup>(٧)</sup> . واستمر الحال على هذا المنوال في عصر الموحيدين . إذ ورث هؤلاء عن المرابطين نظام الإقطاع القبلي ؛ وإن تميز الإقطاع الموحيدي بالزام القبائل بدفع خراج للدولة في عهد بعض السلاطين . يقول ابن أبي زرع<sup>(٨)</sup> «أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد أفريقية والمغرب . . . فأسقط الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات . وما بقي قسط عليه الخرج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق» ، وهذا يعني الأخذ بنظام الجباية العينية والنقدى . كما يعني مسؤولية كل قبيلة عن دفع حصتها من الجباية ، فإذا عجزت عن السداد استصفت أراضيها<sup>(٩)</sup> .

وإلى جانب الخراج كانت كل قبيلة مسؤولة عن زراعة قطاع من الأرض لصالح الدولة ؛ وهو نظام عرفه الإقطاع العامري<sup>(١٠)</sup> بالأندلس من قبل . لكن القبائل غالبا ما انتهزت ضعف دولة الموحيدين وتصلت من واجبات الجباية ، أى

(١) ابن سعيد : المغرب في حلى المغرب ، ج١ ، ص ٣٥١ ، ليدن ١٨٩٩ .

(٢) ابن الخطيب : الإحاطة ، ج٢ ، ص ١٢٤ .

(٣) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٤) المقدمة ، ص ٣٣٧ .

(٥) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ج٣ ، ص ٢٦٤ ، الرباط ١٩٦٤ .

(٦) عندما تفاقم خطر الجراد فى الأندلس استجار أهلها بعلي بن يونس فى مراكش ، فاكفى بدعوة أهل الأندلس إلى مقاومته بقوله : أخر جوانه الجرم الغفير ، ولا يتخلف الكبير والصغير ، ولا يأوحد منكم إلى فراشه حتى تمزقوا وتبيدوا آثاره !! .

(٧) ابن عذارى : ٣ : ١٢ .

(٨) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٩) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(١٠) القرطاس ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

أصبح إقطاعها إقطاع رقبة . كما تمكن الثوار المتزرون في الأندلس - مثل ابن مردنيش وابن همشك - من الاستقلال التام بأقاليمهم<sup>(١)</sup> واتبعوا في زراعة أراضيهم نظام الخماسة الذي ساد بلاد المغرب أيضا ؛ وهو نظام أفضى إلى مزيد من تفاقم ظلم الفلاحين<sup>(٢)</sup> . وهذا يفسر سر قيامهم بثورات فلاحية أدت إلى إنخفاض موارد الدولة الجبائية ، فامعنت بدورها في اتباع سياسة التفرغ<sup>(٣)</sup> . لذلك أصبح الفلاح ضحية المقطع والدولة في آن .

وصلت المسألة الزراعية إلى أوج تفاقمها في عهد الدول التي أعقبت دولة الموحدين في المغرب ؛ وهي دول المرينيين في المغرب الأقصى والزيانيين في المغرب الأوسط والحفصيين في إفريقية . ويلخص أحد الدارسين<sup>(٤)</sup> هذا التدهور بقوله «إبتليت بلاد المغرب بمحن عديدة إبان القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط من تفكك الوحدة السياسية وانتشار الاضطرابات والمجاعات وظهور الوهن الديموجرافي وإهمال الفلاحة وسيطرة البداوة والترحال» .

ومن أهم أسباب هذا التدهور - فضلا عن سيادة الإقطاعية - هيمنة البدو من العرب ومن زناتة على مقاليد الحياة السياسية . ومعلوم أن البدو يفتقرون إلى الخبرات الفلاحية .

تجلت مظاهر التدهور في إهمال مشروعات الري والاستصلاح والصيانة . دليلنا على ذلك كثرة «النوازل» الفقهية المتعلقة بالمياه والمساقاة<sup>(٥)</sup> . وقد ترتب على ندرة المياه تقلص ظاهرة «البستنة» التي شاعت في الغرب الإسلامي في عصور الإزدهار ؛ يفسر ذلك ندرة شركات المغارسة - في علاقات الإنتاج - بالقياس إلى «المزاعة»<sup>(٦)</sup> .

وتخبرنا كتب الفقه والنوازل عن تعاضم ظاهرة بوار المزارع وإحجام الفلاحين عن زراعتها<sup>(٧)</sup> . وهذا يفسر ترحيب النظم السائدة بالعناصر الموريسكية المهاجرة من الأندلس بهدف استخدامهم في فلاحه الأرض<sup>(٨)</sup> .

(١) الونشريسي : المعيار ، ج ٩ ، ص ١٦٥ .

(٢) عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ، ص ١٤٧ ، بيروت ١٩٨٣ .

(٣) ابن عذاري : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤) وقد عكست أرجال ابن قزمان تردّي أحوال الفلاحين حيث قال : كف نرى خبز بئيج

(البيج يعني السذرة) أسود أسود مثل بيج

(البيج يعني الزيت) في أدين بقطيج

(بقطيج يعني لاج) وديق حمص وفول . أنظر : ديوان ابن قزمان ، ص ٦٧٢ ، مدريد ١٩٨٠ .

(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٦) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٧) أنظر : الونشريسي : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ١٧١ ، ١٧٨ .

(٨) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٦٢ .



بديهي أن ينجم عن ذلك صراع بين الفلاحين الجدد والفلاحين الأصليين من سكان البلاد ، وأصبح قانون الغلبة<sup>(١)</sup> يحكم حيازة الأرض<sup>(٢)</sup> . ويديهي أيضا أن تفوز العناصر البدوية الخشنة في هذا السباق ، كما فاز الوجهاء والأعيان والمشايخ ورجال الدولة بأنصبة واسعة من الأرض على حساب المزارعين<sup>(٣)</sup> .

أما الأراضي السلطانية فقد جرى زراعتها عن طريق السخرة ؛ ومع ذلك تدهورت خصوبتها وقل ريعها<sup>(٤)</sup> . أما أراضي الحبوس والأوقاف فقد أجذبت لإهمال خدمات السقاية والصيانة<sup>(٥)</sup> .

وفيما يتعلق بالرقعة الزراعية المنتجة ؛ فقد جرى استثمارها وفق نظام الخماسة ؛ ويعنى الاتفاق العرفي بين صاحب الأرض والفلاح على أن يقدم الأول الأرض والبذور والحيوان بينما يقدم الفلاح عمل يده نظير حصوله على خمس المحصول . ومع ذلك فغالبا ما ضرت بالأعراف عرض الحائط ، كما اختلف الفقهاء في أحكامهم الفقهية ؛ وإن كانت هذه الأحكام في الغالب الأعم تنحاز إلى صاحب الأرض على حساب الفلاح<sup>(٦)</sup> . مصداق ذلك أن جل الفقهاء كانوا يفتون بتحمل الفلاح مسؤولية النوازل الطبيعية والكوارث البشرية التي تلحق بالزرع ، حتى بات الفلاح - في التحليل الأخير - يقدم قوة عمله دون عائد تقريبا<sup>(٧)</sup> . فضلا عن ذلك كان أصحاب الأرض يكلفون الفلاحين بأعمال جانبية لا علاقة لها بزراعة الأرض ؛ كالاكتطاب والرعي<sup>(٨)</sup> .

هكذا تدهورت الزراعة والرعي في الغرب الإسلامي على غرار ما حدث في الشرق . وإذا كان ثمة فروق بين المشرق والمغرب ، فترجع أساسا لطبيعة الاقتصاد الزراعي الرعوي المشرقي القائم على الرى الصناعي ، بينما اعتمد الغرب الإسلامي أساسا على الأمطار .

(١) الونشريسي : المرجع السابق ص ١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٧٢ .

(٢) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٣) Berque : Op. cit. p. 37.

(٤) حاز بعض الفلاحين أرض بور استصلحوها - وذلك بحكم الشريعة - لكن عامل السلطان انتزعها منهم قسرا مدعيا أن السلطان أقطعها إياه . أنظر : Berque : Op. cit. p. 38.

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٣٩٤ ، بيروت .

(٦) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٨) على الرغم من أن الفقه المالكي - السائد - كان يلزم صاحب الأرض بدفع الزكاة من محصولها على أساس أن الزكاة تفرض شرعا على المالك فقط ، (أنظر : الونشريسي : ص ١٥٣) إلا أن بعض الفقهاء كانوا يلزمون الفلاحين بدفع الزكاة برغم عدم حيازتهم الأرض أصلا . (أنظر : محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٤٩) . وحق لجناك بيرك الجزم - لذلك - بأن فتاوى الفقهاء كانت تجاري قانون الغلبة . أنظر : L'Interieur du Maghreb, p. 127.

أما التعدين والصناعة فقد توجهتا لتغطية المطالب المعاشية أصلا ، تمشيا مع طبيعة الاقتصاد الاكتفائي الاستهلاكي<sup>(١)</sup> .

لم يجز استغلال المعادن استغلالا اقتصاديا متطورا ، نظرا لهيمنة الدولة وذبوع الفوضى السياسية على الرغم مما تمتعت به بلاد المغرب والأندلس من ثروة معدنية زاخرة . فقد انصب الاهتمام في التعدين على تغطية المصنوعات الرسمية كالعملة . والمصنوعات الترفية كالحلى وأدوات الزينة<sup>(٢)</sup> فضلا عن السلع الاستهلاكية . لذلك اقتصر الاهتمام بالدرجة الأولى على استغلال مناجم الذهب والفضة والزئبق<sup>(٣)</sup> . أما مناجم الحديد والنحاس والرصاص والقصدير والشب والكبريت ؛ فقد احتكرتها الدولة إما لاستخدامها في الصناعات الحربية أو بيعها للصناع ؛ لتوظيفها في الصناعات المعدنية اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية . كما استغلت مناجم الرخام بالأندلس من أجل البناء الترفي وتشبيد المساجد ونحت شواهد القبور . كما اشتهر المغاربة بصناعة الزليح ( الفسيفساء ) الذي استخدم في زخرفة المنشآت الدينية والعامة ومنازل الطبقتين الأرستقراطية والوسطى<sup>(٤)</sup> .

تدهورت الصناعات الحربية في عصر المرابطين وإن ازدهرت نسبيا في عصر الموحدين ؛ حيث اشتهرت المرية في الأندلس ومراكش في المغرب بصناعة السيوف والتروس والرماح والدروع<sup>(٥)</sup> . كما امتازت المرية - على نحو خاص - بترسانتها لتصنيع السفن الحربية والتجارية<sup>(٦)</sup> ؛ لما اشتهرت به أخشاب الأندلس من الوفرة والجودة في آن<sup>(٧)</sup> . كما عرفت موانئ المغرب ومرافئه بتصنيع السفن الخفيفة الملائمة لأعمال القرصنة البحرية التي شاعت في دول المرينيين والزيانيين والحفصيين .

باستثناء الصناعات الحربية والبحرية ودور الطراز وسك العملة ؛ خلت بلاد المغرب والأندلس من المعامل والمصانع الكبرى<sup>(٨)</sup> التي كانت مزدهرة في العصر السابق . واعتمد تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية الخاصة بالمأكل والملبس ، كذا المصنوعات الجلدية على

(١) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) مع ذلك إنحاز الفقهاء إلى جانب صاحب الأرض حين حددوا واجبات الخماس في الحرث والتنقية ورفع الأغمار والمصد والدرس ونقل السبل إلى الأندرو والاحتشاش وحمل الحطب واستقاء الماء . أنظر : الونشريسي : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٣) إسماعيل بن عبود : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٤) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٨١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٨) القلقشندي : ٨ : ٢١٩ .

العمل اليدوي بالدرجة الأولى . وقد جرى توليد الطاقة من الأرحاء التي تدار بالمياه أو الرياح على نطاق ضيق خصوصا في المناطق النهرية بالأندلس <sup>(١)</sup> .

وليس أدل على احتقار العمل اليدوي - خصوصا إبان سيطرة العناصر البدوية على السلطة - من تسمية الصانع آنذاك باسم «عبيد الخزن» <sup>(٢)</sup> . وهذا يعني شيوع علاقات إنتاج عبودية في مجال التعدين والصناعة في المعامل الخاصة بالدولة أو المملوكة للأرستقراطية الإدارية والدينية <sup>(٣)</sup> .

وشاعت ظاهرة الصانع المتجولين كالحرازين والصباغين والنجارين وغيرهم ؛ لتقيم الدليل على تدهور المعامل والمصانع <sup>(٤)</sup> . كما عوّل المرابطون والموحدون على جلب الصانع الأندلسيين إلى المغرب ، وبالمثل رحب سلاطين المرينيين والزيايين والحفصيين بالموريسكيين للإفادة من خبراتهم في المشروعات العسكرية والعمرانية <sup>(٥)</sup> والدينية .

وعلى النقيض من النظم الإقطاعية ؛ اهتمت قوى المعارضة - كجماعات المريرين بالأندلس - بالعمل والعمال تحت تأثير أفكار جماعة إخوان الصفا . ولعل هذا يفسر لماذا ازدهرت صناعات المرية - مركز المريرين - قبل تخريبها على يد النصاري سنة ٥٤٢ هـ <sup>(٦)</sup> .

أسهمت الحروب مع نصاري الأندلس في تدهور صناعات الأندلس عموما بالقدر الذي تدهورت فيه صناعات المغرب من جراء الحروب الداخلية ؛ حتى فشت ظاهرة هجرة الصانع من المدن لتواكبها ظاهرة ندرة السلع المصنعة في الأسواق <sup>(٧)</sup> كما أرق الصانع في العدوتين معا بالمكوس والجبايات نتيجة اتباع نظام القبالة <sup>(٨)</sup> . ولعل هذا يفسر لماذا حمل ابن خلدون <sup>(٩)</sup> خلفاء الموحدون في المغرب مسؤولية اختفاء بعض الصناعات الهامة ، كصناعة الورق على سبيل المثال .

ومن القرائن الدالة على تدهور الصناعة ؛ تحول الأندلس في ظل الموحدون من تصدير الكثير من السلع الصناعية إلى المغرب إلى مستورد لها ؛ خصوصا في مجال الصناعات

(١) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٢) الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٥٥٥ .

(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤) الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٥) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٦) الونشريسي : ٩ : ٤٠٨ .

(٧) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٨) ابن عذاري : ٤ : ٧٣ ، ٧٤ .

(٩) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

الحربية<sup>(١)</sup>. وفي الأندلس والمغرب معا فشت ظاهرة الغش والتدليس التي عكست وجودها في كتب الحسبة. فكان الطحانون يخلطون الدقيق بالجير أو بعظام السمك<sup>(٢)</sup>، والخبازون يطلون الخبز الردي بمعجينة طيبة حتى عرف هذا النوع باسم «الخبز المكسي»، ناهيك بإنقاص وزنه. كما كان العطارون يخلطون العقار الطيب بالدون، والأعشاب الهندية بالبلدية... وهلم جرا<sup>(٣)</sup>.

خلاصة القول أن تدهور التعدين والصناعة في الغرب الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري حتى نهاية العصر الوسيط كانت نتيجة غلبة نمط الإنتاج الإقطاعي. أفضى تدهور الزراعة والرعي والصناعة إلى كساد التجارة الداخلية والخارجية. ففى أندلس الطوائف؛ أفضت الحروب الإقطاعية إلى مزيد من تقليص المعاملات التجارية الداخلية<sup>(٤)</sup>، كما حوصرت تجارته الخارجية من قبل النورمان والمدن الإيطالية الذين سادوا القطاع الغربي من البحر المتوسط.

وإذا أسهم المرابطون في توطيد العلاقات التجارية بين المغرب والأندلس بعد هيمنتهم على موارد وطرق وأسواق تجارة السودان<sup>(٥)</sup>، كذا بعد منافسة أسطولهم أساطيل النورمان والمدن الإيطالية ومملكتي قطلونيا وأراجون<sup>(٦)</sup>؛ فإن هذا التنافس مالبث أن حسم لصالح القوى غير الإسلامية. دليلنا على ذلك أن اتفاقيات المرابطين التجارية مع المدن الإيطالية كانت مجحفة بحيث كانت شروطها في صالح الآخرين<sup>(٧)</sup>. وقد أثبت أرشيبالد لويس<sup>(٨)</sup> أن معاملات المرابطين مع الغرب اللاتيني كانت محدودة للغاية<sup>(٩)</sup>؛ لاحتكار القوى النصرانية دور الوساطة التجارية بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب<sup>(١٠)</sup>. ويعزى الفضل إلى اليهود في تعامل المرابطين مع أوروبا خصوصا في تجارة الرقيق الأبيض والأسود<sup>(١١)</sup>.

(١) شاع في بلاد المغرب والأندلس آنذاك زجل يعبر عن هذه الظاهرة مثل: لله لاسلع في الحانوت ولاقطاع في تابوت الله.

(٢) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) موسى إقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص ١١٠، الجزائر ١٩٧٣.

(٤) إسماعيل بن عبود: المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٥) حسن محمود: قيام دولة المرابطين، ص ٤٠٣.

(٦) حسن محمود: المرجع السابق، ص ٤٠١.

(٧) سامية مصطفى مسعد: المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٨) القوى البحرية والتجارية، ص ٤٧٤.

(٩) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

كانت علاقات الإنتاج الإقطاعية تحد من تنافس النشاط التجاري المرباطي ؛ خصوصا وأن المعاملات التجارية كانت تجرى وفق أحكام الفقه النصي المالكي والظاهري<sup>(١)</sup> وحين استنفد الذهب المرباطي في الحروب الداخلية والخارجية فضلا عن حياة الترف والأبهة ؛ عانى التجار من نقص شديد في رأس المال . يشهد على ذلك ذبوع علاقات إنتاج تجارية تحد من تنامي المعاملات . منها البيع بالأجل<sup>(٢)</sup> ، وبيع سلعة غير موجودة أصلا ساعة إتمام البيع<sup>(٣)</sup> ، والبيع بالتقسيط . . .<sup>(٤)</sup> وهلم جرا . ومن القرائن الأخرى الدالة على تدهور التجارة ندرة السلع وظهور سوق سوداء تديرها عصابات من المتطفلين اصطلى بحرها طلاب العافية ورضيها كل من ذهب إلى الفساد<sup>(٥)</sup> . ومنها أيضا إحتكار التجار الكبار التعامل في بعض السلع ضاربين صفحا عن نواهي السلاطين وتنديد كُتّاب الحسبة<sup>(٦)</sup> . منها كذلك سياسة التسعير الإجبارى التي ندد بها الفقهاء والتجار في آن<sup>(٧)</sup> ، نظرا لبخس الفلاحين أثمان محاصيلهم ؛ الأمر الذي جعلهم يقومون بأنفسهم بتسويقها دون وساطة التجار<sup>(٨)</sup> . وبرغم جودة الدينار المرباطي<sup>(٩)</sup> فإن العناصر المنشقة على الدولة لم تتورع عن سك عملات جرى تداولها في أقاليمهم . ومنها كذلك اختلاف الموازين والمكايل والمقاييس باختلاف أقاليم الإمبراطورية المرباطية ؛ مما عرقل حركة التبادل التجاري العريض<sup>(١٠)</sup> ، وفتح الباب على مصراعيه لتفشي الغش والتدليس<sup>(١١)</sup> .

كل هذا يؤكد مسؤولية النظام الإقطاعي عن تدهور النشاط التجاري ؛ ذلك النظام الذي أفرز تناقضات بين الدولة وبين الصيرافة<sup>(١٢)</sup> ، كذا بين المحتسب وعرفاء التجار وأصناف الحرف<sup>(١٣)</sup> التي طالما أرهقت بالجبايات والمغارم والمصادرات من قبل الجهاز

(١) الوثنيريسى : ٦ : ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٨ : ١٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ٥ : ٢٠٠ .

(٤) المراكشى : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٥) الوثنيريسى : ٦ : ١٦٢ .

(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

(٨) Lavoix : Op. cit. p.p. xxx, xxxv. (٨)

(٩) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(١٠) ابن عبدون ، ٤١ : ٩٩ .

(١١) من مظاهر الغش ؛ خلط الأطعمة الرديئة بالجيدة والأسماك الطازجة بالبائنة ، وغش الحليب بالماء والزبد بالزيت . أما عن الغش في تجارة الرقيق ؛ فحدث ولا حرج . إذ كان التجار يخفون العيوب الخلقية فى الجوارى ويغيرون لون الشعر ويخفون الروائح الكريهة بالطيب . . . إلخ . أنظر ، عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(١٣) ابن عبدون ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

## الإداري والمالي .

لقد ابتدع المرابطون جبايات ومكوسا لأصل لها في الشرع ؛ برغم أخذهم بمذهب الإمام مالك . يقول ابن أبي زرع<sup>(١)</sup> أن ابن تاشفين ومن جاء بعده جبوا مالهم يجه أحد من قبل . ولطالما أفضى نظام الجباية القائم على القبالة إلى مزيد من إغلاق حوانيت التجار ؛ حتى أن ابن عبدون<sup>(٢)</sup> وصف المتقبل بأنه شر خلق الله وأنه خلق للضرر . ناهيك عن فرض الإتاوات من قبل المحتسب على التجار<sup>(٣)</sup> ، وعن تحول القباضية إلى لصوص عارضين بأوجه المنكر<sup>(٤)</sup> .

لذلك كله أخطأ من قال بأن التجارة ازدهرت في عصر المرابطين . فإذا كان ثمة ازدهار ؛ فقد اقتصر على التجارة الكمالية وتجارة الرقيق الذي كان يجلب من الأندلس وبلاد السودان<sup>(٥)</sup> . وفيما عدا ذلك عم الكساد الذي أفضى إلى ندرة السلع وغلاء الأسعار ؛ حتى كثرت المجاعات واستشرت الأوبئة والطواعين<sup>(٦)</sup> .

وإذ جرى انتعاش تجاري نسبي في ظل الموحدين ؛ فقد كان عابرا قصير العمر ؛ إذ اقتصر على أوليات سني دولتهم . بعدها تفاقمت أسباب الكساد وتعددت مظاهره .

ومن أهم هذه الأسباب ؛ تزايد هيمنة الأساطيل النصرانية على الملاحة في البحر المتوسط ؛ الأمر الذي ساعد على تعاظم ظاهرة القرصنة . كما أفضى اتساع الدولة الموحدية إلى وهن قبضة الدولة في الأطراف ؛ مما شجع على استئراء اللصوصية وقطع الطرق في الداخل<sup>(٧)</sup> . وبرغم تعهد عبد المؤمن بن علي بحماية التجار وإصداره مرسوما في هذا الصدد أسماه «رسالة العدل» لم ينجح في القضاء على القرصنة البحرية واللصوصية البرية . فقد غصت الطرق بالأوكرار والمناسر فهددت التجارة مع المشرق على طول الطريق الساحلي<sup>(٨)</sup> . كما إقتصرت مهام الأسطول الموحدى على الربط بين الأندلس والعدوة<sup>(٩)</sup> ، وقطع الطريق على الثوار والمنتزعين<sup>(١٠)</sup> ؛ الأمر الذي شجع قراصنة البحر على الإغارات

(١) الفرطاس ، ص ١٣٧ .

(٢) رسائل في الحسية ، ص ٣٠ .

(٣) ابن عبدون : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٥) الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٥٦٩ .

(٦) ابن عذارى : ٤ : ٤٣ .

(٧) أنظر : ابن القطان : نظم الجمان ، ص ١٦٧ ، الرباط ١٩٦٤ .

(٨) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

(١٠) ابن صاحب الصلاة : تاريخ المن بالإمامة ، ص ٣٨٨ ، بيروت ١٩٦٤ .

المستعمرة التي أُنْخِنت في سواحل المغرب والأندلس قتلا وأسرا وسلبا<sup>(١)</sup>. وليس أدل على ذلك من تحالف أساطيل النورمان والمدن الإيطالية ونصارى الأندلس لتخريب ميناء المرية<sup>(٢)</sup>.

كل ذلك يفسر نجاح المدن الإيطالية في عقد صفقات تجارية مع الموحدين كانت في صالحهم<sup>(٣)</sup>؛ خصوصا بعد نجاح البيازنة في شن إغارات بحرية ناجحة نالت من السفن الموحدية<sup>(٤)</sup>. كما يفسر أيضا تقلص التجارة مع بلاد الشرق الإسلامي خصوصا بعد تكدر علاقات الموحدين بالفاطميين والأيوبيين<sup>(٥)</sup>.

بديهى أن يسفر تقلص التجارة الخارجية عن كساد التجارة الداخلية. ليس أدل على ذلك من تقاعس كبار التجار عن الاستجابة لإغراءات بعض السلاطين بإقراضهم ليمارسوا نشاطاتهم التجارية<sup>(٦)</sup>؛ خصوصا بعد إرهابهم بالجبايات الفادحة دون أن تستجيب الدولة لتوسلاتهم من أجل تخفيض المكوس<sup>(٧)</sup>.

لقد أمعن الموحدون في الانتقام من التجار الذين وقفوا في وجه الدعوة الموحدية<sup>(٨)</sup>؛ إلى حد مصادرتهم وفرض غرامات فادحة على من استمر منهم في مواصلة النشاط التجاري<sup>(٩)</sup>. وشجع ذلك رجال الجهاز الإداري والمالي على نهب أموال التجار بالباطل وضربهم بالسياط وإرهابهم بشتى «وجوه المظالم التي تضعف شواهد الجبال عن حملها»<sup>(١٠)</sup>. وحين لاذ بعضهم بالهرب منعت سفنهم من دخول الموانئ وصودرت بضائعهم وأموالهم<sup>(١١)</sup>.

وسط هذا المناخ؛ أتاحت الفرصة للوسطاء والمنتفعين للمتاجرة في السلع المشبوهة<sup>(١٢)</sup>؛ كبيع النساء دون استبراء. لذلك ازدهرت تجارة الرقيق المجلوب من الأندلس

(١) سامية مصطفى مسعد: المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) الإدريسي: المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٣) سامية مصطفى مسعد: المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٦٨، بيروت ١٩٧٨.

(٦) ابن القطان: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٧) المراكشي: المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٨) ابن القطان: المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٩) المرجع السابق، ص ١٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٦، ١٥٧.

(١٢) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ١٨٧.

والسودان على حساب السلع الأخرى الأساسية<sup>(١)</sup> .

بديهي أن تقلص موارد الدولة المالية من جراء الكساد التجاري . لذلك كان السلاطين يستعوضون عنها بتزييف العملة بإنقاص عيارها<sup>(٢)</sup> ؛ الأمر الذي ألحق أضرارا فادحة بالدولة والتجار في آن .

استمر الكساد التجاري في عهود الدول التي أعقبت دولة الموحدين في المغرب . خاصة وأن العصبية المؤسسة لتلك الدول كانت زناتية بدوية ، اعتمدت مذهب مالك الذي مال إلى مزيد من المحافظة منذ العصر المرابطي .

ونحن في غنى عن الاسترسال في ذكر مظاهر هذا الكساد الموروث عن العصرين السابقين . ونكتفي بذكر عدة حقائق هامة استحدثت زمن المرينيين والزيانيين والحفصيين . الحقيقة الأولى هي تعاظم الخطر الأوروبي إلى حد حرمان هذه الدول من المتاجرة كلية مع عالم البحر المتوسط<sup>(٣)</sup> .

والثانية تلخص في انعدام الأمن الداخلي بصورة لم تحدث سلفا . شاهدنا على ذلك رحلة ابن بطوطة من طنجة إلى الأسكندرية ؛ حيث كشف لنا عن اشتغال الولاة أنفسهم باللصوصية وقطع الطرق<sup>(٤)</sup> .

والثالثة أن البدو الأعراب قطعوا الطريق الساحلي من الأسكندرية إلى طنجة حتى أن المارين بهذا الطريق حرصوا على ألا يحملوا معهم شيئا ثميناً خشية نهبه<sup>(٥)</sup> . كما كانت قوافلهم تسليح بفرق من الحراس لحمايتهم<sup>(٦)</sup> . يذكر ابن بطوطة أنه تعرض شخصيا لإيقاع طوائف العرب لكن قدرة الله صرفتهم<sup>(٧)</sup> .

وقد لخص أحد الشعراء خطر القراصنة في البحر وقطاع الطرق في البر بقوله :

ناهيك عن بلدة من حل ساحتها

عاني بها العاديين : الروم والعرب

(١) مجهول : كتاب الإستبصار ، ص ٢١٦ ، الأسكندرية ١٩٥٨ .

(٢) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٣) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) ذكر ابن بطوطة أن أمير بجاية استولى قسرا على ثلاثة آلاف دينلر من أحد التجار الذين كانوا ضمن قافلة ابن بطوطة . أنظر ،

الرحلة ، ص ١١ ، بيروت ١٩٦٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٧) نفس المصدر والصفحة .



كم ضل في البر مسلوبا بضاعته

وبات في البحر يشكو الأسر والعطيا<sup>(١)</sup>

أما الحقيقة الرابعة ؛ فتكمن في أخطار البدو من زناتة الدين قطعوا الطرق إلى تجارة السودان<sup>(٢)</sup> . ولعل هذا يفسر ما سبق أن أثبتناه من توقف تجارة الذهب والرقيق بين مصر المملوكية وبلاد السودان الغربي .

خلاصة القول - إن التدهور الاقتصادي في الغرب الإسلامي كان إمتدادا لمثيله في الشرق ، كما انسحب كذلك على بلاد المشرق ، وهو ما سنوضحه فيما يلي .

### ثالثاً : قوى الإنتاج في المشرق الإسلامي

ننوه بأننا سنتناول رصد أسباب التدهور الاقتصادي ومظاهرة في المشرق الإسلامي كوحدة متكاملة تأسيساً على تشابه المعطيات إلى حد التماثل في بلاد الهند والتركستان وخراسان ، برغم اختلاف الدول التي تعاصرت أو تعاقبت على حكمها ابتداءً بالغزنويين الأواخر ومروراً بالغوريين والمماليك في الهند وانتهاءً بالدولة الإيلخانية المغولية التي توسعت شرقاً حتى ضمت معظم بلاد العراق والجزيرة .

في مجال الزراعة والرعي ؛ يسترعي الانتباه أن هذه النظم جميعاً أقامت عناصر بدوية تركية ومغولية وأفغانية على قاعدة الإقطاع العسكري كما أوضحنا سلفاً . وكان من الطبيعي أن تعول على الاقتصاد الزراعي - الرعوي بالدرجة الأولى<sup>(٣)</sup> . كما يلاحظ أيضاً أن هذه الأقاليم جميعاً كانت مسرحاً لحروب دامية غدت في حد ذاتها مصدراً هاماً من مصادر الثروة عن طريق السلب والنهب . لقد تركز الصراع خلال هذه الحروب بين الفلاحين والرعاة ، وكانت الغلبة في الغالب الأعم للأخيرين الذين اشتهروا بالقسوة والوحشية ؛ فكانوا يخربون المزارع ويصادرون الحيوانات - وخاصة الخيول - ويسفكون دماء المزارعين الذين لم يجدوا مناصاً من هجرة مزارعهم - في كثير من الأحيان - والاعتصام بالجبال<sup>(٤)</sup> .

ونجد لهذه الظاهرة مثيلاً في غربي آسيا حيث قامت القبائل العربية البدوية والتركمانية

(١) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(٢) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٤) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

بذات الدور في بلاد العراق والشام<sup>(١)</sup>.

وفي كل الأحوال ترتب على تلك الحروب الإقطاعية - فضلا عن طبيعة النظام الإقطاعي نفسه - تقلص الرقعة الزراعية<sup>(٢)</sup>. وما كان يزرع منها بالفعل اقتصر على الضياع السلطانية وإقطاعات الجند التي كانت تنتج بالأساس محاصيل زراعية بعينها يحتكرها السلاطين ويضاعفون أسعارها خصوصا في أوقات الأزمات والجوائح<sup>(٣)</sup>.

ارتكزت العلاقة بين أصحاب الأرض والفلاحين على نظام السخرة، إذ اعتبروا عبيدا<sup>(٤)</sup> لساداتهم من قادة العسكر الذين «كانوا لا يعيشون بالحرث والزرع» على حد قول القلقشندي<sup>(٥)</sup>. أما الأراضي الخراجية - وهي جد محدودة - فقد أثقلت بالمغارم إلى حد أن أصحابها كانوا يتركونها غنيمة للسلطان أو العسكر<sup>(٦)</sup>. ذكر بارتولد<sup>(٧)</sup> أن أكثر الأكره والزراع تركوا أراضيهم في عهود الغزنويين الأواخر نتيجة عسف الجباة كما طفق سلاطين المغول على تحويل أرض الحبوس إلى مراعى لخيولهم ودوابهم<sup>(٨)</sup>.

ولعل هذا يفسر لماذا كان سدس مساحة الأراضي الزراعية في دولتهم مستغلا بينما ترك الباقي دون زراعة<sup>(٩)</sup>. ويرجع هذا البوار إلى إهمال مشروعات الري والسقاية والصيانة بالدرجة الأولى<sup>(١٠)</sup>؛ إذ كان السلاطين يعتبرون الموارد المائية ملكا خاصا لهم<sup>(١١)</sup>، كما سخرروا الفلاحين في أعمال الري والصيانة في الضياع السلطانية<sup>(١٢)</sup>. وكثيرا ما أحيا الفلاحون أرض موات باستصلاحها، وقام السلاطين بمصادرتها وضمها إلى ضياعهم<sup>(١٣)</sup>. نعلم أن بعض سلاطين دهلي اهتموا بأمور الري فأقاموا ديوانا للماء لكنهم فرضوا على

(١) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٤٨.

(٢) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٣) Quershi : OP. Cit . P.132.

(٤) آشتور: المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٥) صبح الأمشى ٤: ٤٢٥.

(٦) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٣٩.

(٧) تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى، ص ٤٢٩، الكويت ١٩٨١.

(٨) آشتور: المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

(١٠) محمد محى الدين الإدريسي: المرجع السابق، ص ١٤٧.

(١١) عادل رستم: المرجع السابق، ص ١٨٢.

(١٢) ابن بطوطة ٢: ٥٥.

(١٣) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٠٦.

المزارعين ضريبة تصل إلى ٥٠٪ من المحصول نظير إجراء الماء في مزارعهم<sup>(١)</sup>.

أما عن علاقات الإنتاج فنلاحظ أن العمل جرى في الأراضي السلطانية على نظام السخرة كما ذكرنا آنفاً ، فضلاً عن إرغام أسرى الحرب على فلاحية تلك الضياع . أما إقطاعات الجند والفقهاء فكانت تستزعر بواسطة فلاحين أجراء مقابل عشر المحصول<sup>(٢)</sup> .

وقد سبق أن أوضحنا كيف كان أمراء الإقطاع يضمنون الجباية في نواحيهم ، فينيبون عنهم وكلاء من الجباة القساة لمضاعفة الخراج على المزارعين أضعافاً مضاعفة<sup>(٣)</sup> ، ويحتفظون بنصيب منه لأنفسهم بعد تقديم الرشاوى لرجال الإدارة<sup>(٤)</sup> .

كان الشطط في النظام الجبائي قاسماً مشتركاً بين سائر النظم في تلك العصور ، فضلاً عن الضرائب الشرعية فرضت ضريبة الرأس على الفلاحين والرعاة<sup>(٥)</sup> . وقد تضرر الأخيرون في ظل الدولة الإيلخانية بعد إجبارهم على تقديم شاتين للسلطين عن كل عشر شياه<sup>(٦)</sup> ؛ على الرغم من أن النسبة المشروعة لم تتجاوز ١٪<sup>(٧)</sup> . هذا فضلاً عن جبايات أخرى خاصة بالكلأ والحشائش والمنتجات الحيوانية<sup>(٨)</sup> ناهيك بالضرائب غير المباشرة التي فرضت على الفلاحين والرعاة كتقديم المساعدات الإجبارية للسلطين ، وإيواء الجند<sup>(٩)</sup> وغيرها من الضرائب ذات السمة الإقطاعية .

وفي ظل الغوريين وسلطين دهلى بلغ الخراج أحياناً نسبة ٥٠٪ من المحصول على المزارعين غير المسلمين الأمر الذي أدى إلى إفقارهم .

وقد استهدف السلطين من ذلك تعويض ما افتقدوه من خراج إقطاعات العسكر المعفاة من الجباية<sup>(١٠)</sup> . لذلك لم يبالغ أحد الدارسين<sup>(١١)</sup> حين ذهب إلى أن هذه السياسة

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٣) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٥) آشور : المرجع السابق ، ص ٣١٦ .

(٦) Howarth: OP. Cit. Vol. 3, p.400.

(٧) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٨) عصام الدين عبد الرؤوف : بلاد الهند في العصر الإسلامي ، ص ٢١٤ .

(٩) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٠) أدت هذه السياسة إلى إفقار أثرياء الهندوس الذين كانوا يقدمون نصف المحصول للخزينة العامة . ومن النصف الآخر يؤدون الضرائب الأخرى المتنوعة المشار إليها . وبلغ بهم الفقر حد بيع منازلهم والالتحاق بزوجاتهم وأبنائهم للعمل في خدمة بيوت المسلمين .

(١١) أنظر : عصام الدين عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

قصد منها «تيسير سبل معيشة الجند على حساب الرعية». ولا غرو فقد ضاقت سبل العيش أمام الرعايا فحصدتهم المجاعات والأوبئة والحروب خصوصا إبان اجتياحات جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك<sup>(١)</sup>.

ونحن في غنى عن رصد المتوجات الزراعية، إلا بالقدر الذي يؤكد سياسة السلاطين الإحتكارية. إذ جرت زراعة الحبوب للاستهلاك الداخلي، كما زرع القطن وأشجار العطور والأعشاب الطبية لأغراض التجارة الخارجية، فضلا عن الاهتمام بالأخشاب اللازمة لبناء السفن في عصور الدول التي تعاقبت في شبه القارة الهندية<sup>(٢)</sup>.

أما الصناعة فقد تدهورت كذلك خصوصا في بلاد التركستان وإن احتفظت في الهند ببعض الخبرات الموروثة عن العصور السابقة. وهذا يفسر الازدهار النسبي أحيانا خصوصا في معامل الدولة المعروفة بإسم «الكرخانات»<sup>(٣)</sup> التي كانت تزود السلطنة بالأغذية والمؤن فضلا عن السلاح، بالإضافة إلى إنتاج سلع صناعية تحويلية تستخدم في التجارة الدولية<sup>(٤)</sup>.

استندت علاقات الإنتاج في «الكرخانات» على نظام السخرة، فكانت الدول المنتصرة في الحروب مع جيرانها تسخر عمالها للعمل بمصانعها. هذا فضلا عن العمال المحليين الذين كانوا أرقاء. إذ حرص السلاطين على أن يمدهم أمراء الإقطاع بعدد من العبيد يجرى تدريب بعضهم في الكراخانات السلطانية<sup>(٥)</sup> ليكونوا صناعا رسميين.

أنتجت معامل الدولة سلعا تحويلية تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني - كالقطن وحرير دود القز - فضلا عن الصناعات المعدنية التي خبر الهنود وسائل استخراج خاماتها وتصنيعها<sup>(٦)</sup>. لذلك ذاعت شهرة الهند في الصناعات الحربية والأدوات الحديدية والنحاسية، فضلا عن الصناعات الكمالية كالحلى والمجوهرات<sup>(٧)</sup>، بالإضافة إلى المسكوكات<sup>(٨)</sup>. وليس أدل على تفوق تلك الصناعات في الهند مما ذكره البيروني عن أنواع السيوف الهندية المطعمة بالجواهر والمعادن النفيسة التي ذاعت شهرتها.

(١) ابن بطوطة ٢: ١٠٢.

(٢) عادل رستم: المرجع السابق، ص ١٩٥ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٥) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص ١٠.

(٦) عصام عبد الرؤوف: تاريخ الإسلام والدول الإسلامية في الهند، ص ٢٤، ٢١٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٨) عادل رستم: المرجع السابق، ص ١١٥.

أما الصناعات الأخرى التقليدية ؛ فتركت لأهل الحرف . وإن تملك بعض أفراد من أهل السيف وأهل القلم حوانيت يعمل بها عمال مأجورون<sup>(١)</sup> ، وقد تعرض أهل الحرف للضرائب والمكوس الباهظة ؛ حتى اختفت الكثير من الحرف والصناعات نظرا لفداحة المكوس<sup>(٢)</sup> .

وفي دولة الإيلخانات كان كثيرون من الحرفيين ذميين أو مجوسا ؛ لاقوا الأمرين من عنت السلاطين الذين اعتنقوا الإسلام<sup>(٣)</sup> . وبالمثل عانى أصحاب المعامل من نقص شديد في رأس المال لفداحة الضرائب العقارية إلى جانب المكوس التي كانت تتضاعف لحاجة السلطنة إلى نفقات الحروب الكثيرة وتغطية حياة الترف والبدخ التي عاشوها<sup>(٤)</sup> . وقد تركت هذه الحروب آثارها على المعامل السلطانية نفسها ؛ فتدهورت الصناعات المعدنية بعد تخريب المناجم في إيران وآسيا الصغرى<sup>(٥)</sup> . ليس أدل على ذلك من توقف صناعة المنسوجات الحريرية ؛ فجري استيرادها من الصين<sup>(٦)</sup> . وبالمثل تأثرت سائر الصناعات الأخرى بالكساد التجاري العام في أسواق آسيا الغربية<sup>(٧)</sup> كما أوضحنا سلفا .

أفضى تدهور الزراعة والصناعة - بداهة - إلى كساد التجارة في أقاليم المشرق الإسلامي ؛ داخليا وخارجيا . وهذا راجع إلى سيادة الإقطاعية بالدرجة الأولى ، فضلا عما ترتب عليها من حروب طاحنة أقرب ما تكون إلى الإجتياحات الكبرى .

ومن مظاهر كساد التجارة الداخلية في الهند الغزنوية والغورية والمملوكية - ومن الأسباب أيضا - اتباع سياسة الاحتكار - خصوصا في تجارة الحنطة - حيث أفردت السلطنة ديوانا خاصا مهمته الحظر على التجار من المتاجرة فيها<sup>(٨)</sup> . وقد جند هذا الديوان فرقا خاصة لردع التجار المخالفين<sup>(٩)</sup> . أما السلع الأخرى فقد حددت الدولة أسعارها فكان المحتسب

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٢) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(٤) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٥) آشثور : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٨) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٩) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

يراقب بصرامة تطبيق إجراءات الدولة في هذا الصدد<sup>(١)</sup>. ولعل هذا ما دفع التجار إلى الغش والتدليس لتعويض خسائرهم المترتبة على سياسة التسعير<sup>(٢)</sup>. كما أدت هذه السياسة إلى ظهور طائفة من الوسطاء والسماسرة أثرت ثراءا عريضا من خلال المتاجرة خلسة وخفية في السلع المحظورة والمسعرة<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا التضيق على التجار يفسر تقاعس بعضهم عن امتتهان التجارة أصلا<sup>(٤)</sup>؛ خصوصا بعد إمعان الدولة في إتباع سياسة جبائية مشتطة<sup>(٥)</sup>. فضلا عن تلاعبها في قيمة العملة الذهبية أو الفضية وسك عملة نحاسية جديدة رفض التجارة التعامل بها<sup>(٦)</sup>.

وقد تفشت ذات المساوئ في الإمبراطورية الإيلخانية وأكثر. ففضلا عن الجبايات الفادحة؛ اتبع السلاطين سياسة التفرغ والمصادرة<sup>(٧)</sup> التي لم يسلم منها حتى البغايا<sup>(٨)</sup> ناهيك بتزييف العملة وابتكار عملة ورقية قاطعها التجار أيضا<sup>(٩)</sup>. كما تبارى حكام الولايات في سك نقود بأوزان وأشكال مختلفة سواء في خراسان أو كرمان أو فارس أو العراق أو آسيا الصغرى<sup>(١٠)</sup>. ولم يتورع السلاطين عن الضرب على أيدي التجار ونسائهم وأولادهم بقصد إرغامهم على التعامل بعملة دون الأخرى<sup>(١١)</sup>.

وعلى غرار النظم المتبعة في الهند أخذ الإيلخانات بسياسة الاحتكار. كما أتاحوا لقواد العسكر ورجال الإدارة نصيبا في هذا الصدد بعد تقديمهم الرشاوى للسلاطين<sup>(١٢)</sup>. كما فاز بعض الذميين - خصوصا النصاري إبان عهود السلاطين المنتصرين - بقدر معلوم من تجارة

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٢) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٤) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٥) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٧) كان السلاطين يكافئون الجباة الغلاظ بتوليهم المناصب العليا كالوزارة. أنظر: محمد محي الدين الإدريسي: المرجع السابق، ص ١١٣.

(٨) نفس المرجع والصفحة.

(٩) آشور: المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(١٠) محمد محي الدين الإدريسي: المرجع السابق، ص ١٢٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٢) نعم - على سبيل المثال - أن الوزير علي شاه التبريزي كان يحتكر تجارة الجوهرات والجلود وبعض الأمتعة.

أنظر: D'ohsson: Histoire de Monqols Thiniqiz Khan Jusqu'à Timour Bey ou Temerlan, p. 545, -. Amsterdam, 1943.

الاحتكار ؛ لكنهم ما لبثوا أن حرموا واضطهدوا في عهود السلاطين المسلمين<sup>(١)</sup> . وفي كل الأحوال تعرض التجار لمغارم الجبايات المشروعة وغير المشروعة فكان عليهم - على سبيل المثال - أن يقدموا هدايا عينية ونقدية للسلاطين من أجل السماح لهم بترويج بضائعهم<sup>(٢)</sup> .

أما التجارة الخارجية ، فبرغم انتعاشها في الهند إلا أنها تعرضت لأخطار اللصوصية على الطرق البرية والقرصنة البحرية . هذا فضلا عما ترتب على الاجتياحات المغولية والخورزمية من تعويق حركة التبادل التجاري<sup>(٣)</sup> . ولم يتورع بعض السلاطين عن نهب التجار الكبار ومصادرة بضائعهم فنعلم أن الغوريين كثيرا ما نهبوا قوافل التجار العراقيين في الهند وغزنة<sup>(٤)</sup> . كما نهب المغول والخورزميون خيول التجار عبر طرق آسيا الوسطى ؛ شأنهم شأن قطاع الطرق ما بين فارس وبلاد الأفغان ، وبينهما وبين شبه الجزيرة العربية ؛ الأمر الذي أتاح الفرصة لسلاطين الهند لانتهاز هذه الظروف ورفع أسعار الخيل<sup>(٥)</sup> .

وفي البحار الشرقية تعرضت سفن التجار لإغارات القراصنة<sup>(٦)</sup> الهنود والعرب في آن . لذلك تقلصت تجارة الهند مع مصر بعد ازدهارها إبان العصر السابق<sup>(٧)</sup> .

ولعل هذا يفسر لماذا توجه مركز الثقل إلى تبريز في تجارة خراسان وفارس وما وراء النهر<sup>(٨)</sup> . أما عن تجارة الهند مع اليمن وعمان ؛ فكانت بين مد وجزر تتأثر بطبيعة العلاقات مع الكيانات الكبرى في العالم الإسلامي وأوروبا سواء بسواء<sup>(٩)</sup> .

ونظرا لفقدان العالم الإسلامي قدرا كبيرا من ذهب النوبة والسودان وبيزنطة ؛ تقلص دور المسلمين في تجارة البخور والعطور والكماليات مع الهند لحرص الهنود على التعامل بالنقد الذهبي . وهذا يفسر لماذا ظفر التجار اليهود بالدور الأكبر في التجارة الهندية<sup>(١٠)</sup> .

بالمثل ؛ انتكست التجارة الخارجية الآسيوية إبان عصر الدولة الإيلخانية لذات الأسباب

(١) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٢) إين بطوطة : ١ : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) توفيق محمد لقباني : المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤) ابن الأثير : ١٢ : ٩٧ .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٦) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٧) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

(٨) ابن بطوطة : ١ : ٢٦٢ .

(٩) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(١٠) نعلم على - سبيل المثال - أن أسواق كشمير كانت تغلق أبوابها أمام التجار الأجانب فلا تسمح لغير اليهود بالتجارة نظرا لنشاطهم المعروف في تجارة العملة . أنظر : عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

السابق ذكرها . يضاف إليها فداحة المكوس عبر المدن المغولية على المصادر والوارد<sup>(١)</sup> ، وحرص السلاطين على أن تراث عاصمتهم تبريز دور بغداد السابق في التجارة الشرقية<sup>(٢)</sup> . وهذا يفسر لماذا دب النشاط التجاري عبر بلاد الروس وأرمينية الصغرى ، ولماذا حرص المغول على عقد صفقات تجارية كبرى مع تجار المدن الإيطالية دون وساطة تجار العراق<sup>(٣)</sup> الذين تعرضوا للاضطهاد<sup>(٤)</sup> . ففقد الشرق الإسلامي النصيب الأعظم من التجارة الشرقية<sup>(٥)</sup> .

وفي هذا الصدد جرى عقد معاهدة تجارية بين السلاطين الإيلخانيين وتجار البندقية سنة ٧٠٢ هـ ، ما لبثت أن تجددت سنة ٧٢٠ هـ حيث حصل البنادقة على امتيازات عريضة على حساب التجار المسلمين<sup>(٦)</sup> . لكن عودة العلاقات التجارية المملوكية مع المدن الإيطالية - خصوصا بعد استيلاء المماليك على أرمينية الصغرى - ما لبثت أن فتت في الصلات التجارية بين سلاطين تبريز وأوروبا<sup>(٧)</sup> . وهذا يفسر أيضا تسامح السلاطين - على إثر ذلك - مع التجار العراقيين الذين تواطؤوا من قبل مع المغول حين غزوا بغداد سنة ٦٥٦ هـ<sup>(٨)</sup> .

خلاصة القول - إن سيادة الإقطاع سائر أقاليم العالم الإسلامي هو المسؤول عن التدهور الاقتصادي الذي حل بالشرق والشرق والغرب الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل القرن العاشر . وبديهي أن يعكس هذا التدهور أثره على الأحوال الاجتماعية ومن ثم السياسية ، وهو ما سنعرض له بعد بالدراسة .

(١) Howorth : OP. Cit . Vol . 3. p. 361

(٢) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٣ .

(٤) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

(٥) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(٦) وهذا ينفي ما ذهب إليه بعض الدراسين من أن الهدف من التقارب المغولى - الأوربي كان دينيا وسياسيا ؛ حيث استهدف الإيطاليون تصدير المغول واستهدف الآخرون التضييق على دولة المماليك . أنظر : محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .

(٨) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .



## الانحطاط الاجتماعي والخراب العمراني

أبان العرض السابق عن أثر سيادة الإقطاعية في تدهور النشاط الاقتصادي . ومعلوم أن الأوضاع الاجتماعية نتاج الواقع الاقتصادي ؛ حيث تتخلق البنى الإثنية والطبقية ويرتبط العمران في ازدهاره أو انحساره حسب نمط الإنتاج السائد . ولسنا في حاجة لبرهنة تلك المقولات النظرية التي تعد بديهيات اتفق عليها المؤرخون وعلماء الاجتماع سواء بسواء . كما ولسنا بصدد إجراء مسح شامل للحياة الاجتماعية في العالم الإسلامي خلال الحقبة موضوع الدراسة ؛ خصوصاً ما يتعلق بمظاهرها المتواترة في كتب التاريخ والحضارة الإسلامية . ونقتصر فقط على تبيان دلالاتها في الكشف عن الانعطاف الكبرى التي شملت العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري .

وعلى ذلك يطمح هذا المبحث إلى رصد وتحليل وتعليل مقومات هذه الانعطاف التي تتمحور في الركائز الثلاث الآتية :-

١- بروز وتعاضد دور العناصر البدوية على الصعيد الإثني تمهيداً لتبيان دورها السياسي الذي سنكرس له المبحث التالي .

٢- رصد ما استجد في البناء الطبقي من تغييرات أفضت إلى هيمنة الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ، وتقلص حجم ودور الطبقة الوسطى ، واتساع طبقة العوام وتنامى دورها السياسي .

٣- الوقوف على العلل والأسباب التي أفضت إلى خراب العمران في ظل الهيمنة

الإقطاعية من جراء الحروب الداخلية والاجتياحات الخارجية ، مع اثبات نماذج من سائر أقاليم العالم الإسلامى عن تقلص الحياة المدنية وتفاقم التدهور الديموجرافى .

ونوه - قبل المعالجة - بأننا سنحول أساسا على المعالم الكبرى دون اهتمام بالتفصيلات تمشيا مع ما تقتضيه طبيعة المنهج التحليلى - التركيبى والرؤية النظرية التى تتخذ من العالم الإسلامى بأسره مسرحا شهد تلك التحولات الاجتماعية خلال فترة تشمل قرابة قرون خمسة من الزمان . ولن ندخر وسعا فى تطبيق منهج استقرائى يفضى إلى تخريجات ومقولات عامة تثبت صحة القاعدة مع إبراز التواءات والخصوصيات الناجمة عن تباين المعطيات الإقليمية التى سنحاول تفسيرها وتعليلها فى إطار السياق الاجتماعى العام . وهاكم البيان .

#### أولا : تعاضل نفوذ العناصر البدوية

عرضنا فى الباب الأول لمسؤولية العناصر البدوية الطرفدارية عن هيمنة وسيادة النمط الإقطاعى عموماً ، والعسكري على نحو خاص منذ منتصف القرن الخامس الهجرى ، وما يعيننا الآن إثبات دور هذه العناصر فى تأسيس كيانات سياسية كبرى أو صغرى أخذت ترى على مسرح التاريخ الإسلامى منذ ذلك التاريخ .

وإذا كنا قد أوضحنا - من قبل - اجماع المؤرخين على تلك التحولات السوسيو - سياسية ؛ فلا أقل من التنبيه إلى أن تلك التحولات السلبية النكوصية كانت مستوعبة ومتعارفا عليها بين ثلثة من القدامى ما فتئت تفصح عنها منددة ومحذرة من مزالق مغبتها . بل لا يخال لنا شك فى أن ما أفصح عنه فى هذا الصدد أخذ طريقه إلى قطاع عريض من الرعايا ، مسلمين وذميين .

يقول أبو حيان التوحيدى<sup>(١)</sup> عن عصره : « اكتسب الناس عادات وعقلية جديدة لم تكن موجودة لديهم من قبل » . لقد كان هذا التحول الجديد سلبيا - فيما نرى - ويرى الإمام الغزالى الذى كان يعتقد - لذلك - بضرورة التصدي له من أجل « تجديد الإسلام » . وليس أدل على تردي أحوال العالم الإسلامى آنذاك من أن الصوفى المشهور ابن عربى اعتبر نفسه خاتم الأولياء<sup>(٢)</sup> . ولا نجد تفسيراً لهذا التردي إلا فى التدهور الاقتصادى الذى أفرز نتائجه

(١) أنظر : الإمتاع والمؤانسة ٣ : ٢٣ .

(٢) Arbery, A : Sufism, P. 101, London, 1950.

الاجتماعية ؛ تأسيساً على قاعدة خلدونية صحيحة تقول بأن «الاختلاف في العوائد والنحل مرتبط بحظ الناس من المعاش» .

وقد وقف جواتيايين<sup>(١)</sup> على تلك الحقيقة حين أوضح أن المسلمين كانوا يعتقدون أن عام ٥٠٠ هـ يشكل «نهاية العصر» ، وأن اليهود لم يشذوا - بالمثل - عن هذا الاعتقاد<sup>(٢)</sup> . ولاغرو ، فقد شاعت نبوءات تبشر بالخلاص تمثلت في الدعوات المهدوية التي شاعت في العالم الإسلامي ؛ شرقاً وغرباً . تماماً كتلك التي شاعت في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية في أوروبا حين دهمتها الاجتياحات الجرمانية .

إن استعراض الخريطة الإثنية للعالم الإسلامي - آنذاك - تبين مدى تعاظم الخطب وتفاقم المشكلات الناجمة عن الاجتياحات البربرية المتمثلة في الشعوب البدوية الطرقدارية .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ تطاول المغاربة والأثراك والأكراد والغز والديلم والسودان الذين شكلوا عماد الجيش الفاطمي ، والذين كان ولاؤهم للوزراء العظام أكبر من الولاء للخلفاء<sup>(٣)</sup> . وهذا يفسر إخفاق الجيش الفاطمي في الحفاظ على وحدة الدولة خصوصاً بعد اندلاع الصراع بين هذه العناصر<sup>(٤)</sup> . ذلك الصراع الذي طالما ألحق الأذى بالأهلين<sup>(٥)</sup> بالقدر الذي جعل العسكر يتحكمون في السلطة ويعينون الوزراء من بنى جلدتهم<sup>(٦)</sup> . فالوزير المغربي ابن عمار بالغ في الانحياز للمغاربة على حساب الأثراك . ولم يجد الأخيرون بديلاً سوى عزله وتعيين آخر منهم هو ابن برجوان<sup>(٧)</sup> .

والى العسكر السوداني يعزى جرم إحراق القاهرة عندما تمرد سكانها على سياسات الحاكم بأمر الله<sup>(٨)</sup> . وحين شجر الصراع بين السودان والأثراك صفا الجولاً للأمر من الذين

(١) دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية ، ص ١٤٨ .

(٢) كشف جواتيايين عن وثيقة من وثائق الجنيزة يقول فيها أحد اليهود «لقد كان في الزمن الأول لدينا أنبياء ثم حكماء ، وأخيراً جاء ونيم ( يقصد رؤساء اليهود في فلسطين ويقصد الذين كانوا يشعرون لليهود في دار الإسلام ) ، والآن انتهى جميع ذلك » . انظر : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣) القلقشندي ٣ : ٤٨٢ .

(٤) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٥) المقرئى : اتعاظ الخنفا بأخبار الخلفاء ، ص ٨٧ ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٦) حسن إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٦٢٥ .

(٨) نفس المرجع والصفحة .

استعان بهم الوزير الأرمني بدر الجمالي<sup>(١)</sup> وقدر لهم السيطرة كذلك على النشاط التجاري في مصر والشام<sup>(٢)</sup>. لقد أفضى الصراع بين العسكر في النهاية إلى خراب العمران وتقلص الدولة الفاطمية بعد أن منيت بالهزائم أمام الصليبيين والبيزنطيين والسلاجقة واستقل عنها الزيريون في إفريقية وفقدت نفوذها في شبه الجزيرة العربية، ثم سقطت في النهاية فريسة الأيوبيين.

وفي العصر السلجوقي؛ تعاظم نفوذ الأتراك الذين أقطعوا الأرض وهيمنوا على السياسة والجيش. وعلى الصعيد الاجتماعي؛ أحدثوا خلخلة في البناء الإثني، فضلاً عن ذبوع أعرافهم البدائية التي كرس التخلّف<sup>(٣)</sup>؛ إذ حلت النظم القبلية والأسرية محل القوانين والتشريعات التي ترسخت إبان العصر السابق<sup>(٤)</sup>. كما أسهموا في ترسيخ الطرقية والدروشة بطابعها التواكلى الإنسحابى الانحلالي<sup>(٥)</sup> على حساب النزعات الليبرالية العقلانية.

وقد اقترنت الموجة التركية بالعنصر التركمانى (الأوغوز) الذي رافق الغزو السلجوقي. ولعب دوراً تخريبياً في أعالي العراق وبلاد الجزيرة فضلاً عن آسيا الصغرى بعد استقرارهم بها. وعلى أيديهم ترسخ نظام «الأخية الفتيان» الذين ورثوا عنهم روح البداوة وناهضوا السلطة خصوصاً في مناطق الثغور<sup>(٦)</sup>.

كما خلخلوا البناء الإثني في بلاد الشام، إذ شكلوا هم والأتراك العنصر الغالب إبان عصر الحروب الصليبية<sup>(٧)</sup>. كما لعبوا دوراً هاماً في رواج تجارة الرقيق التي كانت سمرقند من أهم أسواقها والتي كانت تمد بلاد آسيا الغربية<sup>(٨)</sup> بأعداد هائلة من العبيد. وحين تداعت دولة السلاجقة ظلت العناصر التركية والتركمانية تعمل لحسابها الخاص، فأسست إمارات عدة في بلاد الجزيرة وأرمينية وأذربيجان - كإمارات الشاه البيضاء والشاه السوداء ودلغاد

(١) كاهن: المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٢) لومبار: الإسلام في عظمته الأولى، ص ١٨٣، ١٨٤.

(٣) كاهن: المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٤) عبد النعيم حسنين: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٥) ابن بطوطة: ١: ١٨١.

(٦) كاهن: المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٧) قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية، ص ٢٠٠.

(٨) متر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى، ص ٢٦٨، القاهرة ١٩٥٧.

القرمانيين - التي طالما أوقدت نيران الشقاق بين العثمانيين والمماليك<sup>(١)</sup> .

وفى عهود الأتابكة والأيوبيين ؛ استمر نفوذ الأتراك خصوصاً بعد نجاحهم في تأسيس إمارات تركية في بعض المدن الهامة مثل حلب . وإن هوى هذا النفوذ بعد تعاظم دور الأكراد الذين لمع نجمهم في عصر الأيوبيين . والأكراد بدور عاة شاركوا في الحملات التي جردها الأتابكة والأيوبيون ضد الصليبيين<sup>(٢)</sup> ، ثم صاروا الركيزة الأساسية في الجيش الأيوبي ووقعوا لذلك في صراع دام مع التركمان<sup>(٣)</sup> والأتراك . وهذا يفسر لماذا أقدم الأيوبيون على تجهيد فرق خاصة من المماليك . وفى كل الأحوال شكلت هذه العناصر جميعاً معول هدم حضاري باعتبارهم بدأوا سادوا مناطق حضرية ذات مدنات عريقة<sup>(٤)</sup> .

بديهي أن يلعب نجم المماليك بعد أن أسسوا سلطنة في مصر والشام امتد نفوذها داخل شبه الجزيرة العربية . وهم في الأصل رقيق أبيض مجلوب من أسواق النخاسة في الشرق والغرب على السواء ، خصوصاً من بلاد الصقالبة وأسواق سمرقند في آسيا الوسطى<sup>(٥)</sup> . ومعلوم أن سلاطين الأيوبيين عولوا على تشكيل فرق منهم مالبثت أن أسهمت بدور حاسم في الصراع على السلطنة بين الأيوبيين الأواخر<sup>(٦)</sup> .

وفى عهد الصالح نجم الدين أيوب استكثر من الجند المملوكي المجلوب من بلاد خوارزم وأسكنهم بجزيرة الروضة في بحر النيل لذلك عرفوا باسم المماليك «الصالحية البحرية» . وقدر لهؤلاء أن يضطلعوا بعبء مواجهة حملة لويس التاسع على مصر ؛ تلك الحملة التي أسفرت عن سقوط دولة الأيوبيين ووصول المماليك إلى السلطة بعد زواج شجرة الدر أرملة الصالح أيوب من عز الدين أيبك - أتابك العسكر - إبان معركة المنصورة<sup>(٧)</sup> .

وما يعيننا أن سلاطين المماليك دأبوا على استجلاب أعداد غفيرة من الرقيق كانوا يربونهم تربية دينية وعسكرية ثم يلحقونهم بالخدمة في الجيش ويوزعون عليهم الإقطاعات<sup>(٨)</sup> . ومعلوم أن المماليك شكلوا طبقة أرستقراطية عسكرية وإدارية استغلت

(١) Weit, G : L' Egypte Arabe , P. 560, Paris, 1937

(٢) Le Strange : Palestine under Islam, P. 39, London, 1980.

(٣) قاسم عبده قاسم : مهابية الحروب الصليبية ، ص ٢٠٠ .

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥) لومبار : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٦) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٧) القرينى : السلوك ١ : ٣٤٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩ .

موارد البلاد استغلالاً بشعاً ، وعاشت معزولة عن بقية السكان<sup>(١)</sup> . فمنهم كان سلاطين الدولة المملوكية الأولى التي عرفت بدولة المماليك البحرية ، تميزاً لها عن الدولة الثانية التي أسست عام ٧٨٤ هـ والتي عرفت بدولة المماليك الجراكسة . وقد سموا كذلك نسبة إلى انتماء مؤسسها - السلطان برقوق - إلى بلاد الجركس (الكرج) بين بحر قزوين والبحر الأسود<sup>(٢)</sup> .

عول الجراكسة كذلك على الإكثار من جلب المماليك من صقلية وأرجونة وقطالونيا فضلاً عن المجرين الذين أسره العثمانيون إبان حروبهم في شرقي أوروبا وباعوهم في أسواق الرقيق<sup>(٣)</sup> . واشتهر الجراكسة بالإمعان في اضطهاد السكان ونهب الزراع والحرفيين والتجار . كما شاركوا المماليك البحرية في كونهم عناصر أجنبية مجهولة الهوية قدر لها أن تتحكم في مصائر إمبراطورية شملت مصر والشام أكثر من قرنين ونصف قرن من الزمان<sup>(٤)</sup> .

أما العرب ؛ فقد فقدوا التوجيه السياسي والصدارة الاجتماعية منذ أواخر العصر العباسي الأول ، ولم تعمر الدويلات التي أقاموها في أعالي الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ؛ ومن ثم اتسم تاريخهم منذ ذلك الحين بطابع البداوة القححة حيث شكلوا قوى مخربة في الشرق والغرب على السواء . ولعل ذلك كان من أسباب حملة ابن خلدون عليهم حين قال إنهم «أبعد الناس عن السياسة» . وهو حكم أكدته كلود كاهن<sup>(٥)</sup> حين ذكر أن تاريخهم منذ القرن الخامس وحتى العاشر الهجريين «كان خاملاً لا يسترعي النظر» ، وذلك من جراء «التشردم وشن الإغارات التي عادت إلى سابق عهدها» .

ونظرة سريعة إلى نشاطهم السياسي في شبه الجزيرة العربية وبادية الشام والعراق تؤكد صدق هذه الأحكام . ففي بلاد الحجاز تسابقت القبائل البدوية إلى السيطرة على مواطن الحجاج معلنة ولاءها أو عصيانها للدولة المعاصرة في مصر والشام والعراق ، ولم يسلم الحجاج من العسف والسلب والمصادرة بدرجة أذهلت الرحالة ابن بطوطة ومن قبله ابن جبير حين زارا هذه البلاد . ونكتفي بحكم ابن جبير<sup>(٦)</sup> حين ذهب إلى أن حكام هذه البلاد

(١) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٢) المقرئزي : خطط ، ٢ : ٢١٣ .

(٣) Wait : Op . cit . P.389 .

(٤) إبراهيم علي طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٥٦ .

(٥) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ٢١٣ .

(٦) الرحلة ، ص ٤٩ ، بيروت ١٩٨١ .

«أحق بأن يطهرهم السيف لغسل أرجاسهم وأدناسهم بالدماء المسفوكة في سبيل الله لما هم عليه من حل عرى الإسلام واستحلال أموال الحجاج ومائهم» .

ونفس الشيء يقال عن بداوة أعراب منطقة الخليج إبان تلك الفترة . فبعد سقوط دولة القرامطة تسابق الأعراب البداة إلى تكوين جيوب قبلية طالما هددت طريق الحجيج بين العراق والديار المقدسة ، ولم تنفك تقطع طرق التجارة براً وبحراً . وعلى سبيل المثال نعلم أن بني ثعلب هيمنوا على البحرين بعد طرد قبائل بني سليم وملاحقتهم حتى بلاد الجزيرة<sup>(١)</sup> . لكن الأخيرين مالبثوا أن أغاروا على البحرين واستردوها<sup>(٢)</sup> . كما استطاعت قبائل من عبد قيس الاستيلاء على الإحساء بعد طرد بني ثعلب منها ، وظلوا بها حتى أغار عليهم حكام جزيرة قيس وطردهم إلى بادية الشام وبلاد نجد ؛ حيث تعهدوا بحماية طريق الحجيج بين مكة والعراق نظير إتاوات أرغموا العباسيين على تقديمها إليهم سنوياً<sup>(٣)</sup> . هذا فضلاً عن سيطرتهم على البحرين حتى طردوا منها عام ٦٣٦ هـ على يد قبائل من بني عامر وهم بنو عصفور الذين حظوا بتأييد المماليك في مصر الشام<sup>(٤)</sup> . وظلوا يحكمون البحرين حتى أوائل القرن العاشر الهجري ؛ حيث جرى طردهم على يد بني جبر - من نجد - الذين تعرضوا لإغارات البرتغاليين فانتزعوا منهم القطيف والإحساء<sup>(٥)</sup> .

أما عمان ؛ فقد شهدت تدهور نفوذ الإياضية بها حين تمكن آل نبهان من تأسيس دولة مستقلة عن العباسيين عمرت حتى عام ٨٣٩ هـ ، دخلت في صراع متصل مع الإياضية أفضى إلى إضعافهم جميعاً ؛ الأمر الذي مهد لسقوط عمان في يد البرتغاليين<sup>(٦)</sup> .

أما عن بلاد الشام ؛ فنعلم أن الأيوبيين حاولوا استقطاب القبائل العربية في بادية الشام فمنحوهم إقطاعات نظير التعهد بحماية الحدود . لكن الأعراب لم يكفوا عن الإغارة على أملاك الأيوبيين بالشام خصوصاً بعد وفاة صلاح الدين . وقد تفاقم خطرهم في ظل سلطنة المماليك ؛ فامتد إلى أعمال مصر خصوصاً في أقاليم البحيرة والفيوم والمنيا . وبرغم جهود سلاطين المماليك في تجنيد الحملات المتوالية لفل شوكتهم ؛ لم يتمكنوا من ردعهم . وظلت إغاراتهم المتكررة طوال العصر المملوكي على المدن والريف سواء بسواء ، كذا اشتغالهم

(١) ابن خلدون : ٤ : ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .

(٣) محمد أرشيد العقيلي : الخليج في العصور الإسلامية ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، عمان ١٩٨٣ .

(٤) محمد أرشيد العقيلي : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٣ .

(٦) السالمى : تحفة الأعيان ، ج ١ ، ص ٢٨٥ ، عمان ١٩٧٩ .

بقطع طرق الحجيج في مصر والشام وتعرض الحجاج لويلاتهم<sup>(١)</sup>. وبرغم اعتقادهم بأنهم «أحق بالملك من الممالك الذين اعتبروهم خوارج خرجوا على البلاد» لم ينجحوا في تأسيس كيانات سياسية لانسامهم بطابع البداوة<sup>(٢)</sup>.

هكذا تعاضم نفوذ الشعوب البدوية في قلب العالم الإسلامي بحيث احتلت مكان الصدارة الاجتماعية على حساب السكان الأصليين الذين عانوا الأمرين في ظل النظم العسكرية الإقطاعية التي نجحت بعض هذه العناصر في تكوينها.

إمتدت الظاهرة نفسها إلى أقاليم الغرب والشرق الإسلاميين خلال الفترة التاريخية نفسها. ففي الغرب الإسلامي تعاضم دور الأعراب البداوة إلى جانب البربر الرحل في بلاد المغرب والأندلس. وقد سبق تبيان ما أسفر عنه اجتياح العربان الهلالية بلاد المغرب من اضطراب سياسي وخراب اقتصادي واضطراب اجتماعي. وفي هذا الصدد ذكر أحد الدارسين<sup>(٣)</sup> أن «الأعراب أضحووا في رغد من العيش وسعة من السلطان بلغوا من العزة والقوة مبلغا سما بهم إلى قمة الغرور والطغيان والبطش». ومع ذلك لم يقدر لهم تأسيس كيانات سياسية مستقرة اللهم إلا بعض التجمعات القبلية الخاملة في إفريقية والمغرب الأوسط.

لكن قيام دولة المرابطين حال دون تسرب خطر الأعراب إلى المغرب الأقصى. وعلى أثر قيام دولة الموحدين التي رنت إلى توحيد سائر أقاليم بلاد المغرب؛ أصبح الصراع بينهم وبين الأعراب أمراً لا مندوحة عنه<sup>(٤)</sup>. وبرغم ما بذله الموحدون من جهود عسكرية وسياسية لإخضاعهم، كان حظهم من النجاح جد محدود<sup>(٥)</sup>.

ففي عام ٤٥٨ هـ بدأت حملات الموحدين على أعراب إفريقية والمغرب الأوسط. وقد أسفرت عن إلحاق هزائم كثيرة بالأعراب دون أن تستأصل شأفتهم تماماً. لذلك عوّل الموحدون على سياسة الاسترضاء؛ فسمحوا لجموع غفيرة منهم بالقدوم إلى المغرب الأقصى حتى يخلدوا إلى السكينة دون جدوى. إذ أن زعاماتهم في بجاية اتصلوا بأعراب إفريقية وأعلنوا العصيان من جديد. لذلك عمد الموحدون إلى شن إغارات على مراكزهم

(١) سعيد عاشور: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٢) المقرئزي: السلوك، ج ١، ص ٣٨٦.

(٣) أنظر: عبد الله علام: المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٤) البيهقي: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٥) لوتورنو: حركات الموحدين في المغرب، ص ٦٦، تونس ١٩٨٢.



في بجاية وقابس ويددوا شملهم إلى حين<sup>(١)</sup>. إذ مالبثوا أن خرقوا عهود الولاء؛ الأمر الذي دفع الموحدين إلى التكنيل بهم عام ٥٥٥ هـ. وفي ذات الوقت بذلوا الترضيات لزعمائهم فخلدوا إلى السكون<sup>(٢)</sup> إلى حين. واستقرت جماعات منهم في سهول تامسنا بالمغرب الأقصى، كما اشتركت جماعات أخرى في جيوش الموحدين<sup>(٣)</sup>. ولما دب الضعف في الإمبراطورية الموحدية إنتفضت القبائل العربية معلنة العصيان من جديد. وحق لهنري تيراس<sup>(٤)</sup> الجزم بأنهم «أسهموا بدور ملحوظ في إضعاف وسقوط دولة الموحدين».

وبالمثل لعبوا نفس الدور المخرب في عهود الدول التي ورثت الإمبراطورية الموحدية كالدولة الحفصية في أفريقية<sup>(٥)</sup> والدولة الزيانية في المغرب الأوسط<sup>(٦)</sup> والدولة المرينية في المغرب الأقصى<sup>(٧)</sup>. والحسنة الوحيدة التي تمخضت عن الوجود العربي البدوي في المغرب هي دورهم في إتمام تعريب البربر بعد اختلاط دمائهم بدماء السكان المحليين.

أما عن الأندلس إبان حكم المرابطين والموحدين؛ فقد شهدت إحياء النُغرات العصبية لتحل محل نزعة «المواطنة» التي أدت إلى تجانس السكان خلال العصر السابق<sup>(٨)</sup>. ولدينا من القرائن ما تدل على تفاخر الأمراء ذوي الأرومة العربية بانتسابهم إلى القيسية أو اليمنية<sup>(٩)</sup>، كما أن الصقالبه الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام وألحقوا أنسابهم بالعرب<sup>(١٠)</sup> طفقوا يتنكرون لها<sup>(١١)</sup> لم يكن هذا النكوص - فيما نرى - إلا نتيجة تعاضم شأن البربر الصنهاجيين المثلثين البربر ومن بعدهم المصموديين وتفوقهم على حساب العناصر الأخرى المتحضرة<sup>(١٢)</sup>. وفي ذلك يقول المقرئ<sup>(١٣)</sup>: «ولما كان البربر بالقرب منهم وليس بينهم سوى تعدية البحر، ويرد عليهم من طوائف منحرفة الطباع خارجة عن الأوضاع؛ ازدادوا

(١) ابن عذارى: ٣: ٣٩.

(٢) عبد الله علام: المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٣) البيذق: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤) Histoire du Maroc, P. 630, Casablamca, 1949.

(٥) عن مزيد من التفصيلات راجع: مصطفى أبو ضيف أحمد: أثر العرب في تاريخ المغرب، ص ١٦٢ وما بعدها، الاسكندرية ١٩٨٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ أو ما بعدها.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦١ وما بعدها.

(٨) Provençal: Op. cit, P. Vol.3.P.173.

(٩) Ibid, P.170.

(١٠) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ١٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(١٢) المراكشي: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(١٣) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج ١ ص ٤٤، بيروت ١٩٦٨.

نفورا منهم . . .

فلما علم البربر عداوة أهل الأندلس وبغضهم لهم ، أبغضوهم وحسدوهم ، فلم تجد أندلسيا إلا مبغضا بربريا والعكس . وتشهد على ذلك أمثال العوام التي تغني عن مزيد من البيان<sup>(١)</sup> .

أما عن تعاضم شأن المثلثين في المغرب فقد سبق أن عالجناه في الباب الأول . لذلك نكتفي بملورة بعض الحقائق الهامة في هذا الصدد ومنها :

أولا : أن قبيلة لمتونة حققت الحلف الصنهاجي بعد إخضاع القبائل المثلثة الأخرى مثل جدالة ولطة وجزولة ومسوفة . وقد ظل هذا الحلف ملتثما طوال الدور الصحراوي في تاريخ الحركة المرابطية نتيجة سياسة التوازن والمساواة التي عمت سائر القبائل الصنهاجية .

ثانيا : خلال الطور المغربي تخلت لمتونة عن تلك السياسة واختصت نفسها بميزات سياسية واقتصادية وإدارية وعسكرية ؛ الأمر الذي فت في قوة الحلف الصنهاجي ودفع بعض القبائل إلى التمرد والعصيان .

ثالثا : أن القبائل الصنهاجية عموما حظيت - رغم ذلك - بمكانة متفوقة عن سائر قبائل البربر الأخرى ؛ خصوصا زناتة ومصمودة<sup>(٢)</sup> . وأفضت تلك التفرقة العنصرية إلى إضعاف دولة المرابطين ؛ بحيث كان قيام دولة الموحيدين اعتماداً على عصبية جديدة قوامها قبائل مصمودة التي عاشت كقبائل جبلية محاصرة ومبعدة في ظل المرابطين<sup>(٣)</sup> .

لم تع الدولة الموحدية هذا الدرس جيداً ؛ فعولت على نفس سياسة المرابطين في التمييز القبلي والعنصري ؛ بحيث انطوى «نظام الطلبة» الذي ابتدعه الموحدون على التفرقة بين المصموديين وغيرهم من القبائل الأخرى ؛ إذ اختص المصموديون بامتيازات وعطاءات وجرايات حرم منها غيرهم<sup>(٤)</sup> . ولعل هذا التمييز كان من أسباب إثارة نائرة ابن رشد على الموحيدين ؛ الأمر الذي ترتبت عليه محنته<sup>(٥)</sup> . وفضلا عن ذلك قصر ابن تومرت مجلسه الاستشاري على زعماء مصمودة دون سواهم . وبديهي أن يتعصبوا بدورهم لقبائلهم التي

(١) من هذه الأمثال : «كل مايسجي من المغرب مليح إلا ابن آدم والريح» ، «عطى للبربري شبر طلع ذراع» ، «البربري والفار لا تعلمهم باب الدار» . . .

(٢) ابن عبدون : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٣٧ .

(٤) البيهقي : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٥) المراكشي : المرجع السابق ، ٢٤٨ .

«اختصت بكثير من الاختصاص ، وعقدوا لهم من البر والتكرمة ما أنهضهم»<sup>(١)</sup> على حساب القبائل والعناصر الأخرى .

وقد أفضت هذه السياسة إلى حنق هذه القبائل والعناصر على مصمودة التي لم يكن لها سابق دور يذكر في تاريخ المغرب . يقول المراكشي<sup>(٢)</sup> : «وقبيلة ابن تومرت تسمى هرغة وهي قليلة العدد ، تلتها في المكانة قبيلة عبد المؤمن وتسمى كومية وهي كثيرة العدد لم تكن لها في قديم الدهر ولا في حديثه ذكر في رئاسة ولا حظ من نباهة ، إنما كانوا أصحاب فلاحه ورعاة غنم» . برغم ذلك حازت كومية في عهد عبد المؤمن وخلفائه مكان الصدارة في الهرم الاجتماعي إذ اختصت بالوظائف الكبرى واقتصر التعليم العالي على أبنائها<sup>(٣)</sup> .

لذلك ثارت ثائرة القبائل الأخرى على الموحدين<sup>(٤)</sup> ، ومن بينها القبائل المصمودية الحانقة على احتكار كومية مناصب السلطنة والوزارة والإمارة<sup>(٥)</sup> . وإذا كانت الأسباب الاجتماعية تشكل حجز الزاوية في هذا الانتفاضات فقد اقترنت ثورات القبائل الصنهاجية الملتزمة - مثل جزولة ولطة - بأبعاد إيديولوجية تستهدف العقيدة التومرتية ذاتها<sup>(٦)</sup> . لذلك صدق لوتورنو<sup>(٧)</sup> حين عزا أسباب انحلال العصبية الموحدية إلى أن «قبيلة مصمودة أبقت الشعوب المغلوبة على حالة خضوع دائم ولم تشاركها في إدارة الإمبراطورية» .

ومن جانبنا نرى أن قيام الدولة التي ورثت هذه الإمبراطورية في المغرب لا يخلو من نزعات عصبية وسخائم قبلية وهو أمر سبق أن أكدته جوتييه<sup>(٨)</sup> مفلسف تاريخ المغرب . فدولة بنى مرين في المغرب الأقصى استندت إلى عصبية بنى مرين وهم بدو زناتيون<sup>(٩)</sup> هجروا مضاربيهم في نواحي بسكرة وأقاموا في تخوم الصحراء يترقبون فرصة الانتفاض على المغرب الأقصى ، وبالفعل قدر لهم تأسيس دولتهم في المنطقة الجبلية الساحلية شمال نهر ملوية على أنقاض النفوذ الموحدى في تلك الأصقاع<sup>(١٠)</sup> .

(١) ابن القطان : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) المعجب ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٤) البيهقي : المرجع السابق ص ١١٧ .

(٥) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٧) حركة الموحدين في المغرب ، ص ١٢٥ .

(٨) Les Siecles obscurs de Maghreb, P. 265 , Paris, 1927. (A)

(٩) ابن خلدون : ٧ : ١٦٧ .

(١٠) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

وينو عبد الواد ؛ كانوا كذلك من بدو زناته ، قدر لهم تأسيس دولة في تلمسان وأعلن زعيمها يغمراسن بن زيان الاستقلال عن الموحدين<sup>(١)</sup> .

أما بنو حفص بتونس فكانوا مصامدة استقلوا بأفريقية بزعامة أبي زكريا يحيى الحفصى سنة ٦٧٥ هـ ، واعتبروا أنفسهم ورثة الموحدين<sup>(٢)</sup> .

ونحن في غنى عن تبيان الصراعات الدموية التي جرت بين الدول الثلاث ، وحسبنا التنويه بأن السخائم العصبية جرى إحيائها من جديد لتلعب دورا مخربا في تاريخ بلاد المغرب حتى مشارف العصور الحديثة<sup>(٣)</sup> .

هكذا تسنمت القوى البدوية الهاشمية موقع الصدارة في الغرب الإسلامي ولعبت دوراً اجتماعياً نكوصياً أفضى إلى «خراب العمران» على حد تعبير ابن خلدون .

بقي الآن رصد الظاهرة نفسها في أقاليم المشرق الإسلامي لتكتمل الصورة التي تقيم الدليل على وحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي بأسره . ويرغم ما تنطوى عليه تلك الظاهرة من تعقيد لاختلاط الأصول الإثنية للشعوب البدوية الرعوية في المشرق ؛ يمكن استنادا إلى دراسات متخصصة في الموضوع في فض هذا الاشتباك وتمييز العناصر المختلفة داخل تلك التشكيلة الإثنية الفسيفسائية سواء من الأفغان أو الخوارزميين أو الترك أو المغول أو المماليك أو القراخانيين أو غيرهم .

وأول ما يسترعي الانتباه أن هذه العناصر جميعا اختلطت دماؤها بعد أن ودعت حياتها البدوية المنغلقة وأقامت كيانات سياسية تعاصرت وتوالت على حكم بلاد التركستان الهند وامتد نفوذ بعضها إلى خراسان وإيران والعراق وبلاد الجزيرة وآسيا الصغرى في بعض الأحيان ؛ خصوصا بعد تداعى وسقوط الإمبراطورية السلجوقية .

من أهم هذه العناصر ، شعب الغور - أو الأفغان - الذي ورث الدولة الغزنوية في غزنة والهند واضطلع بدور هام في توسيع رقعة الإسلام في شبه القارة الهندية .

وقد اختلف الدارسون حول أصل الغور ؛ فذهب البعض إلى أنهم من ترك الخطا ، والبعض الآخر إلى أنهم من سلالة فارسية شرقية . ولعل هذا الخلاف كان من أسباب عزوف

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(٢) السيد د. العزيز سالم : تاريخ المغرب في العصر الإسلامي : ص ٨٧١ ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٨٤ .

ياقوت الحموي<sup>(١)</sup> عن الخوض في المشكلة . فاكتمى بالقول إنهم من «أصل حقير» . لكن الأستاذ «سايكس»<sup>(٢)</sup> حسم الأمر حين ذهب إلى أنهم عنصر خاص أطلق عليهم «الأفغان» الذين عاشوا في منطقة محمية بمرتفعات الأفغان ، والتي كانت مجهولة قبل ظهور الغور على المسرح السياسي . وهي منطقة وعرة لم يرتدها التجار . لذلك وصفها الاصطخري<sup>(٣)</sup> «بدار الكفر» . لكن الشواهد تشير بأن الإسلام وصل تلك الأصقاع حول أوائل القرن الثالث الهجري . إذ نعلم أن زعيم الغور المعروف بغورشاه كان تابعا لأمير جوزجان الساماني ، وأن بلادهم غدت موئلا لتجارة الرقيق منذ ذلك التاريخ<sup>(٤)</sup> .

وهذا يعني أن هذا الشعب الرعوي كان وثنيا قبل وصول الإسلام إلى تلك النواحي . لكن المؤكد أن انتشاره على نطاق واسع بين قبائل الغور لم يحدث إلا بفضل الغزنويين<sup>(٥)</sup> . فقد جند محمود الغزنوي عدة حملات تمكنت من فتح بلاد الغور وترك فيهم من يعلمهم أصول الإسلام<sup>(٦)</sup> الذي ترسخ في عهد ابنه مسعود بعد أن شدد قبضته على بلادهم<sup>(٧)</sup> .

وكان ماكان من أمر الصراع بين السلاجقة والغزنويين الذي فل شوكتيهما معا . عندئذ تطلع الغور إلى نفوذ تبعيتهم للغزنويين وطمحوا إلى وراثة دولتهم<sup>(٨)</sup> . وبالفعل تمكن سيف الدين سوري الغوري من الاستيلاء على غزنة عام ٥٤٣هـ . وفي عام ٥٤٥هـ تأسست دولة الغور رسمياً حين أنهك سلاجقة خراسان والغزنويون معا وعجزا عن وقف الزحف الغوري<sup>(٩)</sup> .

أسس الغور مدينة فيروز شاه واتخذوها حاضرة لدولتهم ، ومنها شرعوا في التوسع في بلاد الهند فضموا الملتان سنة ٥٧٢هـ ، وفتحوا البنجاب سنة ٥٧٧هـ وقضوا على الدولة الغزنوية . ثم توغلوا داخل البلاد وقضوا على بعض الممالك الهندوكية بعد معركة تيران المشهورة عام ٥٨٨هـ . وفي العام التالي سقطت دهلي ، ثم توغلوا في بلاد البنغال ونشروا

(١) معجم البلدان ٣: ٨٢٥ ، بيروت ١٩٥٦ .

(٢) History of Afghanistan, Vol. 1, P. 13, London, 1940. .

(٣) المسالك والممالك ، ص ٢٧٢ ، القاهرة ١٩٦١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٥) توفيق محمد لقباي : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٦) ابن الأثير : ٩: ٨٢ .

(٧) توفيق محمد لقباي : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٨) Lane - Poole : Medieval India , P.46. (A)

(٩) Ibid , P.34. (A)

الإسلام بها<sup>(١)</sup>، ومنها انطلقوا إلى قنوج وبنارس . ولم ينقض عام ٥٩٩هـ إلا وقد امتد النفوذ الغوري إلى سائر أقاليم الهند الشمالية<sup>(٢)</sup> . وبلغت الدولة الغورية شأواً مجدها في عهد شهاب الدين محمد الغوري<sup>(٣)</sup> حيث لعبت دوراً موجهاً في تاريخ آسيا الوسطى والهند<sup>(٤)</sup> . وبعد وفاته تسرب الضعف إليها من جراء الصراع على السلطنة بين الأمراء وقواد العسكر ؛ الأمر الذي جعلها تقع فريسة الضربات الخوارزمية . ونجح الخوارزميون في الاستيلاء على غزنة ثم أجهزوا على الدولة الغورية سنة ٦١٢هـ<sup>(٥)</sup> .

وقد زار ابن بطوطة<sup>(٦)</sup> بلاد الغور في سنيها الأخيرة ، ولاحظ علامات الضعف والتداعي حين وصف سكان كابل بأنهم عجم يقال لهم الأفغان «وأكثرهم قطاع طرق» .

أما الممالك الذين أسسوا سلطنة في دهلي في أوائل القرن السابع الهجري فكانوا - شأنهم شأن ممالك مصر والشام - من أصول إثنية شتى معظمها تركية الأصل . وبنم وصولهم إلى السلطنة في الهند - كما هو حال نظرائهم في مصر والشام أيضاً - من خلال تجنيدهم في جيوش الغوريين عن وحدة الظواهر التاريخية في العالم الإسلامي نتيجة سيادة النمط الإقطاعي العسكري . إذ أن الحروب الإقطاعية الداخلية والأخطار الخارجية المحدقة بالعالم الإسلامي - المغول في المشرق والصليبيون في الشام - تمخضت عن الحاجة الماسة للعسكر . ونظراً للعجز المالي أو ذبوع تجارة الرقيق ؛ جرى استجلاب هذه العناصر لتشكيل عماد الجيش ودعامته الأساسية . ونظراً لضعف النظم العسكرية الإقطاعية ، كان من الطبيعي أن تنجح تلك الجيوش «الجديدة» في القفز إلى السلطة .

في ضوء ذلك يمكن تفسير كيف استطاع قطب الدين أيبك - الذي كان مملوكاً عند سيده شهاب الدين الغوري - أن يرتقي من مجرد جندي في الجيش الغوري إلى قائد عسكري ثم إلى نائب لسيدته في حكم الأقاليم الهندية التابعة له . فلما سقطت الدولة الغورية - كما أوضحنا من قبل - لم يجد قطب الدين أيبك ما يحول دون أن يعلن نفسه سلطاناً في لاهور ويؤسس دولة إقطاعية عسكرية جديدة<sup>(٧)</sup> .

(١) توفيق محمد لقباي : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) عصام عبد الرؤوف : بلاد الهند في العصر الإسلامي ، ص ٤٢ ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٣) Lane - Poole : Op . cit . P.55 .

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٦) الرحلة ، ص ٣٧٧ .

(٧) Lane - Poole : Op . cit . P.68 .

وكما هو شأن الحكم المملوكي في مصر والشام ؛ كان الوصول إلى السلطنة رهين الغلبة بين قواد الطغمة العسكرية . كما ارتهنت هذه الغلبة بالقدرة على استجلاب عناصر مملوكية جديدة . وهذا يفسر لماذا استطاع قائد مملوكي آخر - من ممالك السلطان السابق - هو شمس الدين ألتمش أن يستولي على السلطنة بعد وفاة سيده منتزعا إياها من ابنه ووريثه الذي كان لا يزال طفلا .

وارتبط استمرار السلطنة بمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في الخوارزميين والمغول - كما هو حالة سلاطين مصر الذين واجهوا الصليبيين والمغول كذلك - فضلا عن فل شوكة القواد المنتزين في الداخل . وقد نجح ألتمش في محق هذه الأخطار جميعا<sup>(٢)</sup> ، واكتسب حكمه طابع المشروعية بعد أن اعترف به الخليفة العباسي عام ٦٢٦ هـ .

غير أن استمرار هذه الأخطار جميعا دون حسم قصر عمر حكم الممالك بداهلي . فقد تفاقمت إغارات المغول حتى استولوا على لاهور سنة ٦٣٩ هـ ، كما تعاظم خطر «الخلج» الترك في الداخل وتمكنوا من إسقاط السلطان المملوكي بهرام شاه وعزله . واعتلى أحد قواد الخلج السلطنة وهو غياث الدين بلبن الذي تمكن من فل شوكة العسكر المملوكي<sup>(٣)</sup> . كما تصدى بنجاح لهجمة مغولية على الهند عام ٦٨٦ هـ . وقدر لحفيده كيخسرو بغراخان أن يقضي على الحكم المملوكي نهائيا ويؤسس أسرة حاكمة جديدة<sup>(٤)</sup> .

وبرغم اختلاف الروايات حول أصل الخلج ؛ فسواء كانوا تركا أم أفغان<sup>(٥)</sup> ؛ فالثابت أن ظهورهم على مسرح الأحداث ارتبط بالحكم الغزنوي ؛ حيث اعتنقوا الإسلام على يد الغزنويين . ثم دخلوا في خدمة الغوريين من بعدهم حيث قدر لبعض قوادهم أن يلعبوا دوراً في ضم بعض الأقاليم الهندوكية إلى دولة الغور<sup>(٦)</sup> . واستمروا يقومون بذات الدور في ظل حكم سلاطين الممالك بداهلي . وفي هذا الصدد برز منهم قائد يعرف بمحمد بن بختيار الخلجي . فلما ضعفت سلطنة دهلي استطاع قائد آخر هو غياث الدين الخلجي الاستقلال بالأقاليم الواقعة شرقي دهلي . ومالبث أن فقدتها في عهد السلطان المملوكي ألتمش<sup>(٦)</sup> ؛ لكن الخلج عاودوا الكرة وأجهز زعيمهم فيروز على سلطنة دهلي عام ٦٨٩ هـ وأعلن

(١) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ٥٩ .

(٢) ابن بطوطة : ص ٤١ .

(٣) Lane - Poole : Op . cit . p.94 .

(٤) Ibid , p.54 .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

نفسه سلطاناً وتلقب بجلال الدين . وظلت أسرته تحكم دهلي حتى نجاهم عنها عنصر تركي آخر تمكن من تأسيس أسرة حاكمة جديدة عرفت بـ «بآل تغلق» الذين ظلوا يحكمون دهلي حتى الغزو التيموري للهند أوائل القرن العاشر الهجري<sup>(١)</sup> .

هكذا تداولت حكم الهند الإسلامية عناصر بدوية شتى تركية ومملوكية وأفغانية ومغولية أشاعت الفوضى والاضطراب السياسي<sup>(٢)</sup> دون أن تؤثر في البنية الإثنية تأثيراً ملحوظاً<sup>(٣)</sup> لكونها عناصر بدوية عسكرية اعتمدت السلب والنهب سياسة والتخريب والتدمير نهجاً<sup>(٤)</sup> .

وتنسحب نفس الظاهرة على آسيا الوسطى التي شهدت تعاظم نفوذ القوى البدوية الرعوية ؛ كالخوارزميين والخطا والمغول الذين امتد تأثيرهم الخرب إلى معظم أقاليم آسيا الغربية .

والخوارزميون قبائل تركية ضربت في إقليم خوارزم ببلاد ماوراء النهر ، نجحت في تأسيس دولة عام ٤٩٠ هـ على أنقاض انهيار سلاجقة خراسان . وكان مؤسسها قطب الدين محمد ابناً لعبد تركي دخل في خدمة السلاجقة ، فعينه السلطان ملكشاه والياً من قبله على خوارزم . وبعد تقسيم إمبراطورية السلاجقة أصبحت خوارزم تابعة لسلاجقة خراسان . لذلك وقف أمير خوارزم علاء الدين أوتسز إلى جانب السلطان سنجر في حربه ضد الغزنويين عام ٥٢٩ هـ<sup>(٥)</sup> .

ولما دب الضعف في دولة سنجر ؛ انتهز علاء الدين الفرصة في الاستقلال بخوارزم ، ثم نجح في الاستيلاء على بعض أقاليم خراسان وضمها لدولته<sup>(٦)</sup> . واستمرت الحرب سجلاً بين الخوارزميين وسلاجقة خراسان<sup>(٧)</sup> حتى سقوط الأخيرين . وتوغل الخوارزميون

(١) عصام عبد الرؤف : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٢) لويون : حضارة الهند ، ص ٤١٦ ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢١ .

(٤) ابن بطوطة : ص ٣٧٠ .

(٥) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٦) البنداري : مختصر تواريخ آل سلجوق ، ص ٢٨٠ ، ليدن ١٨٨٩ .

(٧) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .



غربا يضمون أملاك السلاجقة حتى استطاع زعيمهم تكش إسقاط دولة سلاجقة العراق<sup>(١)</sup>. وفي عهد علاء الدين محمد خوارزمشاه بلغت دولة الخوارزميين أوج اتساعها إذ ضم علاء الدين كل أقاليم ماوراء النهر وأغار على ممتلكات الغور في أفغانستان فضلاً عن مكران وكرمان. وبلغت حدود الدولة الخوارزمية من الهند شرقاً إلى العراق غرباً، ومن شمال بحر قزوين وبحر آرال شمالاً إلى الخليج والمحيط الهندي جنوباً. لكن هذه الدولة سقطت وهي في عنفوانها؛ إذ اجتاحتها جنكيز خان وورث المغول أملاكها<sup>(٢)</sup>.

أما الدولة القره خنائية؛ فقد قامت عام ٥١٨ هـ على أنقاض الدولة السلجوقية كذلك. وقبائل الخطا قبائل تركية أيضاً استقرت في شمال شرقي إيران، كما توسعت في الأراضي السلجوقية لتضم كاشغر والختن<sup>(٣)</sup>. لذلك جند السلطان السلجوقي سنجر حملة كبرى عام ٥٢٥ هـ للقضاء على القره خنائين؛ لكنه هزم في معركة قطوان<sup>(٤)</sup>. وكما فعل الخوارزميون؛ توسع القره خنائون شرقاً حتى امتدت دولتهم إلى سمرقند وبخارى. ولكنهم اصطدموا مع الخوارزميين الذين تمكنوا من هزيمتهم والقضاء على دولتهم عام ٦٠٩ هـ<sup>(٥)</sup>.

أما المغول؛ فهم قبائل رعوية غير تركية كانت تضرب في صحراء جوبي القاحلة الممتدة إلى حدود الصين. وإلى «تيموجين» يعزى فضل توحيدها عام ٦٠٢ هـ؛ حيث شرع لها دستوراً يسمى «الياسا» يعالج أمور الحرب والاجتماع والسياسة<sup>(٦)</sup>.

بدأ المغول بالتوسع شرقاً على حساب الصين، ثم اتجهوا غرباً فاصطدموا مع الخوارزميين للسيطرة على طرق التجارة<sup>(٧)</sup>. وتمكنوا من الاستيلاء على بعض مدن بلاد ماوراء النهر عام ٦١٦ هـ. وفي عهد جنكيز خان اقتطعوا بخارى وسمرقند من الخوارزميين بعد هزيمة سلطانهم علاء الدين منكبرتي. ثم استولوا على الري ونهبوها، وتوغلوا في المناطق المجاورة لبحر قزوين، ومنها ولجوا بلاد العراق العجمي<sup>(٨)</sup>، ثم سيطروا على

(١) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) عبد النعيم حسنين: المرجع السابق، ص ١٢١.

(٤) البنداري: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٥) عبد النعيم حسنين: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٦) عصام عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٧) D, ohsson : Histoire des Mongols , Tome I, p.204, Amsterdram, 1835.

(٨) D, ohsson, op. cit, Tome3, P.11.

آذربيجان والكرج (جورجيا) .

توجه جنكيز خان بجيوشه نحو خراسان وخوارزم عام ٦١٧ هـ ، وجاس المغول خلال خراسان يدمرون مدنها ، فسقطت في أيديهم مرو ونيسابور وطوس وهراة . لكن السلطان الخوارزمي علاء الدين منكبرتي تمكن من وقف زحفهم إلى غزنة بعد معركة دارت لصالحه<sup>(١)</sup> .

ومالبث المغول أن انتقموا لهزيمتهم ، حين عاودوا غزو غزنه فألحقوا بها الخراب والدمار . وعبثا حاول علاء الدين منكبرتي الاستعانة بسلطنة دهلي المملوكية لموازرتة في وقف الزحف المغولي ، لذلك لم يجد بدا من الهرب إلى إيران . لكن المغول تعقبوه ومن معه من فلول الجيش الخوارزمي حتى ألحقوا به في كردستان<sup>(٢)</sup> وتمكنوا من هزيمته والقضاء على الدولة الخوارزمية عام ٦٢٨ هـ .

على إثر ذلك توجه المغول إلى أرمينية وزحفوا على شمالي العراق وناوشوا جيوش الخلافة العباسية<sup>(٣)</sup> . لكنهم لم يباغتها نظراً لموت جنكيز خان عام ٦٢٤ هـ وأيلولة الزعامة إلى ابنه جغتاي الذي انشغل بإقرار النفوذ المغولي في البلاد المفتوحة . وفي عام ٦٤٣ هـ مات جغتاي وقسمت المملكة المغولية بين أفراد أسرته . وكانت الأجزاء الغربية من نصيب هولاكو الذي توجه إلى بغداد وقضى على الخلافة العباسية عام ٦٥٦ هـ كما هو معروف . وكان ما كان من أمر زحفهم على الشام واصطدامهم بالمماليك وهزيمتهم في معركة عين جالوت التي أوقفت الزحف المغولي على مصر .

وما يعيننا أن إمبراطورية المغول قسمت إلى ممالك أربع ، هي المملكة الإيلخانية في إيران والعراق ، ومملكة القبيلة الذهبية في روسيا ، ومملكة جغتاي في آسيا الوسطى ، وأخيراً المملكة المغولية في الصين<sup>(٤)</sup> .

ولن نهتم إلا بالمملكة الإيلخانية ومملكة جغتاي الواقعتين داخل دار الإسلام . أما المملكة الإيلخانية فلم تترك أثراً يذكر في البنية الإثنية ؛ نظراً لاندماج مغولها في القبائل

IBID, P.235. (١)

IBID, P.11. (٢)

(٣) عصام عبدالرؤف : المرجع السابق : ، ص ١٤٤ .

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

التركمانية التي طبعت المملكة بالطابع التركي وصبغت الحياة الاجتماعية بالطابع البدوي الرعوي<sup>(١)</sup>. لذلك لم يقدر لها أن تستمر أكثر من خمس وسبعين عاما ؛ شكلت العناصر المغولية - التركمانية خلالها عنصراً متعالياً لم يندمج في الوسط السكاني المحلي<sup>(٢)</sup>. وحين انهارت حلت محلها إمارات صغرى بعضها مغولى وبعضها تركمانى وبعضها محلي .

أما مملكة جغتاي ؛ فبرغم استيلائها على أقاليم إسلامية ؛ فكانت أقرب ما تكون إلى الطابع المغولى الصرف بما يتضمنه من حياة البداوة والصبغة العسكرية . ومن أشهر حكامها تيمورلنك الأعرج الذي نشر الذعر والخراب والدمار في آسيا الوسطى والغربية ، فضلا عن بلاد الهند . لكن أحفاده مالبثوا أن احتوتهم الحضارة الفارسية<sup>(٣)</sup> .

هكذا أسفر مسح خريطة العالم الإسلامي إثنيا منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل القرن العاشر الهجري ؛ عن حقيقة جد هامة وهى تعاظم نفوذ العناصر البدوية الرعوية العسكرية التي تعد مسؤولة عن حالة الفوضى السياسية والانتكاسات العسكرية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ؛ وهو ما سنتناوله بعد بالتحليل والدراسة .

### ثانيا : خراب العمران

نم ظاهرة الازدهار العمراني والتنامي الديموجرافي في العالم الإسلامي قبل منتصف القرن الخامس الهجري عن غلبة المد البورجوازي الذي غمره إبان القرن المنصرم . وينفس الرؤية تعزى ظاهرة خراب العمران والتدهور الديموجرافي منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل العاشر إلى سياسة الإقطاعية العسكرية التي رسختها القوى البدوية الطرقدارية .

وعلى ذلك يمكن رصد أسباب هذا التردى الناجم عن سيادة الإقطاعية فيما يلى :

أولا : طبيعة نمط الإنتاج القائم على الاقتصاد الزراعي والرعوي الاكتفائي المنغلق ، وأثره في نقص الموارد المالية بعد فقدان دور الوساطة في حركة التجارة العالمية شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا .

وبديهي أن يتردى الإنتاج الزراعي والرعوي كذلك ؛ الأمر الذي أثر في الموارد المالية للنظم العسكرية الإقطاعية ، وبالتالي فت في قدرتها على الإضطلاع بأعباء التعمير ،

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

(٢) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

وحسبنا أن المدن التي أسست خلال تلك الفترة الطويلة زمنيا وعبر امتداد مكاني شاسع كانت جد محدودة ، بحيث لامجال للمقارنة بينها وبين ما أسس من مدن وموانى ومرافئ خلال القرن السابق .

ثانيا : أن معظم هذه الموارد المالية المحدودة أنفقت على أعباء الحرب سواء في مواجهة الأخطار الخارجية ، أو الحروب الداخلية بين النظم الإقطاعية ، أو للقضاء على الثورات الاجتماعية التي تعاضمت خلال هذا العصر . وإذا كان نظام الإقطاع العسكري قد ابتكر أصلا من أجل إعداد الجيوش وبناء الأساطيل ؛ فإن فساد هذا النظام لم يعف هذه النظم من سداد رواتب الجند وأعطياتهم ، فضلا عن الإنفاق الواسع على المنشآت العسكرية من قلاع وحصون وأسوار ، بالإضافة إلى العتاد والسلاح . ويديهي أن يتم ذلك على حساب المشروعات الإنمائية العمرانية .

ثالثاً : معلوم أن النظم العسكرية التي شهدتها تلك الفترة وصلت إلى السلطة مغالبة وقسراً ؛ ومن ثم افتقدت إلى المشروعية والتأييد الجماهيرى . ولمواجهة تلك المشكلة لجأت إلى الإسراف في تشييد المنشآت الدينية كالمساجد والخوانق والأربطة ، خصوصاً وأن كل هذه العناصر اعتنقت الإسلام مؤخراً على المذهب السني وأن إسلامها كان سطحياً انعكس فهمها له على المبالغة في الشعائر والرسوم ؛ الأمر الذي استنفد الكثير من الموارد المالية المحدودة أصلاً .

رابعاً : أن الكثير من هذه الموارد وظفت لتغطية النفقات الباهظة للأرستقراطية الحاكمة التي عاشت حياة الترف في القصور والقلاع ، واقتنت المزيد من الجوارى والغلمان ، وأجزلت العطاء لفقهاء البلاط والأدباء الرسميين والمهرجين والمغنيين وغيرهم .

لقد كانت مظاهر الأبهة تلك تستنفد الكثير من الأموال العامة التي كانت في الواقع ملكا خاصا للسلطين والأمراء . ولقد لعب مركب النقص الحضاري - إن جاز التعبير - دورا هاما في الإنفاق الترفى المشتط بالنسبة لحكام كانوا في الأصل بدو رعاة ثم أصبحوا سلاطين وأمراء .

خامساً : أفضى مركب النقص الحضاري أيضاً إلى ظاهرة الحروب والاجتياحات الكبرى المنتسمة بالتخريب والتدمير وإزهاق الأرواح « وما ترتب عليها من انتشار المجاعات

والطواعين والأوبئة التي حصدت جموع الحرفيين أو دفعت إلى هجرتهم من إقليم لآخر طلباً للأمان . وقد شكل ذلك نقصاً فادحاً في التقنيين والحرفيين حتى أن بعض الحكام كانوا يجلبون حرفيين من الخارج لتشيد مؤسساتهم الخاصة العسكرية والدينية ؛ وكلها أمور أفضت إلى خراب العمران .

سادساً : تعرض أهل الذمة والفرق الدينية المعارضة للمذهب السني للاضطهاد والتفريم والمصادرة في ظل النظم الإقطاعية العسكرية البدوية . ومعلوم أن هذه العناصر ذات خبرة عالية في مجال النشاط العمراني والإنشائي ؛ الأمر الذي جمد أو قضى على الكثير من الطاقات المنتجة .

تلك إذن العوامل الأساسية التي أفضت إلى خراب العمران ، وكلها كما لاحظنا تشكل مظاهر وأسباب تداخلت فتأثرت وأثرت في الوقت ذاته على تفاقم المسألة الاجتماعية وخلخلت البناء الاجتماعي والطبقي ، كما سنوضح في موضعه في المبحث التالي .

ولسوف نعود إلى معالجة ظاهرة خراب العمران في العالم الإسلامي بأسره على وجه العموم - دون اهتمام بالتفصيلات - في نطاق الدوائر الثلاث التي اقترحناها من قبل لأسباب منهجية تستهدف الوقوف على القسمات العامة المشتركة وتعلل التباينات الإقليمية التي لاثفت البتة في صحة القاعدة العامة .

وبالمثل سنعمل على التسلسل الزمني التاريخي ؛ فنعرض لنشوء وتطور هذه الظاهرة في ظل النظم المتتالية في كل دائرة على حدة . ودون استباق للنتائج ؛ نرى تشابها مذهلاً يصل إلى حد التماثل في شيوع الظاهرة ؛ الأمر الذي يؤكد وحدة الصيرورة التاريخية والحضارية في العالم الإسلامي بأسره . وإذا كان لذلك من تفسير فيمكن في شيوع غمط الإنتاج الإقطاعي العسكري المدجج بالعناصر البدوية التي حكمت العالم الإسلامي خلال الفترة الزمانية الممتدة .

ونوه - أخيراً - بأنه برغم العتمة القائمة التي تلون عالم تلك الفترة ؛ لم تخل من ومضات عابرة لا تخل بالسياق العام لعمومية الظاهرة . ويمكن ردها - في اطمئنان - إلى التواجد الهامشي للقوى البورجوازية التي ظلت تمارس دوراً خافتاً بين الفينة والأخرى ، مفيدة من تضعضع الإقطاعية نفسها خصوصاً في القرون الأخيرة من الفترة موضوع

الدراسة . فقد أسست بعض المدن لأغراض عسكرية أو لتكون حواضر لدول جديدة ، لكن ذلك كان يتم على حساب تخريب مدن أخرى . كما شيدت الكثير من العماثر كالقصور والقلاع والمساجد والخوانق والبيمارستانات ؛ إما لأغراض الحماية أو لمحاولة ترضية الرعايا المتدينين . كما شهدت بعض الأقاليم أحياناً تزايداً ديمجرافياً ؛ لكنه كان عابراً وموقتا ويتم على حساب أقاليم أخرى أصبحت تعاني نقصاً في السكان . ولسوف ننوه بذلك في موضعه من الدراسة التي تحفل أساساً بتبيان أثر الإقطاعية العسكرية في خراب العمران .

ولنبداً برصد الظاهرة في قلب العالم الإسلامى في ظل الفاطميين الأواخر والسلاجقة والأتابكة والأيوبيين والمماليك .

فى العصر الفاطمى الأول ؛ ازدهر العمران نتيجة تعاظم المد البورجوازي . وبانتكاسه بعد خلافة المستنصر - حيث بدأت سيادة الإقطاعية - تحول الحال إلى النقيض . ويعزى ذلك - فى المحل الأول - إلى الصراع المحموم بين الفاطميين الأواخر والسلاجقة . كذا بينهم وبين الصليبيين فى الشام ، بالإضافة إلى صراع الجند داخل الدولة الفاطمية نفسها . وهاك بعض الأمثلة .

حين أغار الصليبيون على القاهرة تدهور عمران الفسطاط بعد أن دمرها الوزير شاور حتى لا تقع فى أيدي الصليبيين . يقول المقرئى<sup>(١)</sup> إنه «أضرم فيها النيران فغدت خراباً يباباً» . ولم يقتصر الخراب على الفسطاط فقط بل امتد إلى القلاع والحصون والرباطات على الحدود المصرية الشامية كما لاحظ ناصر خسرو<sup>(٢)</sup> .

ولعب الجند المتصارع دوراً فى هذا الخراب ؛ سواء فى القاهرة أو الأقاليم . فلما تغلب الجند التركى على الجند السودانى نهب الأخيرون القاهرة وخربوها<sup>(٣)</sup> . كما بثوا الخراب والهلح فى صعيد مصر . ونجم عن ذلك تدهور ديموجرافى اضطر الفاطميون بسببه إلى إعادة تقسيم البلاد إدارياً حيث قسمت مصر إلى ستة وعشرين عملاً بدلاً من سبعين<sup>(٤)</sup> .

واللافت للنظر أن مدناً جديدة لم تؤسس قط لافى مصر ولا فى الشام خلال هذه الحقبة . ويرجع ذلك إلى اهتمام الخلفاء والوزراء العظام بتشديد القصور الخاصة على حساب

(١) الخطط ١ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢) سفرنامه ، ص ٦٣ ، القاهرة ١٩٤٥ .

(٣) آشور : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

الرعايا الذين طالما عانوا من شظف العيش<sup>(١)</sup>. وحرص هؤلاء وأولئك على تحويل قصورهم إلى حصون مدججة بالجند والسلاح طلباً للأمان<sup>(٢)</sup>. وقد أفاض الدارسون في تفصيل حياة البذخ والإسراف التي فشلت آنذاك؛ حتى أن بعضهم كرس مبحثاً خاصاً عن «كنوز الفاطميين»<sup>(٣)</sup> أوضح فيه أن الحديث عنها يحتاج إلى أفراد مجلدات<sup>(٤)</sup>.

تفاقم الخراب في أواخر العصر الفاطمي بعد تولية صلاح الدين الوزارة، ولم تسلم القاهرة من التدمير حين قضى على الخلافة الفاطمية؛ حتى إن ابن جبير<sup>(٥)</sup> وصفها بقوله: «وعلى مقربة منها ظاهرة تدل على عظمة اختطاطها فيما سلف»؛ كناية عما آل إليه حالها من خراب في ظل الأيوبيين.

وفي ذات الوقت شهدت الشام خراباً أفدح من جراء الصراعات الفاطمية - الأتابكية - الصليبية. إذ تحولت بعض المدن إلى معسكرات للجند بعد إجلاء السكان عنها<sup>(٦)</sup>. كما دمر الصليبيون بعض المدن العتيقة كحمص وحماة، وتعرض البعض الآخر - كالموانى - إلى الإحراق من جراء الصراع البحري بين الفاطميين والصليبيين. ناهيك بالتدهور الديموجرافي من جراء المذابح البشرية أو الهجرة من مدينة إلى أخرى، أو من المدن إلى الريف. هذا فضلاً عن الحروب الداخلية بين المتنافسين على السلطة من الأتابكة<sup>(٧)</sup>.

بديهي أن يزداد خراب العمران في مصر والشام في ظل الأيوبيين لأسباب إثنية ومذهبية ودينية. فاعتماد الأيوبيين على الأكراد والأتراك والمماليك في الجيش أفضى إلى صراع بين هذه العناصر جميعاً انعكست آثاره السلبية على أحوال العمران. كما أدى تعاظم الصراع بين الفاطميين والصليبيين إلى ذات النتيجة. ولا يخفى ما فعله الأيوبيون السنة من تدمير المؤسسات الدينية الفاطمية؛ حتى أن الأزهر نفسه تهدمت بعض منشآته واستولى صلاح الدين على الأوقاف المحبوسة على عمارته وصيانته<sup>(٨)</sup>.

ولم تسلم الآثار الفرعونية من عبث صلاح الدين - لأسباب دينية معروفة - ويكفي أنه

(١) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٦٣٣.

(٢) ذكر ابن ميسر أن الأفضل بن بدر الجمالي كان له قصر يضم ثلاثمائة جارية، كل واحدة تقيم في غرفة خاصة. أنظر: تاريخ مصر، ص ٥٨.

(٣) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٤١ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤٥.

(٥) الرحلة، ص ٢٧.

(٦) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٧) المصدر نفسه، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٨) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٣٧.

هدم بعض الأهرامات للإفادة من أحجارها في تأسيس القلعة<sup>(١)</sup>.

لم يكن الخراب قاصراً على القاهرة بل امتد إلى الأقاليم أيضاً حتى ليذكر ابن جبير<sup>(٢)</sup> أنه شاهد مدناً دارسة لا تستحق اسم المدينة .

أما عن الشام ؛ فقد خرب صلاح الدين الكثير من مدنه مثل حمص وبيعلبك وحماه وعسقلان وقنسرين والرملة وطبرية ؛ حتى لا يفيد منها الصليبيون إذا ما استولوا عليها<sup>(٣)</sup> . أما تلك التي وقعت في أيدي الصليبيين فقد قتلوا بعض سكانها وأجلوا البعض الآخر وأقطنوها الوافدين من أوروبا أو من نصارى الشام<sup>(٤)</sup> ؛ وإن أبقوا على بعض الأسرى المسلمين لتسخيرهم في الأعمال الحقةرة<sup>(٥)</sup> . ولعل ذلك كان من أسباب هجرة الكثيرين من سكان الشام إلى مصر خوفاً من بطش الصليبيين<sup>(٦)</sup> ؛ بحيث يمكن القول إن تخريب العمران اقترن بالتدهور الديموجرافي .

وتنسحب نفس الظاهرة على الأقاليم الخاضعة للسلاجقة . وحسبنا حكم أحد الدارسين<sup>(٧)</sup> بأن العصر السلجوقي لم يشهد تأسيس مدينة جديدة واحدة .

بل عم الخراب معظم مدن العراق والشام من جراء الحروب الخارجية والداخلية ، فقد تدهورت مدن الكوفة والبصرة وواسط والأببار . وقد وصف ابن جبير<sup>(٨)</sup> الكوفة بقوله «استولى الخراب على أكثرها ، فالغامر منها أكثر من العامر» . وعن بغداد يقول<sup>(٩)</sup> : «ذهب أثر رسمها ولم يبق منها إلا شهير اسمها . . . فهي كالطلل الدارس والأثر الطامس» .

وبالمثل حل الخراب بالكثير من مدن الشام في عصر السلاجقة بشهادة ابن جبير<sup>(١٠)</sup> الذي ذكر أن قنسرين «خربت وعادت كأن لم تكن بالأمس فلم يبق إلا آثارها الدارسة

(١) المقرئزي : خطط : ٢ : ٣٤٨ ، جاستون فيت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ص ٥٥ ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٢) الرحلة : ٥٦ .

(٣) قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، ص ٢٠٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .

(٧) آشنتور : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٨) الرحلة : ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٩) ابن جبير : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .



وصوقها الطامسة». ويقول عن حماة<sup>(١)</sup>: «مدينة غير فسيحة الغناء ولا رائحة الفناء، أقطارها مضمومة وديارها مركومة». وعن حمص يقول<sup>(٢)</sup>: «إنها موضوعة في بسيط من الأرض أفيح أغبر لاماء ولا شجر ولا ظل ولا ثمر».

وفي القطرين معا أفضت الحروب وتردي الأحوال الاقتصادية إلى تدهور ديموجرافي تفاقم من جراء إهمال الخدمات الصحية<sup>(٣)</sup>. إذ نعلم - على سبيل المثال - أن سكان دمشق البالغين نصف مليون نسمة صاروا في ظل السلاجقة نصف هذا الرقم، وأن مدينة حلب التي كانت عامرة لم يتعد سكانها بضعة آلاف<sup>(٤)</sup>.

وامتد الخراب إلى شبه الجزيرة العربية لغلبة الطابع البدوي على سكانها، وبعد أن أصبحت شبه معزولة عن دار الخلافة. لذلك استشرت حمى الصراعات القبلية بين التجمعات السكانية في منطقة الخليج، خصوصاً بعد تقلص نشاطها التجاري نتيجة أعمال القرصنة التي شنّها حكام جزيرة قيس؛ فامتد عبثهم بالسواحل المطلّة على الخليج حتى تخرب معظمها<sup>(٥)</sup>. كذلك غصت الطرق بمناسر اللصوص حتى أن قبائل برمته احترفت قطع الطرق وامتد خطرهما إلى جنوبي العراق. ذكر ابن بطوطة<sup>(٦)</sup> أن مدينة الكوفة «استولى عليها الخراب بسبب أيدي العدوان التي امتدت إليها وفسادها من عرب خفاجة المجاورين لها».

كما لاحظ ابن بطوطة عبث القبائل البدوية ببلاد الحجاز إلى حد تهديد طرق الحجيج إليها من الشام ومصر دون أن يحرك الأيوبيون ساكناً. وقد لعب عرب بنى سليم دوراً بارزاً في هذا الصدد مالمبث أن امتد إلى مصر بعد هجرة الكثير من قبائلهم إليها<sup>(٧)</sup>.

واستمر هذا الدور في مصر المملوكية. فبرغم تجنيد السلاطين عدة حملات لفل شوكة الأعراب، إلا أن إغاراتهم شملت الحواضر والأرياف سواء بسواء.

وإذا كان العصر المملوكي قد شهد نشاطاً عمرانياً متنامياً؛ فقد اقتصر على المؤسسات

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٣) آشتور: المرجع السابق، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٠، ٢٨١.

(٥) ابن بطوطة: المرجع، ص ٢٦٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٧) السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، ص ٥٨٠، الإسكندرية ١٩٨٢.

السلطانية كالقصور الفخمة ، والدينية كالمساجد ، والحربية كالقلاع والحصون<sup>(١)</sup> . وكذلك اقتصر العمران على القاهرة وحدها ، ولم تشهد الأقاليم إلا تأسيس الخوانق والأربطة<sup>(٢)</sup> .

وحسبنا أن مصر لم تختط بها مدن جديدة في هذا العصر .

وبالمثل واكب تدهور العمران تدهوراً ديموجرافياً تعاضم بسبب المجاعات وما صاحبها من أوبئة وطواعين . ولسنا في حاجة للاستطراد في هذا الصدد ؛ فقد أفرد بعض الدارسين فصلاً عن هذه الظاهرة في عصر المماليك البحرية<sup>(٣)</sup> . كما عالج المقرئ<sup>(٤)</sup> ظاهرة القحط والمجاعات والطواعين والأوبئة في مصر على عهد الجراكسة بما يغني عن البيان .

هكذا شهدت بلاد الشرق الأدنى تفاقم الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي التي امتدت إلى الغرب الإسلامي خلال الحقبة ذاتها . فقد كتب موريس لومبار<sup>(٥)</sup> - في عجالة - عن تدهور الحواضر القديمة في المغرب كالقيروان وفاس وقلعة بني حماد . كما أكد جواتياين<sup>(٦)</sup> - استناداً إلى وثائق الجنيزة - نفس المقولة . لكننا نرى أن الخراب كان أشمل من ذلك وأفدح . ولا سبيل لتبنيانه وتعليقه إلا بالرصد الدقيق والشامل للظاهرة في سائر أقاليم الغرب الإسلامي في ظل الزيريين والمرابطيين والموحدين والمرينيين والزيانيين والحفصيين .

بدءاً نرى أن الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي إبان حكم هذه الدول كانا نتيجة انتكاسة الصحوة البورجوازية التي شهدتها القرن السابق ، وقيام نظم إقطاعية بدوية قبلية على أنقاضها . وقد مهدت الاجتياحات الأعرابية التي غمرت بلاد المغرب ونشرت الخراب والدمار في الحضر والوبر ؛ لظهور هذه النظم الإقطاعية التي زادت الطين بلة كما يقال . كذلك أدت الإغارات الأوروبية البحرية من قبل نصارى الأندلس والنورمان والبرتغاليين

(١) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ١ ، ص ٣٥٤ ، القاهرة ١٩٢٣ .

(٣) أنظر : حياة ناصر الحجي : دراسات في تاريخ سلاطين المماليك في مصر والشام ، ص ٣٨٧ ، وما بعدها ، الكويت ١٩٨٦ .

(٤) أنظر : إغاثة الأمة ، ص ٧ - ٤٠ ، القاهرة ١٩٤٠ .

(٥) الإسلام في عظمته الأولى ، ص ٢٠٤ .

(٦) أورد جواتياين نص خطاب من يهودى قيروانى متزوج من أسرة يهودية مصرية يخبرها فيه بعزمه على الرحيل إلى مصر «لأن الغرب كله ماعاد يساوي شيئاً البتة» . كما أورد وثيقة أخرى يقول فيها أحد يهود القيروان بأنها غدت «مدينة ضعيفة وفقيرة» ، «وإذا وصلتها بضائع ؛ فإنها لا تباع» . وأورد وثيقة ثالثة عن زعيم اليهود بشمالى أفريقيا الذى بعث برسالة إلى صديق له وشريك فى أعماله بالقاهرة يطلب منه «مساعدته فى الرحيل عن بلاد المغرب» . أنظر : دراسات فى التاريخ الإسلامى والنظم الإسلامية ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

والأسبان إلى مزيد من تفاقم تلك الظاهرة .

شهدت الأندلس في عصر ملوك الطوائف حروباً مدمرة اتخذ بعضها صورة التعصب الديني من قبل نصارى الأندلس الذين بدأوا حركة «الاسترداد» وتمكنوا من انتزاع الكثير من مدن وأقاليم دويلات الطوائف ، فضلاً عن تخريب وقتل وأسر أعداد غفيرة من المسلمين في المدن والأقاليم الأخرى . كما أدى الصراع بين ملوك الطوائف إلى حروب أهلكت الحرث والنسل وأسهمت في تخريب العمران وإنقاص أعداد السكان<sup>(١)</sup> . وبديهي أن يتعاضم الخطب بعد وقوع الأندلس تحت حكم المرابطين والموحدين . وحسبنا ما جرى من استيلاء الفونس السادس على سرقسطة وكتندة وغيرهما من المدن ، ونجاح السيد القمبيطور في انتزاع معظم مدن وأقاليم شرقي الأندلس إبان الوجود المرابطي .

ولم يستطع الموحدون ومن بعدهم المرينيون وقف الزحف النصراني في الأندلس ؛ بدليل نجاح نصارى الأندلس في استرداد شبه الجزيرة الأيبيرية باستثناء مملكة غرناطة التي مالبثت أن سقطت هي الأخرى وفقد المسلمون الأندلس منذ ذلك الحين . وعولت محاكم التفتيش على سفك دماء معظم المسلمين وتهجير من بقي منهم إلى شمالي أفريقيا .

أما المغرب ؛ فقد شهد اجتياح الأعراب من بنى هلال وسليم وزغبة في القرن الخامس . وليس أدل على دورهم التخريبي من قول ابن خلدون<sup>(٢)</sup> «لقد عم ضررهم وأحرق البلاد والدولة شررهم» . ولنحاول تعقب مسيرتهم التخريبية من مصر إلى حدود المغرب الأقصى .

لما وصل الأعراب برقة وجدوها خاوية على عروشها ؛ لأن المعز بن باديس الصنهاجي كان قد أئخن في سكانها الزناتيين<sup>(٣)</sup> .

ومن برقة اتجه الغزاة إلى المغرب الأدنى مخربين سائر المدن والمزارع في طريقهم ؛ فحل الخراب بالمدينة الحمراء وأجدايبه وأسمره وسرت ، «وانتشروا كالجراد لايمرون على شئ إلا أتوا عليه»<sup>(٤)</sup> .

(١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٥ .

(٢) المعبر : ٦ : ٣٠٠ .

(٣) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨١ .

(٤) ابن خلدون : المعبر : ٦ : ٣١ .

وفى أفريقية استولوا على رقاده وخربوها<sup>(١)</sup>، كما دمروا القيروان ونواحيها<sup>(٢)</sup>. وانتهاز الجند السوداني في جيش ابن باديس الفرصة فخرّبوا بدورهم مدينة صبرة<sup>(٣)</sup>، ولأقت مدن باجة وقابس وتونس وبونه نفس المصير على يد جحافل الأعراب الذين أتوا على عمران أفريقية<sup>(٤)</sup> وقد زار صاحب كتاب الاستبصار<sup>(٥)</sup> مدينة قفصة فوجدها أطلالا بعد سقوطها في يد الأعراب .

توجه الغزاة بعد ذلك إلى بلاد المغرب الأوسط ؛ فدمروا سائر المدن والقرى على طول الطريق بين القيروان وقلعة بني حماد<sup>(٦)</sup>. إذ خربوا مدن المسيلة وطبنة وقسنطينة وقلعة بني حماد<sup>(٧)</sup>، واستمر زحفهم حتى مشارف المغرب الأقصى .

وعلى ذلك تسقط دعاوى بعض الدارسين<sup>(٨)</sup> الذين حاولوا دفع الاتهام عن الأعراب في تخريب العمران ببلاد المغرب . وحسبنا إثبات ما ذكره ابن خلدون<sup>(٩)</sup> في هذا الصدد ؛ حيث قال : « لما جاز بنو هلال وبنو سليم إلى إفريقية والمغرب ؛ عادت بسائطها خرابا كلها بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمراناً ؛ تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتمائيل البناء وشواهد القرى والمدن » .

وليس أدل على خراب العمران من أن بلاد المغرب التي شهدت تأسيس عدد كبير من المدن والمرافق منذ الفتح وحتى القرن الخامس الهجري ؛ لم تؤسس فيها إلا مدينة واحدة خلال النصف الثاني من هذا القرن وهى مدينة بجاية التي اختطها أحد أمراء بني حماد لأغراض عسكرية بحتة<sup>(١٠)</sup> .

أما عن دور النورمان في تخريب سواحل بلاد المغرب ؛ فكانت إغاراتهم رد فعل لإغارات أسطول الزيريين على شواطئ صقلية وجنوبي إيطاليا . لذلك لم يدخر النورمان وسعا في شن إغارات تخريرية على جربة عام ٥٣١ هـ وسفاقس عام ٥٣٨ هـ وبونه

(١) ابن عذارى : ١ : ١٢٥ .

(٢) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

(٣) ابن عذارى : ١ : ٤٢٢ .

(٤) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

(٥) مجهول : ص ١٥٤ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٧) Marçais, G: *La Berberie Musulmane et L' Orient* , P. P. 208 - 214 , Paris, 1946. (٧)

(٨) أنظر : مصطفى أبو ضيف أحمد : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٩) المقدمة ، ١٥٠ .

(١٠) كتاب الاستبصار ، ص ١٢٩ .

والمهدية عام ٥٤٣هـ وأخيراً زويلة عام ٥٥٢هـ<sup>(١)</sup>. بل لم يتورع النورمان عن انتزاع مدن هامة في أفريقية مثل سوسة وطرابلس والمهدية التي ظلت تحت قبضتهم حتى أجلاهم الموحدون<sup>(٢)</sup>.

وبالمثل استولى البرتغاليون على سبتة عام ٨١٨هـ وكذلك أصيلا وآسفى وأزمور وطنجة في عهد المرينيين<sup>(٣)</sup>. كما شن الإسبان إغارات تخريرية على سواحل المغرب الأوسط عام ٩١٠هـ وتمكنوا من الاستيلاء على وهران عام ٩١٤هـ<sup>(٤)</sup>.

أسهمت الحروب الداخلية بين القوى الإسلامية في المغرب بدور مماثل في التخریب العمراني والتدهور الديموجرافي. فقد سبقت الإشارة إلى اثنان الزيريين من صنهاجة في سكان برقة الزناتيين. كما خرب بنو غانية المرابطين بجاية وقسنطينة وبلاد الجريد نكاية في الموحدين<sup>(٥)</sup>. وقبل ذلك تمكن الثوار المنتزون على المرابطين من تخریب مدينة قصر الفلوس التي كانت ميناء بحرياً مزدحماً من قبل<sup>(٦)</sup>. ولا يخفى تخریب المرابطين ديار بور غواطة في إقليم تامسنا الخصب<sup>(٧)</sup>.

حقيقة أن المرابطين اختطوا مدينة مراکش؛ لكن ذلك تم على حساب عمران سجلماسة وتارودانت، كما أسسوا مدينة مكناس التي استقطبت دور ومكانة مدينة فاس العتيقة. لذلك لامحل لتصديق بعض الأحكام التي تشيد بدور المرابطين في ازدهار العمران. إذ اقتصر دورهم في هذا الصدد على المنشآت الحربية والدينية. فقد شيدوا حصن تاسغيموت لأغراض عسكرية بحتة<sup>(٨)</sup>، كما شيدوا بعض المساجد في فاس وتلمسان ومراكش<sup>(٩)</sup>.

أما الموحدون؛ فقد اختطوا بعض المدن لأغراض عسكرية كمدينة تازا التي كانت بمثابة ثغر حربي لإحكام الصلة بين المغربين الأقصى والأوسط<sup>(١٠)</sup>. ومدينة الرباط التي أسست

(١) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق، ص ٥٨٦.

(٢) ابن الأثير ٩: ١٨ - ٢٢.

(٣) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق، ص ٧٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٨٩.

(٥) المراكشي: المعجب: ١٩٥، كتاب الاستبصار: ١٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٧) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق، ص ٦٦٠.

(٨) Terrasse, H: L'Art Hispano - Mauresque, P. 226, Paris, 1932.

(٩) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق، ص ٦٦٦.

(١٠) عبد الله علام: المرجع السابق، ص ٣٧٩.

لتكون معسكراً لانطلاق الجيوش الموحدية نحو الأندلس لذلك سميت رباط الفتح<sup>(١)</sup>.  
ولنفس الهدف جرى اختطاط مدينة جبل طارق<sup>(٢)</sup>.

ولأغراض دعائية؛ اهتموا بالمنشآت الدينية، كجامع الموحدين بتازا، وجامع تينملل،  
وجامع الكتبية بمراكش وجامع حسان بالرباط<sup>(٣)</sup>.

لذلك حق للمؤرخ لورتورنو<sup>(٤)</sup> القول بأن «معظم مدن المغرب الأوسط والأقصى  
أصابها الخراب خلال الصراع بين المرابطين والموحدين». ومهما قيل عن عمارة المغرب في  
العصرين معاً فقد كانت مجرد مظهر خارجي، وتحت هذا المظهر كانت تكمن حقيقة  
مختلفة تماماً<sup>(٥)</sup>، وهي أن الدولتين لم تؤثر إيجابياً في المجتمع المغربي الأندلسي نظراً لتعصب  
المرابطين لقبائل صنهاجة اللثام، والموحدين لقبائل مصمودة بحيث عاشت سائر قبائل  
البربر آنذاك حياة البؤس والشقاء في ظل تلك السخائم القبلية التي طبعت المجتمع  
بالبداءة<sup>(٦)</sup>.

وقد احتدت النزعات القبلية واستشرت البداءة في ظل الدول التي ورثت إمبراطورية  
الموحدين. وحسبنا ماثير من صراع قبلي بين بطون قبائل زناته التي أسست دولة بني مرين  
ودولة بني عبد الواد، ثم ماجرى من صراع بين الآخرين وبين بني حفص. ذلك الصراع  
الذي أفضى إلى مزيد من خراب العمران. فمثلاً خربت تلمسان إبان الصراع بين بني حفص  
وبني زيان<sup>(٧)</sup>.

ولم تؤسس مدن جديدة خلال حكم الدول الثلاث باستثناء مدينة الدار البيضاء التي  
أصبحت حاضرة للمرينيين<sup>(٨)</sup>.

شهدت أقاليم المشرق الإسلامي تفاقم ظاهرة الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي؛  
نظراً للصراعات بين العناصر والشعوب الرعوية الاستبسية في آسيا الوسطى من أجل  
تأسيس كيانات سياسية ذات طابع توسعي. وحسبنا أن بعض هذه الكيانات رنت إلى بسط

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٤.

(٣) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق ص ٧٦٣.

(٤) حركة الموحدين في المغرب، ص ١١٢.

(٥) المصدر نفسه، ١٢٢.

(٦) نفس المرجع والصفحة.

(٧) السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق، ص ٧٨٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٨٤.

سيطرتها على أقاليم غربي آسيا .

لذلك اتسمت الحروب بين تلك الكيانات السياسية في بلاد التركستان والهند - والتي امتدت إلى إيران والعراق والشام وآسيا الصغرى - بالضراوة والعنف والإسراف في سفك الدماء وتخريب المدن والمزارع . ونكتفي بإيراد بعض الأمثلة الدالة في هذا الصدد .

لما انتزع الغوريون غزنة من الغزنويين الأواخر ، أحرقوا المدينة ونهبوها . يقول أحد الدارسين<sup>(١)</sup> - نقلا عن شاهد عيان - «أحرقت غزنة ونهبت وخربت ، ودام القتل سبعة أيام حتى قيل بأن الرحمة هربت من وجه الأرض وحلت أرواح الشياطين في صدور الرجال» . وحسبنا أن السلطان علاء الدين حسن الغورى الذي أحرق غزنة لقب بلقب «جهاننور» ويعني «محرق العالم» . لقد أمعن هذا السفاح في هدم المنشآت الغزنوية الفخمة فضلاً عن المدارس والمكتبات ، ولم يتورع عن إحراق المساجد .

أما عن فظائع الاجتياحات المغولية ؛ فحدث ولا حرج . إذ نعلم أن جنكيز خان دمر مدينة أترار تدميراً كاملاً عام ٦١٦ هـ وقتل جميع سكانها<sup>(٢)</sup> . ولاقت مدينة خوارزم ذات المصير ؛ حيث جرى إحراقها وإجراء مياه نهر جيحون في دروبها وأعمال السيف في جميع أهلها ؛ فغدت خراباً ياباً<sup>(٣)</sup> .

أما غزنة ؛ فقد أجهز المغول على سائر سكانها بعد أن سويت بالأرض<sup>(٤)</sup> . وعلى طول الطريق من آسيا الوسطى إلى بلاد الشام أحرق المغول ودمروا سائر المدن والقرى وأزهقوا الأرواح بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل ولا من بعد<sup>(٥)</sup> .

وقد كشفت رحلة ابن بطوطة عن هذا الخراب والدمار الذي رأى آثاره رأي العيان . لذلك نكتفي بإثبات ما ذكره في هذا الصدد .

يقول ابن بطوطة<sup>(٦)</sup> عن سمرقند التي كانت مزدهرة بالعمائر غاصة بالسكان : « . . . دثر أكثر ذلك ، وكذلك المدينة خرب كثير منها ، فلا سور لها ولا أبواب» . أما ترمذ

(١) أنظر : توفيق لقبابى : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) عصام عبد الرووف : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

(٤) النسوى : سيرة السلطان جلال الدين منكبرى ، ص ١٥٨ . القاهرة ١٩٥٣ .

(٥) آشتر : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٦) الرحلة ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

فقد حولها جنكيز خان إلى أطلال ، وقد خلت من السكان إلا في بعض الزوايا التي يقطنها المتصوفة<sup>(١)</sup> .

وفى خراسان ، وجد ابن بطوطة مدينة بلخ «خاوية على عروشها ، غير عامرة . حتى مساجدها خربها جنكيز خان اللعين»<sup>(٢)</sup> .

أما العراق ؛ فقد رثاها أحد الشعراء مترحماً على أمجادها التليدة<sup>(٣)</sup> . وبالمثل خربت الكوفة وكربلاء والقادسية وعقبراء وحسن كيفا والموصل<sup>(٤)</sup> . وحل الخراب بسامرا «فلم يبق منها إلا القليل»<sup>(٥)</sup> . كما أن جزيرة ابن عمر «أكثرها خراب»<sup>(٦)</sup> .

وفى الشام ؛ ذكر ابن بطوطة أن مدينة نصيبين «خرب أكثرها»<sup>(٧)</sup> . كما لاحظ أن مدينة دارا «خراب لاعماره فيها»<sup>(٨)</sup> .

وامتد الخراب إلى بلاد التركمان التي لاحظ ابن بطوطة<sup>(٩)</sup> أنها تغص بالخوانق والتكايا لسكنى الزهاد ؛ كدليل على استئراء نزعات التشاؤم والزهد من جراء فظائع المغول . كما لاحظ أن أطلال المدن والقرى لم تسلم من إغارات قطاع الطرق<sup>(١٠)</sup> . ناهيك بتفشي الفتن الطائفية والسخائم العنصرية إلى أسهمت في تفاقم ظاهرة التدهور العمراني والديموجرافي . مصداق ذلك أن مدينة أرزل الروم «خرب أكثرها بسبب فتن وقعت بين طائفتين من التركمان بها»<sup>(١١)</sup> .

وعن مظاهر الخراب في الهند التي عاينها ابن بطوطة حين زارها في عهد السلطان محمد شاه ؛ نكفي بما ذكره عن تخريب دهلي وذبح أهلها على يد هذا السلطان السفاح حيث قال : «فلما دخلناها وجدناها خالية ليس بها إلا قليل عمارة»<sup>(١٢)</sup> . ومعلوم أنها كانت

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

(٣) قال الشاعر : انظر : ابن بطوطة : ص ٢١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، ص ١٨٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٨) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٧٥ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ . قيل إن السلطان محمد شاه صعد إلى قصره ، فنظر إلى المدينة وليس بها نار ولا دخان ولا سراج ، فقال : «الآن طاب قلبى وتهدن خاطرى» . ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .



حاضرة الهند الإسلامية إبان حكم سلاطين المماليك . وليس أدل على تفشي المجاعات والأوبئة مما لاحظته ابن بطوطة عن إقبال السكان على أكل الجيف العفنة ولحوم الآدميين في بعض الأحيان<sup>(١)</sup> .

هكذا تشي هذه الصور المفزعة - وغيرها - بخراب العمران وتدهور السكان في العالم الإسلامي برمته ؛ نتيجة هيمنة النظم الإقطاعية البدوية العسكرية التي أسفرت - ضمن ما أسفرت - عن تداخل البناء الطبقي ، وهو ما سنوضحه في المبحث التالي .

### ثالثاً : تداخل البناء الطبقي

معلوم أن البناء الطبقي يتشكل وفقاً للأساس الاقتصادي ، حيث تصاغ الطبقات حسب نوعية نمط الإنتاج السائد والأنماط المهمشة الأخرى ؛ بحيث تغدو حيازة الثروة معياراً لتحديد الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، ومن ثم تسقط كل الدعاوى التي تعتمد الدين أو المذهب أو الإثنية أو غيرها حجر الزاوية في دراسة البناء الطبقي ؛ وإن كان من الواجب الاعتراف ببعض فعاليتها خصوصاً في المجتمعات ذات السمة الإقطاعية .

وبالمثل لاعتبرة بمقولات بعض القدامى والمحدثين الذين يرفضون الاعتراف أصلاً بوجود الطبقات - حسب معيار حيازة الثروة - في المجتمعات الإسلامية على أساس أن «الناس أمة واحدة سامعة ساكنة»<sup>(٢)</sup> ؛ وبالتالي تحول «الأخوة الإسلامية» دون ظهور الطبقات<sup>(٣)</sup> .

ولعل ذلك - وغيره - كان من أسباب ضبابية الرؤية التي عوقت جهود المهتمين بدراسة التاريخ الاجتماعي للعالم الإسلامي الوسيط .

فإذا كان البعض قد فطن إلى أهمية اعتبار معيار الثروة أساساً لتحديد الطبقات ؛ إلا أن معظمهم لم يوفق في تصنيفها وتحديد شرائحها تحديداً دقيقاً ؛ نظراً لاستنادهم إلى تصنيفات القدامى . فقد تحدث البعض مثلاً عما سمي بطبقة الكتاب أو طبقة العسكر أو طبقة المعممين ؛ في حين أنها كانت مجرد شرائح في الطبقة الأرستقراطية أو الطبقة الوسطى أو طبقة العوام<sup>(٤)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٢) أنظر ابن عذاري : ٢ : ١٩٧ .

(٣) عن هذه الإشكالية والتوفيق في حللتها ، راجع : أحمد الطاهري : عامة قرطبة في عصر الخلافة ، ص ١٦٠ ، الرباط ١٩٨٩ .

(٤) أنظر : كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

كذلك اختزل بعض الدراسين التشكيلة الطبقية في بعض المجتمعات الإسلامية إلى طبقتين فقط هما طبقة الحكام وطبقة الرعية<sup>(١)</sup>؛ على أساس أن «الطبقة تتحدد فضلاً عن مدى ثرائها بعلاقاتها مع السلطان من ناحية والرعية من ناحية أخرى»، ولما كانت الطبقة الوسطى معارضة للسلطة - حسب تصورهم - لذلك فهي تندرج فيما أسموه بطبقة الرعية<sup>(٢)</sup>.

وليس أدل على خطأ هذا التصنيف من أن الطبقة الوسطى - رغم هزلها - لم تكن في غالب الأحيان إلامالئة وموالية للسلطة، كما سنوضح في موضعه من الدراسة. كما أن مفهوم الرعية مفهوم فضفاض؛ ولسوف يثبت البحث توزعها بين الطبقات الثلاث.

وربما كان بعض القدماء من المؤرخين أقرب إلى الصواب حين اعتمدوا معيار الثروة أساساً للتصنيف الطبقي من ناحية، وحين نجحوا في تعديد الشرائح الاجتماعية التي تندرج في الطبقات الثلاث من ناحية أخرى. هذا على الرغم من الإخفاق في التحديد القاطع لهذه الطبقات، كذا اعتبار بعض الشرائح طبقات في ذاتها.

يصدق ذلك على تصنيف المقرئ<sup>(٣)</sup> الذي بمقتضاه قسم المجتمع إلى سبع طبقات هي: «أهل الدولة من الحكام، وأهل اليسار من التجار، وأولوا النعمة من ذوي الرفاهية والباعة من التجار والسوقة، ثم أهل الفلاح ثم الفقراء، ثم أرباب الصنائع والمهن، وأخيراً ذوي الحاجة والمسكنة».

والصواب أن الطبقة العليا تتمثل فيما أسماه المقرئ «بأهل الدولة من الحكام»، فضلاً عن شرائح أخرى سوف نحددها فيما بعد. أما الطبقة الوسطى فتضم - في نظرنا - ما وصفه المقرئ «بأهل اليسار من التجار وأولوا النعمة من ذوي الرفاهية»، بالإضافة إلى «أرباب الصنائع والمهن»، فضلاً عن شرائح أخرى سنحددها أيضاً فيما بعد. بينما يندرج في طبقة العامة ما أسماه «بالباعة من التجار والسوقة وأهل الفلاح» «الفقراء» و«ذوي الحاجة والمسكنة» الذين يمثلون مجرد شرائح في طبقة العوام التي تضم شرائح أخرى سوف نحددها فيما بعد.

وقد فطن السبكي<sup>(٤)</sup> إلى خطأ المقرئ حين جعل الشرائح طبقات، ولجأ إلى تقسيم

(١) أنظر: قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ١٦، القاهرة ١٩٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣) أنظر: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٧٢، ٧٣، القاهرة ١٩٥٥.

(٤) أنظر: معبد النعم ومبيد النقم، ص ١٤٣ وما بعدها، القاهرة ١٣١٧ هـ.

المجتمع إلى ثلاث طبقات هي : «الطبقة العليا ، وأرباب الحرف ، ثم العوام» دون أن يوضح الشرائح التي تحتويها كل من هذه الطبقات الثلاث .

وربما كان تصنيف جماعة إخوان الصفا موضعاً لبعض هذه الشرائح ؛ حين ذهبوا إلى «أن الناس أصناف وطبقات ؛ منهم أرباب الصنائع والحرف والعمارات والأملك ، ومنهم الملوك والسلاطين والأجناد وأرباب السياسات ، ومنهم المتصرفون والخدامون والمتعيشون يوماً بيوم ، ومنهم الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ ، ومنهم أهل العلم والدين»<sup>(١)</sup> .

وفقاً لهذا التصنيف يبرز معيار حيازة الثروة كأساس لتحديد الفوارق بين الطبقات في وضوح شديد ؛ وإن عابه التسبيق بالطبقة الوسطى ثم التثنية بالطبقة العليا على الرغم من هزال الطبقة الوسطى ؛ خصوصاً في عصر إخوان الصفا . كذلك حين جعل من أهل العلم والدين طبقة بعينها بينما كانوا ضمن شرائح الطبقة العليا والوسطى كما سنوضح فيما بعد . وأخيراً انطوى هذا التصنيف على خطأ آخر ؛ إذ جعل من شريحتي طبقة العوام طبقتين مستقلتين .

برغم ذلك نلتمس العذر للمؤرخين القدامى ؛ لأن تحديد المفهوم العلمي الدقيق لمصطلح الطبقة لم يتسن إلا في العصور الحديثة ، وحسبهم التوفيق في الوقوف على حقيقة هامة - لم يفتن إليها المحدثون - وهي أن تحديد الطبقات يتم وفقاً لمعيار حيازة الثروة . كذا التوفيق في حصر الكثير من الشرائح التي تندرج تحت كل طبقة منها .

تأسيساً على ذلك نرى أن البناء الطبقي في العالم الإسلامي إبان سيادة الإقطاعية منذ منتصف القرن الخامس الهجري كان واضح المعالم ؛ ذلك لأن «المجتمع الإقطاعي مجتمع جامد طبقي البنيان» على حد قول بعض الدارسين الثقات<sup>(٢)</sup> . إذ في مثل هذا المجتمع تبلور البنى الطبقيّة وتترسخ وتظهر الفوارق بين الطبقات بشكل قاطع ومحدد .

وعلى ذلك يمكن أن نرصد - دون عناء - الطبقات الثلاث ؛ العليا والوسطى والدنيا ، كما يمكن تحديد شرائح كل منها تحديداً قاطعاً ، كذا تبين وزنها الاجتماعي ودورها التاريخي ؛ وهو ما نعرض له بالشرح والتحليل .

(١) أنظر: الرسائل ، ج ١ ، ص ٢٤٨ ، مصر ١٣٥٧ هـ .

(٢) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

### (١) الطبقة الأرستقراطية :

تتكون هذه الطبقة من عدة شرائح هي :

(١) رجال السلطة من الحكام والأمراء والوزراء والكتاب وقادة الجيش ، فضلاً عن شيوخ القبائل في دول الغرب الإسلامي .

(٢) فقهاء السلطة الذين يبررون لمشروعيتها والذين غالباً ما كانوا يتقلدون مناصب القضاء والإفتاء وغيرها من المناصب الدينية .

(٣) الأشراف الذين تمتعوا بمكانة أدبية وروحية لانتماهم إلى البيت النبوي .

فيما يتعلق بالشريحة الأولى ؛ نلاحظ أنها اختصت في هذا العصر بسمات سلبية كضيق الأفق وضالة الخبرات السياسية ، فضلاً عن الفهم السطحي والمحافظ للدين ، كذا خشونة الطبع والقسوة المستمدة من طبيعتها البدوية . لذلك أفلست سياسياً وإدارياً وعسكرياً وأظهرت عجزاً كبيراً في المجال الاقتصادي . وعلى الصعيد الاجتماعي عاشت حياة البذخ والترف وأحييت النعرات العرقية والنزعات الطائفية ، كما أجهضت النهضة العلمية والفكرية لتكرس الغيبة والنصية والخرافة<sup>(١)</sup> .

ففي الدولة الفاطمية - بعد خلافة المستنصر - كانت هذه الشريحة مسؤولة عن تقلصها وتداعيتها نتيجة عجز الخلفاء وهيمنة «الوزراء العظام» على مقدرات الحكم والسياسة . وقد نجم عن ذلك هزائم برية وبحرية حتى لقد اقتصر حكم الفاطميين الأواخر على مصر وبعض أقاليم الشام ، بعد استقلال الزيريين بأفريقية ، ونجاح الصليبيين في تكوين أربع إمارات في الشام ، وتدهور النفوذ الفاطمي في اليمن . كما كانت هذه الشريحة مسؤولة عن إذكاء حرب العصبية بين الترك والسودان والمغاربة والأرمن . كذا عن الفتن الطائفية بعد انشقاق المذهب الإسماعيلي إلى نزارية ومستعلية ودروز ، وظهور الهرطقات والبدع ، واضطهاد أهل الذمة ؛ خصوصاً إبان الأزمات والنوازل الاقتصادية التي اجتاحت مصر خلال هذا العصر .

برغم ذلك عاشت هذه الشريحة حياة البذخ والترف ، وحسبنا ما ذكر عن كنوز الفاطميين من الطرف والجواهر والذهب والسياب والأثاث التي أفاض المؤرخون في وصفها<sup>(٢)</sup> . وبالمثل احتذي الوزراء والقواد ورؤساء الدواوين حذو الخلفاء ونافسوهم في

(١) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) ابن ميسر : المرجع السابق ص ٤٢ .

الإسراف في المباحج الدنيوية والمتع الحسية<sup>(١)</sup> .

أما السلاجقة ؛ فقد أفضى فساد شريعة الحكام إلى تجزئة إمبراطوريتهم من جراء الصراع على السلطة بين أفراد البيت السلجوقي ؛ ذلك الصراع الذي أججه الوزراء وقادة العسكر ، وأسفر - ضمن ما أسفر - عن سلسلة من الهزائم العسكرية التي مهدت لانتزاع الصليبيين معظم بلاد الشام واجتياح الموجات البدوية الآسيوية التي أسقطت دولتهم في النهاية .

وفي ظل الحكم السلجوقي السني ؛ حاز الخلفاء العباسيون الإقطاعات ونافسوا السلاطين حياة البذخ والمجون<sup>(٢)</sup> ، وتناول بعضهم لاسترداد نفوذهم السياسي المفقود متتهزين غرق السلاطين في المتع الحسية<sup>(٣)</sup> . ويرى بعض المؤرخين أن هذه الظاهرة المشينة استشرت في المجتمع السلجوقي ؛ حتى أن بعض السلاطين والوزراء والقواد أصيبوا من جرائمها بالعقم وعدم الإنجاب<sup>(٤)</sup> كما مات بعضهم في أوج الشباب<sup>(٥)</sup> .

كما انتهز البعض من الوزراء والأمراء وقادة العسكر الفرصة فتناولوا على الخلفاء والسلاطين<sup>(٦)</sup> ، ولعب « الأمراء المماليك » الذين استجلبهم الخلفاء العباسيون دوراً مشيناً في هذا الصدد ، كان من أسباب ضعف الخلافة والسلطنة في آن ، وأدى إلى سقوط الخلافة العباسية والامبراطورية السلجوقية .

وفي ظل السلاجقة ؛ جرى إحياء المذهب الأشعري واضطهاد المذاهب والديانات الأخرى ، فضلاً عن غلبة الاتجاهات النصية والصوفية التهويمية على حساب النزعات العقلانية والليبرالية التي كانت مزدهرة في العصر السابق .

وعلى غرار الأرستقراطية السلجوقية ؛ نسج الحكام الأتابكة الذين تعاظم في عهودهم نفوذ الوزراء والقواد . وبرغم تبنيهم دعوى الجهاد ؛ إلا أن « حياتهم الخاصة جمعت بين التبعد والنسك وبين التحلل والتهتك »<sup>(٧)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٢) قيل - على سبيل المثال - إن الخليفة الناصر اقتنى أموالاً مملأها بركة في قصره . أنظر : بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨١ . وقيل إن إحدى جوارى المستنصر بالله العباسي كان لها ديوان خاص ووكلاء وعبيد وحشم حازوا الإقطاعات الواسعة . نفسة ، ص ٣٨٢ .

(٣) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

وفى دولة سلاطين المماليك ، شكلت النخبة الحاكمة أهم شرائح الطبقة الأرستقراطية . كانت هذه النخبة من المماليك الذين احتكروا السلطة والحرب والإدارة ، كما حازوا الأرض إقطاعات عسكرية . واتسمت حياتها بالعزلة عن سائر طبقات المجتمع ، حيث كانوا يتكلمون التركية ويتزاوجون فيما بينهم<sup>(١)</sup> . وكان استقرارهم بالمدن حيث نيطوا بالمناصب العامة الهامة<sup>(٢)</sup> دون غيرهم . وشكلوا بيوتات طالما تصارعت على السلطة وتنافست في حياة اللهو والبذخ<sup>(٣)</sup> ؛ حتى استشرت بينهم الأمراض الاجتماعية والخلقية<sup>(٤)</sup> .

فى الغرب الإسلامي ، ارتبطت النخبة الحاكمة بالعصبية القبلية ، وفى بلاد المغرب والأندلس تأسست الكيانات السياسية وفقاً لقانون الغلبة بين العصبيات المختلفة ، إذ كان ملوك الطوائف يمثلون الأرستقراطية العربية والبربرية في الغالب الأعم . كما كانت كل الدول التي تداولت على حكم المغرب والأندلس تستند بالمثل إلى عصبية قبلية .

ففى دولة المرابطين تمثلت الشريحة الأرستقراطية الحاكمة في قبيلة لمتونة<sup>(٥)</sup> التي احتكرت الرئاسة والإمارة والقيادة<sup>(٦)</sup> ، وعاشت في عزلة وسط الحريم والحشم والعبيد<sup>(٧)</sup> . وقد تخلت هذه النخبة عن حياة التقشف والزهد والمراقبة وأسرفت في مباحج الترف والدعة فاقتنت القصور والإماء والجواري<sup>(٨)</sup> ، وأغدقت على الشعراء والندماء وأرباب الطرب<sup>(٩)</sup> . وقد أفاض المؤرخون في وصف مواكبهم وهم متمنطقون بالسلاح ؛ فكانوا ينشرون الرعب بين الأهليين في الطرقات<sup>(١٠)</sup> . وتفنن عبيدهم وحشمهم في ارتكاب الموبقات واستحلال المحرمات<sup>(١١)</sup> دون رادع أو وازع إذ كانوا يستخفون بأحكام القضاء . وقد كان للإسراف في حياة البذخ والترف التي عاشتها هذه النخبة بالغ الأثر في تدهور دولة المرابطين وسقوطها ، حيث كانت ترفل في حياة العبث والمجون في قصورها لاهية عما

(١) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(٥) ابن خلدون : العبر : ٦ : ١٩١ .

(٦) مجهول : الحلل الموشية ، ص ٨٦ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(٨) الفتح بن خاقان : قلائد العقيان ، ص ١١١ ، تونس ١٩٦٦ .

(٩) ابن عبدون : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٠) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(١١) ابن عبدون : ص ٢٨ .

يحيط بالبلاد من أخطار<sup>(١)</sup> .

كما أن دول الموحدين والمرينيين والزيايين والحفصيين شهدت نخبات حاكمة ذات أصول قبلية . لذلك احتلت العصبية المؤسسة داخل كل دولة مكان الصدارة السياسية ؛ فنعمت بالإمتيازات والإتعامات ومنحت سلطات واسعة<sup>(٢)</sup> ، كما احتكرت المناصب القيادية كالسلطنة والوزارة والإمارة وقيادة الجيوش ، فضلاً عن المجالس الاستشارية التي ظهرت في عصر الموحدين<sup>(٣)</sup> .

وكان ضعف وانهيار وسقوط هذه الدول يرجع في الغالب الأعم إلى حياة الخمول والدعة والانعماس في اللهو والعبث التي تردت فيها تلك الشريحة ؛ حتى قيل بأن الكثير من السلاطين كانوا لا يتورعون عن السكر علناً ويرغمون مجالسهم من فقهاء البلاط على احتساء الخمر<sup>(٤)</sup> .

أما عن حياة الأرستقراطية الحاكمة في دول المشرق الإسلامي ؛ فكانت أكثر انغماساً في المتع الحسية . ويعزو ابن خلدون<sup>(٥)</sup> ذلك إلى طبيعة نشأتها الرعوية الخشنة وما استجد عليها من مظاهر الفساد والإفساد بعد تسنمها السلطة . وحسبنا أن البعض يرجع تفسير سقوط الغزنويين نتيجة الاستغراق في المتع الحسية بين السلاطين الأواخر<sup>(٦)</sup> الذين تباروا في حيازة الثروات الهائلة ؛ حتى قيل بأن الغوريين ورثوا عن الغزنويين من الذهب والجواهر ما حمل على ظهور مائتين وخمسين جملاً<sup>(٧)</sup> .

كما أغنانا ابن بطوطة<sup>(٨)</sup> عن الاسترسال في ذكر ما كانت عليه حياة سلاطين ممالك دهلي من بذخ وثراء أفضى إلى الإسراف في المتع الحسية . وعلى غرارهم كان وزراؤهم وأمرأؤهم وقوادهم يتردون في ذات المهالك التي أفضت إلى فقدانهم شمائل الشجاعة والفروسية التي ميزت حياتهم الأولى<sup>(٩)</sup> .

أما سلاطين المغول ؛ فقد تفوقوا على غيرهم في استمراء حياة البذخ والمتعة خصوصاً

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٤) هوبكنز : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) قال أحد الفقهاء في مجلس سكر مخاطباً عبد المؤمن بن علي : المرقى : ٤ : ١٧٩ .

(٦) المقدمة ، ص ٣١٦ .

(٧) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٣٤٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .

(٩) الرحلة ، ص ٣٠٩ .

قبل اعتناقهم الإسلام . وحسبنا ما قيل عن مظاهر الترف والفجور والتهتك التي شهدتها دهلي بعد أن فتحها تيمورلنك<sup>(١)</sup> الموله بالموسيقى والرقص والغناء<sup>(٢)</sup> . ناهيك بالمواكب السلطانية المدججة بالجند والممالك والحشم<sup>(٣)</sup> ، ورحلات الصيد والقنص التي ارتبطت بالتهتك والتحلل الأخلاقي<sup>(٤)</sup> حتى أن بعض السلاطين لم يتقاعس عن الجهر بالإفطار في رمضان<sup>(٥)</sup> . ولا غرو ؛ فقد حظي الندماء والجواري بالإنعامات السنية والهدايا السلطانية<sup>(٦)</sup> . ويذكر ابن بطوطة<sup>(٧)</sup> أن أحد هؤلاء الندماء تزوج من ابنة أحد السلاطين . كما حظي المنجمون والعرافون بمكانة مرموقة في البلاط السلطاني<sup>(٨)</sup> . واختص أطباء السلاطين بمنزلة خاصة جعلتهم يسهمون في حيك المؤامرات السياسية<sup>(٩)</sup> . وتمتع هؤلاء وأولئك بالرواتب المنتظمة فضلاً عن الإقطاعات والخلع والكساوى التي كان يغدقها عليهم سلاطين دهلي<sup>(١٠)</sup> .

وقد برز نفوذ قواد العسكر في بلاط المغول الايلخانيين الذين عانوا من مكائدهم ومؤامراتهم السياسية<sup>(١١)</sup> ، وبالمثل كان لأطباء البلاط دور شائن في هذا الصدد ؛ خصوصاً إبان حكم الإيلخان غازان<sup>(١٢)</sup> . وكان الوزراء والأمراء يتحكمون في تسيير أمور الدولة بينما تفرغ معظم السلاطين لحياة الدعة والمجون<sup>(١٣)</sup> . ولا غرو فقد حظي الوزراء بمكانة خاصة وتمتعوا بسلطات عريضة ؛ حتى لقد ذكر القلقشندي<sup>(١٤)</sup> أن الوزير المغولي «هو حقيقة السلطان وهو المتفرد بالحديث في المال والولاية والعزل حتى في جلائل الأمور» .

أما عن الفقهاء والعلماء المواليين للسلاطين ؛ فكانوا يشكلون شريحة هامة من شرائح

(١) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٠٩

(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٣) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٤) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٥) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٦) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

(٧) Quershi : Op. cit. P.73.

(٨) ابن بطوطة : ص ٣٣١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .

(١١) Quershi : Op. cit. P.364.

(١٢) محمد محي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٤) D' ohsson : Op. cit. P.364.



الطبقة الأرستقراطية الحاكمة . فطالما برروا مشروعية حكم السلاطين القائم على الغلبة والتسلط . وقد نيط بعضهم بالمناصب الهامة كالوزارة والقضاء والافتاء ، فضلاً عن الكتابة في الدواوين . لذلك أقطعوا الإقطاعات وحازوا الإنعامات وجمعوا بين المكانة الروحية والمال والجاه ، ووقفوا إلى جانب السلطة ضد العامة يرهبونهم باسم الدين . لذلك تقلبوا في حياة البذخ والترف ؛ فاقتنوا القصور والجواري والغلمان . كما أسهموا بدور شائن في إذكاء نيران الصراعات الطائفية ، وحاربوا العلماء والفلاسفة ، وتصدوا للفكر الحر والاجتهاد مروجين للاتجاه النصي الغيبي المبرر لشرعية النظم العسكرية المستبدة<sup>(١)</sup> بالحق أو بالباطل .

وهاك بعض الأمثلة الدالة في هذا الصدد . في الدولة السلجوقية تعاضم نفوذ المدارس النظامية التي انتشرت في سائر أقاليم الإمبراطورية تروج للمذهب الأشعرى الممزوج بالتصوف الطرقى . ليس أدل على ذلك من إفتاء الإمام الغزالي بمشروعية حكم السلاطين السلاجقة في الشرق والمرابطين في المغرب والأندلس . وتذكر بعض الروايات أن الفقهاء اكتنزوا الأموال ودفنوها في الأرض ؛ مما أفضى إلى الركود الاقتصادي في العصر السلجوقي<sup>(٢)</sup> .

وفي الدولة المملوكية تعاضم نفوذ «المعممين» حتى اعتبرهم بعض المؤرخين طبقة قائمة بذاتها . وقد قاموا بدور هام في مساندة النظام المملوكي على حساب الرعية<sup>(٣)</sup> . لذلك كوفئوا بتولى الوظائف الديوانية ؛ وإن لم يسلموا أحياناً من نقمة الطغمة العسكرية المملوكية التي كانت تحرم عليهم ركوب الخيل ، ولاتتقاعس عن نهبهم ومصادرة أموالهم<sup>(٤)</sup> ؛ إذا ما انحازوا إلى الرعية . لذلك اتسمت أخلاقهم بالنفاق من أجل السلامة وتحقيقاً للطموحات الشخصية . وفي ذلك يقول المقرئ<sup>(٥)</sup> «كثيراً ما تناقضوا في أحكامهم بإبطال ما صححوه وتصحيح ما أبطلوه» ، كل ذلك ميلاً إلى الجاه وحرصاً على إبقاء رياستهم ؛ التي كانت تورث في أبنائهم حتى شكلوا «أرستقراطية ثقافية»<sup>(٦)</sup> ، كانت من وراء تحريض السلاطين ضد أهل الذمة ، فضلاً عن مخالفتهم في المذهب<sup>(٧)</sup> .

(١) صبح الأعشى ٤ : ٤٢٣ .

(٢) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٦ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

(٦) الخطط ٢ : ٤٠٣ .

(٧) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

كما بزغ نجم «فقهاء السلطان» في الغرب الإسلامي خصوصاً في عصر المرابطين ، حيث اختير من شيوخ المالكية كل القضاة والمشاورين ورجال الإفتاء والعدول . ليس أدل على ذلك من أن بعض أمراء المرابطين لقبوا أنفسهم بلقب «الفقيه»<sup>(١)</sup> . لذلك حاز الفقهاء الإقطاعات وتمتعوا بالإنعامات وحظوا بالمناصب العليا ، مقابل القيام بدور هام في الحفاظ على ولاء الرعية للمرابطين . وكان الفقهاء المالكية من وراء تحريض السلاطين على أهل الذمة ، فضلاً عن العلماء والفلاسفة<sup>(٢)</sup> . ولعل هذا يفسر حملة المؤرخين والعلماء المستنيرين عليهم ؛ إذ وصفوهم بأن «الكبر والفخر والسرور كان بادياً في وجوههم . . واعتدوا بظهورهم على صدور المجالس زهواً على الخواطر»<sup>(٣)</sup> ، كما كشفوا عن فساد سيرهم وأخلاقهم مع تظاهرهم أمام الناس بالتدين والتقوى<sup>(٤)</sup> .

ولما دب الضعف في الدولة المرابطية ؛ نجحت بعض بيوتات الفقهاء التي احتكرت منصب القضاء في الاستقلال ببعض المدن في الأندلس ؛ حتى أطلق بعض المؤرخين على تلك الحقبة «عصر الطوائف الثاني» .

ويدهي أن يمعنوا في حياة البذخ والمجون والعريضة والسكر ، في ذات الوقت الذي كانوا يحرمون فيه على العامة احتساء الخمر<sup>(٥)</sup> .

وإذ تداعى نفوذ الفقهاء المالكية في ظل الموحدين فقد استبدل بنفوذ «العلماء» المروجين للعقيدة التومرتية . لذلك أسند الخلفاء الموحدون إليهم إدارة الأقاليم وتصريف أمور الدواوين<sup>(٦)</sup> . فضلاً عما حظوا به من مظاهر التبجيل والتكريم المادى والأدبي<sup>(٧)</sup> . فكان الخليفة المنصور الموحدى «يكرم الفقهاء والعلماء ويجري على أكثرهم الإنفاق من بيت المال»<sup>(٨)</sup> . هذا فضلاً عن الإقطاعات التي منحهم إياها<sup>(٩)</sup> .

لذلك عاشت تلك الشريحة حياة البذخ والترفع إلى حد اللهو والمجون<sup>(١٠)</sup> ؛ حتى أن

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٧٣ .

(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

(٤) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٦) المقرئ : ٤ : ١٩٢ .

(٧) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٨) ابن أبى زرع : المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .

(١٠) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

بعض أفرادها كانوا ينادمون الخلفاء في مجالس الطرب ويشاركونهم السكر والعريضة<sup>(١)</sup>. وفي المشرق الإسلامي ؛ لانعدام أمثلة دالة على تعاظم سطوة «فقهاء السلطان» . فعلى سبيل المثال لم نجدهم في بلاط الغزنويين<sup>(٢)</sup> حيث أوغروا صدور السلاطين ضد الشيعة . وفي دولة المماليك بداهلي كان السلاطين يجلون الفقهاء إلى حد السماح لهم بمشاركتهم مجالسهم ومآكلهم . ومنهم من تولى القضاء والإفتاء والخطابة<sup>(٣)</sup> . وليس أدل على تعاظم مكانتهم من تقدمهم سائر الشرائع الأخرى في رسوم البلاط السلطاني<sup>(٤)</sup> . وبالمثل حظي شيوخ الصوفية بمكانة جلى في الحاشية السلطانية . ومنهم من تقلد بعض المناصب الهامة ، وانتهز ضعف بعض السلاطين فحاول الوصول إلى السلطة<sup>(٥)</sup> . وحظي هؤلاء وأولئك بالإقطاعات والإنعامات فضلاً عن الرواتب الدائمة<sup>(٦)</sup> . وقد استهدف السلاطين من وراء هذا التكريم «إيجاد توازن اجتماعي بين السلطنة والرعية ، كذلك التبرك بهم لسطحية إسلامهم»<sup>(٧)</sup> .

وفي الدولة الإيلخانية المغولية حظي الفقهاء بمكانة مرموقة لذات الأسباب<sup>(٨)</sup> ؛ فمنهم من تولى الوزارة كالشيخ رشيد الدين فضل الله<sup>(٩)</sup> . كما تولوا بعض المناصب العليا كوظيفة «صاحب الديوان» و«كاتب الديوان»<sup>(١٠)</sup> .

أما الشريحة الأخيرة في الطبقة الأرستقراطية ؛ فتتمثل في جماعات الأشراف العلويين والعباسيين . فبرغم غلبة المد السني في معظم الدول التي شهدها هذا العصر ؛ حظي العلويون بمكانة مرموقة تقديرًا وتبجيلًا لآل البيت ؛ خصوصاً في عهود بعض السلاطين الذين اعتنقوا المذهب الشيعي في المشرق الإسلامي ؛ كما هو الحال في الدولة المغولية الإيلخانية التي تعصب بعض سلاطينها للمذهب الإثنى عشري . كذلك تعاطف سلاطين المماليك في مصر مع العلويين ومنحوهم الإقطاعات والإنعامات . وبالمثل حظوا بنفس

(١) المقرئ ٢ : ٣٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ٤ : ١٧٩ .

(٣) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٤) ابن بطوطة : ص ٣٠٩ .

(٥) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٦) Quershi : Op. cit. P.33.

(٧) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

(٩) محمد محيى الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(١٠) محمد محيى الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

المكانة في أوائل سني الدولة الموحدية ؛ حيث تأثرت العقيدة التومرتية بالمذهب الشيعي .  
أما الأشراف العباسيون ؛ فقد حظوا بمكانة أعظم في ظل الدول التي اعتنقت المذهب  
السني وحرصت على كسب رضى الخلافة العباسية .  
وكان للأشراف نقاباتهم<sup>(١)</sup> الخاصة ولباسهم المميز . كما كان لهم قضاؤهم الخاص  
الذي حال بين نسايتهم وبين الزواج من غير آل البيت حفاظاً على شرف النسب<sup>(٢)</sup> .  
قصارى القول إن الطبقة الأرستقراطية بشرائعها المختلفة هي المسؤولة عن التخلف الذي  
ران على العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري .

#### ب : الطبقة الوسطى :

معلوم أن هذه الطبقة تعاظم دورها خلال القرن السابق على سيادة الإقطاعية خلال  
الحقبة التي اصطلحنا على تسميتها «ب عصر الصحوة البورجوازية الأخيرة» إذ كانت من وراء  
الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتجانس الاجتماعي والازدهار العمراني والنهضة  
العلمية والفكرية .

وعلىنا الآن الكشف عن مصير هذه الطبقة وتبيان شرائحها ورصد دورها التاريخي  
وتفسيره خلال الحقبة موضوع الدراسة ؛ وهي عصر سيادة الإقطاعية .

ومن المفيد أن نعرض لآراء المؤرخين التي تراوحت بين الاعتراف أو الإنكار لوجودها  
أصلاً . كذا بصدد تقييم دورها السياسي والحضاري أيضاً . فهنريش بيكر نفى وجود هذه  
الطبقة خلال تلك الحقبة نظراً لغلبة الإقطاعية . وقد فند جواتياين هذا الزعم بما يغني عن  
الاسترسال<sup>(٣)</sup> . بينما اعترف روين ليفي<sup>(٤)</sup> بوجود بورجوازية هزيلة قامت بدور حضاري  
مرموق . ومن الدارسين<sup>(٥)</sup> من قال بتعاظم هذا الدور الحضاري خصوصاً في المجال  
الاقتصادي . بينما ذهب آخرون<sup>(٦)</sup> إلى القول بدور سياسي فعال بالإضافة لدورها  
الحضاري .

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

(٢) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

(٣) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٥) Social Structure of Islam , P . 64, Cambridge, 1956 .

(٦) إسماعيل بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٩ .

وما يعيننا هو إثبات وجود هذه الطبقة في ظل سيادة الإقطاعية أساساً . أما عن دورها فسوف نتناوله بالبحث والدراسة . ولدينا نص هام يثبت وجود البورجوازية ويكشف عن بعض شرائحها في إيجاز شديد ؛ نضيفه إلى النصوص الأخرى التي أوردناها في بداية هذا المبحث .

يقول ابن الفقيه<sup>(١)</sup> : « ينقسم المجتمع إلى أربع طبقات ؛ ملوك قدمهم الاستحقاق ووزراء فضلتهم الفطنة ، وعلية أنهضهم اليسار ، وأواسط أحقهم بهم التأدب ، أما الناس فزبد جفاء » .

يحدد ابن الفقيه شريحتين من شرائح هذه الطبقة على أساس معيار الثروة وهو ماوسمه « باليسار » . فإلى جانب الموسرين الذين ينقسمون بدورهم إلى شرائح متعددة سوف نبينها بعد قليل ؛ يضيف ابن الفقيه « أهل القلم » من العلماء والفقهاء والأدباء غير الموالين للسلطة . ونحن نرى أن شرائح البورجوازية يمكن تعدادها - حسب الأهمية - على النحو التالي :  
(١) كبار التجار الذين يشكلون الشريحة الأساسية نظراً لقيامهم بدور - ولو محدود - في حركة التجارة العالمية التي انتعشت في بعض الأقاليم وإبان بعض الفترات خلال ذلك العصر .

(٢) المشتغلون بشئون المال من الصيارفة والجهاذة والوسطاء ، والذين كان نشاطهم يخدم الشريحة السابقة ، وبعض هؤلاء كانوا من أهل الذمة .

(٣) رؤساء الحرف الذين ظلوا يمارسون نشاطاً في بعض القطاعات المهنية التي لم تختف نتيجة التدهور العام في الصناعة في ذلك العصر<sup>(٢)</sup> .

(٤) التكنوقراط من المهندسين والأطباء ، فضلاً عن العلماء غير الموالين للسلطة والمدرسين في المدارس التي أقامت الدولة للترويج لمذهبها الرسمي .

(٥) صغار الملاك في الريف ممن ظلوا يحتفظون بأنصبة محدودة من الأرض لم تدخل في إطار الاقطاعات ؛ خصوصاً في الغرب الإسلامي<sup>(٣)</sup> .

برغم تعدد هذه الشرائح وعدم استقرار أوضاعها على حال ؛ إلا أن المصلحة المشتركة بينها وتعرضها جميعاً لعسف الطبقة العليا خلق بينها نوعاً من الوعي الطبقي ؛ خصوصاً بعد

(١) جواتيائين : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٢) مختصر كتاب البلدان ، ص ١٣٢ ، ليدن ١٣٠٢ هـ .

(٣) جواتيائين : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

انخراط أصناف الحرف في التنظيمات المذهبية والطرق الصوفية<sup>(١)</sup> .

لكن هذا الوعي الطبقي كان قاصراً ، للعراقيل التي حدت من تنامي نشاط البورجوازية الاقتصادية في ظل سيادة الإقطاعية . كما أن مصالح شرائح عديدة من هذه الطبقة ارتبطت بالدولة ؛ الأمر الذي فت في فعالية دورها السياسي . يضاف إلى ذلك أن بعض الشرائح استقطبتها الدولة فانخرطت في أجهزتها الإدارية والمالية . وأخيراً تدهور البعض الآخر ليهبط إلى طبقة العامة<sup>(٢)</sup> ؛ كما سنوضح في موضعه من الدراسة . كل ذلك وغيره أفضى إلى إضعاف الطبقة الوسطى وحال دون إضطلاعها بدورها التاريخي ؛ كما كان الحال في أوروبا .

تلك نظرة عامة ؛ علينا برهنتها من خلال تاريخ تلك الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجريين . وعلى نطاق خريطة العالم الإسلامي بأسره . ولنبدأ بشريحة كبار التجار .

في العصر الفاطمي الأخير ؛ تقلصت هذه الشريحة بعد تقلص الدولة وهيمنة الأساطيل النصرانية على البحر المتوسط وتهديد الملاحة في البحار الشرقية . لذلك تعاظم دور التجار الأجانب في مصر والشام ، فضلاً عن التجار المحليين من أهل الذمة وخصوصاً الأرمن ؛ على حساب التجار المسلمين<sup>(٣)</sup> .

وبالمثل كانت وضعيتهم في دولة السلاجقة بعد تمزقها وانشغالها بالحروب الداخلية والخارجية ؛ حتى أن الكثيرين من التجار هاجروا إلى الشام ومصر وتعاملوا مع الصليبيين<sup>(٤)</sup> . ومعظمهم كانوا من بغداد وتكريت وأربيل والموصل وبالس وغيرها<sup>(٥)</sup> . ناهيك بما فرضته السلطنة السلجوقية على التجار من مكوس باهظة وتغريم ومصادرة في بعض الأحيان<sup>(٦)</sup> ، فضلاً عما جرى من كبس العسكر الأسواق وإغارات العربان على المناطق التخومية ؛ الأمر الذي فت في سيولة النشاط التجاري<sup>(٧)</sup> ، وحفز التجار على الهرب إلى مدن الشام والجزيرة .

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) جواتيين : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٨ .

(٤) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٥) آشور : المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .

ولعل ذلك يفسر انتعاش النشاط التجاري نسبياً في تلك الأثناء ؛ خصوصاً بعد أن شجع نور الدين محمود التجار الوافدين وكفل لهم الأمان لمزاولة نشاطهم التجاري<sup>(١)</sup> . كما يفسر أيضاً ثراء هذه الشريحة وتبؤها مكانة اجتماعية متميزة<sup>(٢)</sup> . لقد سمح نور الدين محمود لها بالتعامل مع الصليبيين برغم العداء السياسي والعسكري<sup>(٣)</sup> . كما اتبع سياسة التسامح المذهبي مع أهل الذمة ؛ فتعاظم نشاطهم في المدن الكبرى كدمشق حتى بلغ عدد التجار اليهود بها قرابة ثلاثة آلاف<sup>(٤)</sup> .

لكن هذه المكانة المتميزة ما لبثت أن ذوت في ظل الأيوبيين ؛ نظراً لتعصبهم الديني والمذهبي ، فضلاً عن الاشتطاط في إرهاب التجار بالجبايات والمغارم ؛ الأمر الذي أفضى إلى تناقص أعداد التجار الصغار<sup>(٥)</sup> . أما كبار التجار - خصوصاً تجار الكارم - فقد امتحنوا وصودروا في عهود الأيوبيين ؛ كما أشرنا سلفاً<sup>(٦)</sup> .

وإذ تعاظم نفوذ التجار الكبار في العصر المملوكي خلال عهود بعض السلاطين البحرية نتيجة الإسهام بنصيب في التجارة العالمية ؛ فقد تدهورت وضعيتهم بعد ذلك من جراء فداحة الضرائب والمكوس خصوصاً إبان إعداد الحملات العسكرية . وبلغ التغريم حد المصادرة أحياناً حتى «كان التجار يتمنون أن يفرقهم الله حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلمة فيهم»<sup>(٧)</sup> .

ومع ذلك ظلت تلك الشريحة أحسن حالا من سواها حتى أطلق المؤرخون على كبار التجار «بياض العامة»<sup>(٨)</sup> . ويرجع ذلك إلى ماحققوه من أرباح عالية نتيجة تعاظم نشاطهم التجاري مع بلاد السودان ؛ إذ أسسوا «وكالات» تجارية ، وفضل بعضهم الإقامة هناك<sup>(٩)</sup> . أما صغار التجار فقد عرفوا باسم «البز»<sup>(١٠)</sup> . وقد ميز المؤرخون بين هؤلاء وأولئك وبين

(١) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ، ٧ : ٢٨٦ .

(٣) ابن جبير : ص ٢٥٣ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .

(٧) المقرئ : السلوك ، ٤ : ٤٤٤ - مخطوط .

(٨) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

(١٠) المقرئ : إغاثة الأمة ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

التجار الأجانب الذين نسبوا إلى بلادهم ؛ فكان يقال تجار «الإفرنج» و «المغاربة» وهلم جرا<sup>(١)</sup>.

وبوجه عام تقلص نفوذ التجار المحليين والأجانب ، خصوصاً في عصر الجراكسة الذين بالغوا في سياسة الاحتكار<sup>(٢)</sup> . فضلاً عن إرغام التجار على شراء السلع السلطانية المنهوبة والمسلوبة بأسعار باهظة<sup>(٣)</sup> ؛ الأمر الذي ألحق الضرر بهم جميعاً . إذ تدهور التجار الكبار بعد هيمنة الأجانب على التجارة العالمية . وظهرت فئة جديدة من التجار المحليين تاجرت في السلع التي تحتكرها الدولة ، فضلاً عن منتجات مزارعها التي كانت تقوم بتسويقها . وكان لهذه الفئة تنظيمات خاصة يتولى رعايتها شيخهم الذي عرف «بالخواجة»<sup>(٤)</sup> .

وتأرجح وضع التجار في الغرب الإسلامي بين الازدهار والانحيار<sup>(٥)</sup> . فقد نجم عن توحيد الغرب الإسلامي تحت راية المرابطين تنامي النشاط التجاري بين المغرب والأندلس<sup>(٦)</sup> ؛ الأمر الذي عزز مكانة التجار ، لكنهم تعرضوا من ناحية أخرى لسياسة التفريم التي اتبعتها الدولة ، فضلاً عن اضطهاد أهل الذمة ، وخصوصاً اليهود الذين لعبوا دوراً هاماً في تجارة الغرب الإسلامي ، كذا في تجارته مع المشرق خلال العصر السابق . واستمر الحال على هذا المنوال في عصر الموحدين<sup>(٧)</sup> الذين أمعنوا في اضطهاد أهل الذمة عموماً واليهود على وجه الخصوص<sup>(٨)</sup> .

وفي ظل الدول التي أعقبت الموحدين ؛ بلغ تدهور هذه الشريحة من الطبقة الوسطى مداه ، إذ تحول معظم التجار الكبار إلى الاشتغال بالقرصنة البحرية بعد أن ضاقت بهم السبل من جراء توقف النشاط التجاري بين بلاد المغرب وأوروبا من ناحية ، والمبالغة في سياسة التفريم والمصادرة من ناحية أخرى .

أما في بلاد المشرق الإسلامي ؛ فكان كبار التجار أكثر حظاً ، نظراً لاستمرار التجارة بين الشرق والغرب . ولعل هذا يفسر تواجد تجار الأمالييم المشرقية في بلاد آسيا الغربية ، حيث

(١) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤١٣ .

(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٧) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٨) قال أحد الثعراء في هذا الصدد مخاطباً أحد سلاطين الموحدين : انظر : المراكشي : المعجب ، ص ١٩٤ .



كانوا ينسبون إلى أقاليمهم ؛ فيقال التاجر الهندي والطوسي والخورزمي والسمرقندي<sup>(١)</sup> ، وهلم جرا . وكان معظم هؤلاء يشتغلون في تجارة الرقيق التي ازدهرت خلال هذا العصر . وتشير المراجع إلى تشجيع السلاطين هؤلاء التجار للإقامة في بلادهم وإسكانهم في أحياء خاصة<sup>(٢)</sup> . ولاغرو فقد كانوا يقرضون السلاطين ويقدمون لهم الهدايا السنية ؛ خصوصاً في المناسبات الرسمية<sup>(٣)</sup> .

أما عن شريحة المشتغلين بأمور المال من الصيارفة والجهاذة والسماصرة والوسطاء ؛ فقد حظوا بمكانة متميزة لحاجة كبار التجار وأصحاب الحرف إليهم ؛ فكانوا يقرضونهم الأموال بالربا الفاحش . وبالمثل كانوا يقرضون الحكام في أوقات الأزمات ويتحفونهم بالهدايا والتحف والطرف . لكن مكانتهم المتفوقة لم تكن دائمة وقارة ؛ إذ تعرضوا للبطش والتغريم والاضطهاد في كثير من الأحيان ؛ خصوصاً وأن معظمهم كانوا ذميين<sup>(٤)</sup> .

وبالمثل تعرض أصحاب الحرف للمحن في ظل النظم البدوية العسكرية التي لم تتورع عن تسخيرهم في مشروعاتها الخاصة ؛ الأمر الذي حدا معظمهم إلى الهجرة<sup>(٥)</sup> ؛ خصوصاً إبان الغزو المغولي<sup>(٦)</sup> . ومن بقي منهم تعرض للتغريم والمصادرة ؛ فعانوا من الإفلاس<sup>(٧)</sup> . ناهيك بنضوب موارد الصناعة الناجم عن سوء استغلال المناجم والمحاجر ، والحظر الذي كانت تفرضه أوروبا على المواد الأولية اللازمة للصناعة<sup>(٨)</sup> .

وكان هناك تناقض بين تلك الشريحة وبين كبار التجار ؛ إذ كثيراً ما أقدم أهل الحرف على تصريف منتجاتهم بأنفسهم<sup>(٩)</sup> ، وبالمثل وجد تناقض بين هؤلاء وبين الصناع ، وهوما دلل عليه أحد الدارسين بالوثائق التي تكشف عن خلافات شجرت بين الصباغين والإسكافيين وبين رؤساء حرفهم ، كما تفجرت مشكلات أخرى بين أصحاب الحرف ؛ خصوصاً بين المسلمين والنصارى إبان الحروب الصليبية<sup>(١٠)</sup> .

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٣) ابن بطوطة : ص ٤٣٨ .

(٤) آشتور : المرجع السابق .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٧٩ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٨٩ .

(٩) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

وفي الغرب الإسلامي ازدادت أحوال رؤساء الحرف سوءاً في ظل النظم البدوية العسكرية ، وإن اختلفت الحال في الأندلس التي شهدت معامل خاصة يعمل بها مشات الصانع<sup>(١)</sup> كانت موروثة عن العصر السابق .

وفي بلاد المشرق ؛ احتفظت هذه الشريعة بمكانة لا بأس بها ؛ نظراً لحاجة الدولة إليها في مشروعاتها العسكرية من ناحية ، وانخراط أصنافها في الطرق الصوفية التي أوجدت نوعاً من الوثام المفتقد بين تلك الشريعة في بلاد الشرق والغرب الإسلاميين من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> .

أما عن شريعة العلماء والفقهاء والأدباء غير الموالين للدولة ؛ فقد كانوا في منزلة أقل من نظرائهم الذين يعملون في الدواوين - ومن اشتغل منهم بالتدريس بالمدارس النظامية والأيوبية على سبيل المثال - كانوا يتقاضون رواتب لا بأس بها بلغت اثني عشر ديناراً شهرياً<sup>(٣)</sup> ، فضلاً عن الجرايات والهدايا والإنعامات التي كانت تمنح لمؤدبي أبناء أفراد الطبقة العليا<sup>(٤)</sup> .

أما التكنوقراط ؛ فقد شكلوا شريعة متميزة ؛ نظراً لحاجة النظم السائدة إلى خبراتهم في مشروعاتها العمرانية والدينية والشخصية . ومن ثم كان ولاؤهم للسلطة مرتبطاً بمصالحهم الشخصية .

وفيما يتعلق بصغار الملاك في الريف ؛ فقد تراوحت مكانتهم - حسب الظروف - بين الإلتئام للطبقة الوسطى وبين طبقة العوام وإن كانوا أقرب إلى الأولى خصوصاً في الغرب الإسلامي<sup>(٥)</sup> .

تلك هي الشرائح التي تشكل قوام الطبقة الوسطى ، فما هي الخصائص والسمات التي تميزها عن الطبقتين العليا والدنيا؟ في هذا الصدد نحاول تصحيح بعض الأخطاء في أحكام جواتياين على ضوء النصوص الخلدونية وغيرها .

يصف جواتياين البور جوازية عموماً بالتدين والعلم<sup>(٦)</sup> . وإذا كنا نوافق على السمة

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٣) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦) أنظر : دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية ، ص ١٥٢ .

الثانية على أساس ما أقره ابن خلدون<sup>(١)</sup> من ارتباط العلم بحياة الحضرة ، لأنه «صنعة من الصنائع تكتسب» فلا نقر زعمه عن سمة التدين ، اللهم إلا في العصور المتأخرة ، حين انحدرت بعض شرائح البورجوازية إلى طبقة العامة ، فسلكت حياة النسك والتصوف الذي شاع عموماً بين الحرفيين .

كذلك يبرز جواتيائين ما انطوت عليه شمائل الطبقة الوسطى من سمو الأخلاق والتشبث بالفضائل ، وهو أمر نفاه ابن خلدون<sup>(٢)</sup> في فصل عنوانه «أن خلق التجار نازلة عن خلق الرؤساء ويعبدة عن المروءة» ، «لأنها تميل إلى المكايسة والمماحكة والتحدلق وممارسة الخصومات واللجاج وهى عوارض أخلاق التجار» . وهذه الملاحظة وقف عليها بعض الرحالة عندما تعاملوا مع تجار مصر في ذلك العصر<sup>(٣)</sup> . وتنسحب نفس السمات بصورة أكثر حدة على معظم الشرائح الأخرى ؛ خصوصاً رؤساء الحرف والوسطاء والسماسرة .

أما ما ذكره جواتيائين عن سمة العفة والاحتشام<sup>(٤)</sup> ؛ فأمر لا يتسق مع ما شاع عن انغماس أفراد هذه الطبقة - وخاصة كبار التجار - في الترف والبذخ ، بل الفسق والفجور . تشهد على ذلك كتب الأدب والأمثال الشعبية التي تحمل حملة ضارية على التجار المسلمين والنصارى واليهود . ليس أدل على ذلك من المثل الشائع «للمسلم فرجه وللنصراني ماله ولليهودي بطنه» .

ويخيل إلي أن حياة الترف والدعة - لا الكدح والمغامرة كما هو حال البورجوازية الأوروبية - مسؤولة ضمن أسباب أخرى عن هزال دور البورجوازية على الصعيد السياسي . وقد فطن ابن خلدون إلى مسؤوليتها «الصغرى» عن تدهور الحرف والصناعات ، ومسؤوليتها «الكبرى» عن خراب العمران . وذلك حين «سعت إلى الجاه بالإرتقاء في أحضان الرؤساء والسلطين ودفع أمور الحرف إلى الوكلاء والحشم»<sup>(٥)</sup> . لقد كانت هذه الطبقة كما اعترف جواتيائين نفسه - حريصة على مصالحها المباشرة والضيقة دون كبير ولاء للوطن<sup>(٦)</sup> .

أما عن دور البورجوازية في التاريخ الإسلامي ؛ فقد كان هزيراً سياسياً وحضارياً خلال

(١) المقدمة ، ص ٣٦٢ ، بيروت ١٩٦٧ .

(٢) المقدمة ، ص ٧١١ .

(٣) أنظر : ناصر خسرو : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٤) جواتيائين : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٥) المقدمة ، ص ٧١ .

(٦) جواتيائين : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

العصر موضوع الدراسة ؛ بالقياس إلى دورها في العصر السابق . وقد سبق لنا تفسير هذا الهزال في دراسة سابقة<sup>(١)</sup> ، لذلك سنقتصر على عرض وتحليل دورها التاريخي منذ منتصف القرن الخامس وحتى أوائل القرن العاشر الهجريين .

برغم محدودية دور البورجوازية عموماً في ظل غلبة الإقطاعية ؛ فإن ماجرى خلال هذا العصر من انتعاشات اقتصادية عابرة أو من ومضات ثقافية خاطفة ، يعزى الفضل فيها إلى القوى البورجوازية . ذلك أن «العقلية» البورجوازية عموماً تميل إلى تعميق الإتجاه الحياتي العملي المعاكس لاتجاهات الطبقات الأخرى المكرسة للغيبية والمحافظة والهروية .

إلأن تقليص وتحجيم نشاط البورجوازية في المجال الاقتصادي ؛ أفضيا إلى هزال دورها السياسي وضآلة عطائها الحضاري . كما أسفر التواجد البورجوازي في أحضان الإقطاعية عن ارتباط مصالح البورجوازية - خصوصاً التجار الكبار ورؤساء الحرف - بالدولة . وهو أمر فطن إليه ابن خلدون<sup>(٢)</sup> حين قال : «إذا توفر المال لدى التاجر فحصلت له ثروة تعينه على الاتصال بأهل الدولة ؛ فعل ذلك من أجل الظهور والشهرة» . لذلك تخلت البورجوازية عن دورها التاريخي في تقويض الإقطاعية وتحقيق «الثورة الرأسمالية» ومالأت السلطة وساندتها في مواجهة طبقة العامة .

نسوق في ذلك بعض الأمثلة الدالة من خلال الإستقراء التاريخي .

فى ظل الفاطميين الأواخر ؛ اعتنقت بعض الشرائع غير المسلمة من الطبقة الوسطى الإسلام ظاهرياً ، ودانت بالمذهب الإسماعيلي من أجل الظفر بالمناصب العامة الهامة . ولاغرو فقد تقلدت بعض هذه العناصر منصب الوزراء ؛ كما هو الحال إبان خلافة المستنصر بالله الفاطمي<sup>(٣)</sup> .

وفى زمن السلاجقة كان الوكلاء والجهابذة والتجار والصيارفة والوسطاء يقدمون للسلطين خدمات جلّى ، مقابل الحصول على المناصب العامة التي حازتها بعض العناصر الذمية أيضاً . فنقرأ عن ابن علان التاجر الذي أقرض نظام الملك وزير السلاجقة مائة ألف دينار ، وعن ابن سعد بن سمحا اليهودي الذي صار مستشاراً مالياً لنظام الملك . وقد أفادت هذه الشرائع - خاصة التكنوقراط والمقاولون والوسطاء - من العمل في الإنشاءات العسكرية

(١) أنظر : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي : ٢ : ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) المقدمة ، ٧١٢ .

(٣) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

السلجوقية فائروا ثراء عريضاً نتيجة اشتغالهم بإمداد الجيوش السلجوقية بالمؤن والعتاد<sup>(١)</sup> . وفي عهود الأتابكة ؛ لعب التجار دوراً بارزاً في أوقات الهدنة مع الصليبيين لصالح النورين<sup>(٢)</sup> . وقد أمدنا ابن جبير<sup>(٣)</sup> بأسماء بعضهم ممن اشتغلوا بالسياسة في هذا العصر . كما نعلم أن تجار دمشق ساعدوا نور الدين محمود في الاستيلاء على مدينتهم سلماً ، من أجل استثمار سياسته المالية العادلة في توسيع نشاطاتهم الاقتصادية<sup>(٤)</sup> . تلك السياسة التي ساوت بين التجار المسلمين واليهود سواء بسواء . ولا غرو فقد خفف نور الدين محمود مكوس التجار اليهود والنصارى - فضلاً عن المسلمين - لكسبهم إلى جانبه في صراعه مع الصليبيين .

وفي سلطنة المماليك لم نجم تجار الرقيق الذين كانوا يمدون النظام المملوكي بالعبيد الجلبان . وكان السلاطين يكافئونهم على ذلك بتقلد المناصب الهامة كالسفارة<sup>(٥)</sup> . كما كانت الأسر التجارية المرموقة تمد النظام المملوكي بالموظفين<sup>(٦)</sup> ؛ لذلك ناصرت هذا النظام وشدت أزره بتقديم الأموال ؛ خصوصاً إبان إعداد الحملات العسكرية لمواجهة الأخطار في الداخل والخارج<sup>(٧)</sup> .

وفي الغرب الإسلامي ؛ اتخذ ملوك الطوائف بالأندلس من الطبقة الوسطى «أداة لتحقيق التوازن الاجتماعي بين الدولة والعامّة»<sup>(٨)</sup> . لذلك «جندوا عدداً كبيراً من أفراد هذه الطبقة من أجل توسيع دوائر إداراتهم حتى يتخذوا لأنفسهم مظهر حكام حقيقيين»<sup>(٩)</sup> . وحسبنا أن أحد التجار اليهود - يوسف بن نغالة - وزير لبني زيري في غرناطة .

وفي الدولة الموحدية ؛ استصفت الخلافة بعض التجار الذميين - خصوصاً في أواخر العصر - فقلدتهم المناصب الإدارية والمالية ؛ برغم قيام بعضهم بالتجسس لصالح نصارى الأندلس<sup>(١٠)</sup> .

(١) آشور : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

(٣) الرحلة ، ص ٢٥٣ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

(٥) آشور : المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .

(٧) نفس المرجع والصفحة .

(٨) إسماعيل بن عبد : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(١٠) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

وفي المشرق الإسلامي؛ إزداد التجار التصاقاً بالسلطين؛ فحظوا برعايتهم لما يقدمونه إليهم من أموال وهدايا. ولاغرو فقد نال بعضهم لقب «ملك التجار»<sup>(١)</sup>. بل نعلم أن أحد السلطين وعد أحدهم بتقلد الوزارة؛ الأمر الذي أدى إلى تأمر الوزير عليه وقتله<sup>(٢)</sup>. ويرغم الخطوة التي تمتعت بها بعض شرائح البورجوازية في ظل النظم الإقطاعية العسكرية؛ إلا أنها كانت عابرة وغير قارة.

فالثابت أن تداعي وانهيار هذه الطبقة كانا حقيقة ملموسة بسبب سيادة الإقطاعية. ولعل هذا يفسر لماذا انحدرت معظم شرائح البورجوازية - في أواخر العصر - إلى طبقة العوام. كما احترفت بعض شرائحها القرصنة البحرية<sup>(٣)</sup>، ولجأ معظمها إلى حياة الزهد والنسك، وأمعن البعض الآخر في حياة الترف والمتعة<sup>(٤)</sup>. وأخيراً صعدت قطاعات محدودة منها إلى الطبقة العليا بعد توليها المناصب الرسمية السامية.

لذلك كله أفلست البورجوازية خلال هذا العصر وعجزت عن القيام بدورها التاريخي سياسياً وحضارياً؛ من جراء سيادة الإقطاع العسكري؛ وهو أمر سنوليّه حقه من الدراسة في المبحث التالي.

### جـ : طبقة العامة :

برغم الدور الهام الذي قامت به هذه الطبقة في التاريخ الإسلامي؛ إلا أن تاريخها لم يكتب بعد. وصدق المقرئ<sup>(٥)</sup> حين لاحظ أن «مؤلفي هذا الأفق طمحت همهم عن التصنيف في هذا الشأن». وعلى ذلك يمكن الجزم بأن هذا التاريخ يدخل في إطار «المسكوت عنه». وربما كانت فكرة القدماء عن التاريخ باعتباره «تاريخ الرسل والملوك» تبرر هذا الصمت، لكننا لانجد عذراً للمؤرخين المحدثين لإهمال التأريخ للعوام بحيث صار - كما ذكر محمد أركون بحق - يدخل في إطار «اللامفكر فيه»؛ برغم اهتمام سائر المدارس التاريخية المعاصرة بالتاريخ الاجتماعي. ويرغم جهود ثلة من المستشرقين المشتغلين بالتاريخ الاجتماعي للعالم الإسلامي في العصور الوسطى؛ لا تزال إشكاليات كثيرة تعترض الباحث

(١) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٨١.

(٢) ابن بطوطة: ص ٤٣٨.

(٣) أرشيبالد لويس: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٤) موريل لومبار: المرجع السابق، ص ١٣.

(٥) نفح الطيب: ١٥٦، بيروت ١٩٦٨.

في هذا الصدد . أهمها ضالة المادة التاريخية ، فضلاً عن سحب الشك المحيطة بما تيسر من هذه المادة . ولعل هذا يبرر اعتراف كلود كاهن<sup>(١)</sup> بأنه «يثس من إمكانية تناول الجانب الاجتماعي بالبحث التاريخي» . كما يسوغ حكم أحد تلامذتنا النجباء<sup>(٢)</sup> بأن «ما كتب يقدم العامة في صورة شوهاء زائفة» . وإذا كنا لانجد لإمثالين يتيمين عن كتابات تدافع عن العامة ؛ نستطيع أن نجد مثات الأمثلة التي تتحمل عليهم وتسفه تاريخهم وتشوّهه . وليس غريباً أن يتمحور الاتجاه الأول في المؤرخين المستنيرين من أمثال ابن خلدون والجاحظ وجماعة إخوان الصفا . وإن لم يسلم ابن خلدون والجاحظ من محاكاة الأكثرية المتحاملة . فابن خلدون<sup>(٣)</sup> الذي يمجّد المهن والصناعات باعتبارها «شريفة وضرورية» ؛ لا ينسى أن يصف أخلاق العامة «بالمكايسة والمحاكة والفجور والبعد عن المروءة»<sup>(٤)</sup> . والجاحظ الذي كتب عن «أخلاق الفتيان وفضائل أهل البطالة» ؛ مالّث أن تراجع حين كتب عن فساد هذه الأخلاق في رسالة «أخلاق أهل البطالة»<sup>(٥)</sup> .

أما جماعة إخوان الصفا التي مجّدت العمل والعمال<sup>(٦)</sup> ؛ فقد انفردت بالدفاع عن العامة حين قالوا «فنيّت أبدانهم في خدمة أهل الدنيا وكثرت همومهم من أجلها ولم يحظوا بشيء من نعيمها ولذاتها»<sup>(٧)</sup> .

أما عن الكتابات المتحاملة ؛ فحدث ولا حرج . ولا بأس من استعراض مختارات من أحكامها الجائرة في هذا الصدد .

يصف ابن الخطيب<sup>(٨)</sup> العامة بأنهم «أوباش أسواق وحمقى مالهم من خلاق» ، والطرطوشي<sup>(٩)</sup> يصمهم «بالفسق والدعارة والنهب والبصوصية» ويرى أن «موت ألف من العلية أقل ضرراً من ارتفاع واحد من السفلة»<sup>(١٠)</sup> . وابن عذارى<sup>(١١)</sup> يطلق عليهم «الفتاك» ، بينما يصفهم الغساني «بالخسة والعتو لأنهم رعاع وأراذل» . وابن عبدون يحكم على

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ١٤٦ .

(٢) أنظر : أحمد الطاهري : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) العبر : ٣ : ٣٣١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٩١٧ .

(٥) أنظر : التاج في أخلاق الملوك ، ص ٤٠ ، ٣٧ ، بيروت ١٩٥٥ .

(٦) الرسائل : ١ : ٢٢١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٨) أعمال الأعمال ، ص ١٢٧ .

(٩) سراج الملوك ، ص ٤٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(١١) البيان المغرب : ٣ : ١٢٧ .

أخلاقهم «بالكذب والملق»<sup>(١)</sup>.

بديهي والأمر كذلك؛ ألا نجد ضالتنا في كتب السلف للوقوف على تعريف دقيق وصحيح لمصطلح «العامة». وفي كل الأحوال نجد أنهم يستخدمونه كنقيض للطبقة العليا التي أطلقوا عليها «الخاصة».

أما المحدثون؛ فقد اختلفوا كذلك حول التعريف العلمي للمصطلح. فكلود كاهن<sup>(٢)</sup> يطلقه على «من يملكون وسيلة غير ثابتة من وسائل الرزق». وهو تعريف قاصر لأن بعض شرائح العامة كانوا يملكون وسائل إنتاج ثابتة كما سنوضح فيما بعد. ويرى غيره<sup>(٣)</sup> أن المصطلح يطلق على الرعايا من أهل المدن باستثناء رجال السيف ورجال القلم وكبار التجار. فالعامة دونهم في الثروة والمكانة؛ لذلك أطلق عليهم الطبقة السفلى. ونرى أيضاً أن هذا التعريف لا يقيم وزناً لسكان الريف؛ فإلى أي طبقة إذن ينتمون؟ ومن الدارسين<sup>(٤)</sup> من عرف العامة بأنهم «الطبقة الكادحة سواء في الريف أو الحضر». وبرغم انطواء هذا التعريف على قدر كبير من الصواب إلا أنه ينطوي على «حكم قيمة» لا يخلو من «أدلجة» حين وصف هذه الطبقة «بالكدح». وربما كان باحث<sup>(٥)</sup> آخر أكثر موضوعية حين عرف العامة «بالقوى المنتجة».

ولعل قناعتنا بهذا التعريف تزداد حين نحاول أن نقف على الشرائح التي تشكل تلك الطبقة. وفي هذا الصدد يختلف الدارسون كذلك. إذ حددها البعض<sup>(٦)</sup> «بالحرفيين واليد العاملة الحرة أو الرقية والدلالين والعتالين في المدن. أما في الريف فيدخل في نطاقها الملاك الصغار والمياومون». وحددها البعض<sup>(٧)</sup> الآخر «بالحرفيين والعمال وصغار التجار والأجراء والعاطلين». وذهب فريق<sup>(٨)</sup> ثالث إلى أن شرائح العامة تضم «أصحاب الدخول الواطئة من الصناعات وأهل المهن والفلاحين والفقراء وأهل الكدية».

ونحن نرى أن كل ما ذكر يدخل ضمن شرائح العامة بغض النظر عن الاختلافات العنصرية والدينية؛ سواء أكانت هذه الشرائح من الأحرار أو العبيد. ولسوف نأخذ بتصنيف

(١) عن مزيد من التفصيلات، راجع: أحمد الطاهري: المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢) أنظر: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ١٣٥.

(٣) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٤) إسماعيل بن عبود: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٥) أحمد الطاهري: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٦) موريس لومبار: الإسلام في عظمته الأولى، ص ١٣٥، ١٣٦.

(٧) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٨) بدرى محمد فهد: المرجع السابق، ص ٣٨٧.



جامع مانع قدمه أحد طلابنا<sup>(١)</sup>؛ مع إدخال تعديلات طفيفة لآتمس جوهره ، نوجزه على النحو التالي :

#### (أ) الشرائح المنتجة :

وتنقسم إلى قسمين :

١- شرائح لا تملك وسائل الإنتاج ؛ وتتضمن متعلمي الحرف والصناع بالمدن ، والفلاحين الأثنان والرعاة بالريف .

٢- شرائح تملك وسائل الإنتاج ؛ وتجمع بين أرياب الحرف الصغار والفلاحين ذوي الأنصبه المحدودة من الأرض .

#### (ب) الشغيلة غير المنتجين :

و يمثلهم في المدن الباعة والتجار الصغار والسقاؤون وعمال النظافة والنقل والبناء وأهل الخدمات الثانوية كالحراسة والخدمات المنزلية وغيرها . كذا يمكن أن نضم إلى هذه الشرائح أواسط التجار المفلسين .

#### (ج) العاطلون :

وهم الذين صنفهم إخوان الصفا كطبقة قائمة بذاتها تحت اسم «الزمنى والعُطل وأهل البطلة والفراغ» ممن عرفوا «بالعامة الرثة» . وقد اتسعت شريحتهم لتضم عدداً من الحرفيين والتجار والفلاحين الذين تضرروا من مفاسد الإقطاعية ، فضلاً عن عرفوا «بأهل الشر» من اللصوص وقطاع الطرق .

ويمكن أن نضم إلى هذه الشريحة أيضاً البغايا والسحرة والمشعوذين والمهرجين والمتصوفة المقيمين في الزوايا والخوانق .

وبرغم تعدد وتنوع هذه الشرائح ؛ كان يجمعها نوع من التجانس نتيجة بؤس أحوالها وتعرضها للظلم من قبل الطبقة العليا وحتى الوسطى التي تحالفت مع الأرستقراطية الحاكمة

(٦) احمد الطاهري : المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

ضد العامة . لكن هذا التجانس لم يصل قط إلى درجة الوعي السياسي<sup>(١)</sup> .

أما عن عقلية وأخلاقيات هذه الطبقة ؛ فهي مستمدة من الأفكار الدينية السائدة التي غذتها الأرستقراطية الحاكمة في غياب دور البورجوازية التنويرية والتشويرية . من هذه الأفكار الإيمان المطلق بالغيبيات كالقضاء والقدر ؛ لذلك انخرطت كثير من شرائح العامة في سلك الطرقية والدروشة ، وعششت في رؤوس أفرادها الخرافات والشعوذات . كذلك استكانت - في معظم الأحيان - لظلم الحكام انطلاقاً من فهم خاطئ للدين قوامه طاعة أولي الأمر<sup>(٢)</sup> . كما أفرزت التجارب العملية بعض القيم والمعتقدات الإيجابية كالشهادة والجرأة والإقدام والتضحية وغيرها من السمائل الحميدة التي تبلورت في تنظيمات الصعاليك والفتيان ، والتي كانت من وراء الطموح لتبني روح العدالة وشجب الظلم . وكلها شمائل كانت من وراء الانتفاضات ذات الطابع الثوري التي شهدتها هذا العصر .

أما مآذكره المؤرخون عن نقائص الصقت بهذه الطبقة ؛ كالمماحكة والغش والتدليس ونحوها ؛ فلم تكن إلا إفرازاً للظروف الصعبة التي عاشتها تلك الطبقة في ظل الإقطاعية .

لنحاول الآن عرض نماذج لأحوال العامة وظروفها القاسية وردود الأفعال إزاءها في العالم الإسلامي بأسره إبان الفترة موضوع الدراسة ، في إيجاز شديد ؛ لأننا سوف نتناول حركاتها السياسية والاجتماعية بالتفصيل في المبحث التالي .

خلال العصر الفاطمي الثاني ، تدهورت أحوال العوام في مصر والشام من جراء سياسات الحكام التي سبق عرضها . وقد تمثل رد الفعل في ظهور حركات وانتفاضات عبر عنها «الأحداث» ، قضت مضاجع الحكام في الريف والحضر على السواء . هذا فضلاً عن حركات فردية مختلفة تمثلت في قطع الطرق والتربص بالأثرياء ، إلى جانب الخلاص من مصائب الدنيا بالانخراط في الطرقية والدروشة . لذلك لم يخطئ أحد الدارسين النابهين<sup>(٣)</sup> حين حكم بأن ردود الفعل تلك كانت تحركها عوامل ساسية ومذهبية واقتصادية واجتماعية .

وفي العصر الأيوبي ازدادت أحوال العوام تفاقمًا . ومع ذلك لم نسمع عن ردود فعل ذات بال في حركات العوام ؛ وذلك لسياسة القمع التي اتبعها الأيوبيون من ناحية ،

(١) إسماعيل بن عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ ، ٢٣٠ .

(٣) أنظر : محمد رجب النجار : حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي ، ص ١٦٣ ، الكويت ١٩٨١ .

ولرفعهم شعار الجهاد ضد الصليبيين من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. لذلك ازداد الإقبال على الانخراط في سلك الطرقية فضلاً عن الإقدام على الجهاد حيث شكل العوام فرقة من المتطوعة في جيش صلاح الدين أبلت بلاء حسناً في جهاد الصليبيين<sup>(٢)</sup>.

وفي العصر السلجوقي بلغ التدهور في حياة العامة ذروته، الأمر الذي حفزهم على الثورة. لكن غلبة النزعة العسكرية السلجوقية وقفت حائلاً دون نجاح ثورات العوام<sup>(٣)</sup>.

وانتهز الأتابكة نزعة التدين عند العامة؛ فجندوهم في جيوشهم؛ فكانوا وقوداً للمعارك التي جرت بين الأتابكة والصليبيين. إذ قتل منهم من قتل واسترق الأسرى للعمل باليمن الوضيعة في الإمارات الصليبية<sup>(٤)</sup>. وبالمثل كانوا غذاء للأوبئة والمجاعات التي استشرت في هذا العصر<sup>(٥)</sup>. وضاعت سدى توسلات الفقهاء كيما يخفف السلاطين السلاجقة والأتابكة من ظلم العوام. لذلك لم يكن هناك مناص من المقاومة. فبرزت تنظيمات العيارين والشطار والأحداث التي طالما أغارت على المدن الهامة في المجال الاقتصادي<sup>(٦)</sup>. ولعل ذلك كان من وراء حكم بعض الدارسين بأن هذه الحركات كانت تستهدف تحقيق نوع من الاشتراكية للقضاء على التوزيع غير العادل للثروة<sup>(٧)</sup>.

وقد عملت الأوبئة والمجاعات عملها في القضاء على الملايين من العوام في مصر والشام إبان حكم المماليك<sup>(٨)</sup>. ومعظم من بقي على قيد الحياة لم يجد عملاً إذ تفشت بينهم البطالة والتسول<sup>(٩)</sup>، كما ازدادت أعداد الدراويش. وتحالف الطرفان معاً ضد السلطنة حين انخرطوا جميعاً في تنظيمات الزعار<sup>(١٠)</sup>.

أما في الريف؛ فقد عرف عن الأرستقراطية المملوكية احتقارها للفلاحين الذين ازدادت أحوالهم سوءاً من جراء سياسة النهب المملوكية؛ حتى كان البلاء يحل على أهل القرية

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٣) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٤) ابن جبير: ص ٢٥٣.

(٥) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص ٣٠٦.

(٦) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٧) انظر: زلنجر: الفتوة - هل هي الفروسية الشرقية، بحث في كتاب دراسات إسلامية بإشراف نقولا زيادة، ص ٢٣١، بيروت ١٩٦٠.

(٨) آشور: المرجع السابق، ص ٣٩٧.

(٩) سعيد عاشور: المرجع السابق، ص ١٦١.

(١٠) آشور: المرجع السابق، ص ٤١٢.

جميعاً<sup>(١)</sup>. ناهيك بما عاناه الفلاحون من إغارات العربان<sup>(٢)</sup>. وإذا عرف العصر المملوكي بعض الانفراجات ومحاولات تحسين أحوال الفلاحين في عهود بعض السلاطين؛ فلم يكن ذلك إلا محاولة لكسبهم إلى جانبهم في الصراع الدائم بين أفراد الأرستقراطية المملوكية حول السلطنة<sup>(٣)</sup>. كما أن بعض السلاطين جندوا فرقاً من الزغار لمؤازرتهم في صراعاتهم مع العثمانيين<sup>(٤)</sup>. ومع ذلك توجهت حركات الزغار أساساً ضد السلطنة المملوكية حيث أبانوا عن بطولات فتت في قوة هذا النظام الأولي جركى العسكري. ولم تخل بعض حركات العوام - تحت وطأة الظروف الصعبة - من طابع هرطقى. وفي ذلك يقول السبكي<sup>(٥)</sup>: «وكثير من الحرافيش اتخذ السؤال صنعة. فيقعدون على أبواب المساجد يشحذون ولا يدخلون للصلاة».

وفي الغرب الإسلامي؛ لم تكن أحوال العوام أحسن حالاً مما كانت عليه في الشرق الإسلامي<sup>(٦)</sup>. إذا تضافرت ذات الظروف الاقتصادية الصعبة على تخليق ذات الظواهر الاجتماعية - السياسية بصورة أكثر حدة. لم يكن ذلك إلا بسبب ازدياد أعداد الأرقاء في طبقة العامة؛ نظراً لازدهار تجارة الرقيق الأبيض في الأندلس، والأسود في المغرب<sup>(٧)</sup>. كما تعاظمت حركة الطرقية في المغرب والأندلس معاً، وعرف أصحابها باسم «المريدين والفقراء»<sup>(٨)</sup>. وقد تميزت عن نظيرتها في الشرق باكتسابها مزيداً من الثورية ضد السلطة برغم رعاية الأخيرة للخوانق والربط؛ حيث أوقفت الأحباس للإنفاق عليها<sup>(٩)</sup>. لقد كان معظم المريدين من الحرفيين<sup>(١٠)</sup> الأكثر تطرفاً والأقل اتكالية من الدراويش الفلاحين في الشرق. لذلك اتسمت حركاتهم «بالنضال والعنف إلى جانب التبكيك والتنكيك»<sup>(١١)</sup>.

(١) ابن إياس ٢: ٣٠٢.

(٢) سعيد عاشور: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٤) إبراهيم علي طرخان: المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٥) معيد النعم، ص ١٣٦.

(٦) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٨) الونشريسي ١١: ٤٢، ٤٩، ٥٠.

(٩) المصدر نفسه، ٧: ١١٥.

(١٠) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(١١) أحمد الطاهري: المرجع السابق، ص ٩.

وقد وجهت سهامها في الغالب الأعم ضد الأرستقراطية الحاكمة<sup>(١)</sup>، وأحرزت نجاحات مظفرة في هذا الصدد؛ حيث أقام المريدون مجتمعات خاصة بهم ذات طابع اشتراكي يتضمن بعض الآراء الفلسفية. وهو أمر يحتاج إلى وقفة متأنية سنعرض لها في موضعها من المبحث التالي.

على أنه يؤخذ على مجتمعات المريدين انطواؤها على نزعات العنصرية والطائفية والغلو؛ وقد نجمت عن ذلك صراعات دامية بين العرب والبربر، وكذا بين المسلمين والذمين<sup>(٢)</sup>. أما عن العامة في دول المشرق الإسلامي؛ فقد تشابهت أحوالهم مع نظرائهم في الشرق والغرب الإسلاميين. ففي الريف شكل الفلاحون والرعاة قوام هذه الطبقة<sup>(٣)</sup>. لكن نشاطهم إزاء السلطة اتسم بالخنوع والمهادنة، نظراً لضراوة النظم البدوية العسكرية<sup>(٤)</sup>. فكانت الدولة تلزم الفلاح - على سبيل المثال - بزراعة الأرض، وإن أبى فعليه دفع خراجها<sup>(٥)</sup>. لذلك لم يتمرّد الفلاحون على السلطة إلا نادراً<sup>(٦)</sup>.

أما الصناع وأهل الحرف في المدن، فكانت أحوالهم أقل بؤساً لحاجة الدولة إلى خبراتهم في أعمالها العسكرية التوسعية والعمرانية الدينية. ومع ذلك لم يخل العصر من اندلاع انتفاضات عديدة سوف نوليها حظها من الدراسة فيما بعد.

وسواء في الريف أو في المدن؛ كان العوام من الأحرار والأرقاء. وقد حظي الأخيرون بمعاملة لا بأس بها؛ لأن الأرستقراطية الحاكمة كان من الممكن أن تسترق - وفقاً لقانون الغلبة - في مجتمعات شهدت تغييرات إنقلابية<sup>(٧)</sup>. ولا أدل على نزعة التعاطف مع الأرقاء من قول أحد السلاطين «عبيدي يرثون أرضي، وتستمر الخطبة حين أموت وأنتهي»<sup>(٨)</sup>. ومعلوم أن معظم هؤلاء السلاطين كانوا أرقاء قبل وصولهم إلى دست السلطنة<sup>(٩)</sup>. ومما فت في ردود أفعال العوام ضد السلطة انتشار تنظيمات «الأخية الفتية» المسالمة التي عمت سائر الأقاليم الخاضعة للنظم العسكرية التركية والمغولية. وتمركزت أهدافها في الأعمال الخيرة؛

(١) إمام محمد بن عبود: المرجع السابق، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) Quershi : Op. cit. p.222.

(٤) Quershi : Op. cit. P. P.404,405.

(٥) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٦) نظام الملك: سياسة نامه، ص ١٨.

(٧) ابن بطوطة: ص ١٢٧، ١٢٨.

(٨) عادل رستم: المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٩) عبد النعيم حسنين: المرجع السابق، ص ١٧٧.

كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ونصح الظلمة ، وتقديم المساعدات للمحتاجين ، وإيواء عابري السبيل . وإن لم يحل ذلك دون قيامها بحركات جهادية في مناطق الثغور<sup>(١)</sup> .

تلك صورة موجزة عن القوى الاجتماعية في العالم الإسلامى إبان سيادة الإقطاعية ؛ سوف تتضح أكثر عند دراسة دورها السياسى ؛ وهو ما سنكرس له المبحث التالى .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

## الصراع السوسيو - سياسي

بعد أن عرض الباب السابق لطبقات المجتمع الإسلامي في ظل سيادة الإقطاع العسكري ؛ يتصدى هذا الباب لتقديم صورة واضحة عن معالم التاريخ السياسي من خلال الصراع الطبقي .

ونرصد في هذا الصدد عدة ملاحظات هامة هي :

أولاً : أن سيادة الإقطاع العسكري على أيدي العناصر البدوية الطرقدارية ميع الصراع الطبقي في آلياته وفعالياته ، كذا في مظاهره وتحليلاته .

ثانياً : أن النظم الاقطاعية العسكرية كانت تتدعم - رغم إفلاسها السياسي - بموارد مالية دائمة ؛ من خلال اقتصادها النهبي في الداخل والتوسعي في الخارج ، فضلاً عن موارد التجارة الدولية . وهو أمر ساعد على تدجيحها المستمر بالجند ، فظلت قائمة وقادرة على مواجهة الحركات الاجتماعية المضادة . وعلى ذلك فقد كمن الخطر الحقيقي عليها في الصراعات داخل الأرستقراطية الحاكمة . وقد شاركت فيه سائر شرائحها ؛ فأفضى إلى إضعافها لتسقط على أيدي نظم أخرى مشابهة ومجاورة في أغلب الأحيان .

ثالثاً : إنتم الصراع بين هذه النظم العسكرية ، أو بين شرائحها بطابع الإثنية والمذهبية ؛ مما ساعد على تضييب الجانب الاقتصادي - الاجتماعي الذي ظل مع ذلك حجر الزاوية في الصراع .

رابعاً : أن الطبقة الوسطى شكلت رصيذاً احتياطياً لهذه النظم في الغالب الأعم نتيجة

ارتباط المصالح ؛ فتخلت بذلك عن مسؤوليتها التاريخية في قيادة الطبقة الدنيا لتقويض الإقطاعية العسكرية . وفى الحالات التي اصطدمت فيها هذه المصالح - وهي جد نادرة - قادت البورجوازية المدججة حركات هزيلة ضد السلطة وتبنت إيديولوجيات مذهبية متطرفة أو متهرطقة - أحياناً - لدعم طموحاتها المغامرة التي باءت بالفشل . كما أثرت سلبياً على حركات العوام ؛ فحولت نضالها عن مساره الحقيقي إلى مسارات أخرى فرعية وهامشية .

خامساً : أما عن الحركات الاجتماعية المعبرة عن طموحات الطبقة الدنيا ؛ فكانت هزيلة بالمثل لغياب البورجوازية من ناحية وسطوة النظم العسكرية المتسلطة من ناحية أخرى . لذلك اتخذت هذه الحركات صوراً شتى عديمة الفاعلية ؛ منها الهبات التلقائية العفوية ، أو المشاركة العنيفة في صراعات النخبة الأرستقراطية الحاكمة ، أو القيام بأعمال الشغب وقطع الطرق والسلب والنهب . غير أن بعض حركات العوام لم تخل من إيجابيات ؛ حين اندرجوا في تنظيمات العيارين والشطار والأحداث والفتاك والصقورة ؛ فأحرزت بعض النجاحات التي أفلقت النظم العسكرية الحاكمة ، وأجبرتها أحياناً على التخفيف من سياساتها المشتطة أو القيام بإصلاحات جزئية ومحدودة . من هذه الحركات الاجتماعية أيضاً ما استهدف بعض شرائح الطبقة البورجوازية المتحالفة مع النظم الإقطاعية العسكرية . وهو أمر ساعد على اندلاع ثورات قادتها الشرائح البورجوازية المتضررة . واندراج العوام في صفوفها بعد أن تأدلجت بالذهبية الشيعية أو الشيعية الصوفية . لكن نجاحاتها كانت قصيرة العمر ؛ فلم تفلح في النهاية في القضاء على النظم الإقطاعية العسكرية المتسلطة .

تلك صورة عامة سنحاول أن نعرض معالمها الأساسية في شئ من التفصيل . وننوه بأننا لن نقدم تاريخاً شاملاً لأحداث ووقائع صراعات طبقية على امتداد رقعة جغرافية تشمل العالم الإسلامي برمته من حدود الصين شرقاً إلى الأندلس والمغرب الأقصى غرباً ، وعلى امتداد قرون خمسة من الزمان ؛ بقدر ما نقدم من أمثلة ونماذج دالة على صدق الرؤية وشمولية التطور التاريخي في العالم الإسلامي بأسره . وننوه أيضاً بأننا سنعالج الموضوع في إطار التقسيم الذي اعتمدناه في المباحث السابقة والذي يميز بين دوائر ثلاث ؛ قلب العالم الإسلامي ، الغرب الإسلامي ، المشرق الإسلامي . وننوه أخيراً بالحرص على رصد القواسم المشتركة في ظواهر تاريخ الدوائر الثلاث مع تبيان الخصائص المميزة وتفسيرها في كل دائرة على حدة . وهاك ذاك مفصلاً .



## أولاً: قلب العالم الإسلامي

يطمح هذا المبحث إلى رصد الصراعات السوسيو- سياسية بين الطبقات الثلاث ؛ الأرستقراطية الحاكمة ، والبورجوازية ، والعامية ، كذا تبيان التناقضات داخل كل طبقة وانعكاساتها على الصراعات بين شرائحها ؛ بما يفسر في النهاية أسباب ميوعة الصراع الاجتماعي بوجه عام .

بالنسبة للأرستقراطية الحاكمة ؛ يشكل الصراع بين شرائحها المختلفة عصب التاريخ السياسي لذلك العصر ؛ إذا ما قيس بالصراع بينها وبين الطبقتين التاليتين . خصوصاً إذا أضفنا إليها الصراع بين الأرستقراطيات الحاكمة في المنطقة ، أو الصراع بينها وبين النظم الأخرى في المشرق والمغرب .

على أننا لن نستطرد في شرح تفصيلات الصراعات التي شجرت في قلب العالم الإسلامي بين النظم العسكرية المتعاصرة لأن كتب التاريخ حافلة بوقائعها ، كما أننا عرضنا لمعاملها في المباحث السابقة . لذلك نكتفي بما نراه جديداً في هذا الصدد ، عامدين إلى ضرب الأمثلة الدالة التي تغني عن التكرار .

نعلم الكثير عن الصراع بين النظم الفاطمية والسلجوقية والأتابكية في بلاد الشام . وما يعيننا أن جوهر هذا الصراع كمن في السيطرة على خطوط ومنافذ ومدن وموانئ التجارة ؛ خاصة وأن تلك النظم عولت على الاقتصاد النهي التوسعي لاثسامها « بالاستبداد الشرقي »<sup>(١)</sup> الرعوي الطموح إلى السيطرة على السهول النهرية الفيضية في العراق والشام ومصر . ومن هنا كان توسع دولة ما يتم على حساب الأخرى ، وارتبط النجاح أو الفشل بالقدرة على تعبئة الجيوش وتجنيد العبيد بعد رواج تجارة الرقيق في المنطقة .

نلاحظ أيضاً أن بعض هذه الدول تأسست على حساب ضعف وانهيار أو سقوط أخرى ؛ كما هو حال دول الأتابكة التي ولدت من رحم الإمبراطورية السلجوقية المترهلة . كما قامت الدولة الأيوبية على حساب أتابكة الموصل وحلب فضلاً عن الفاطميين في مصر . بالمثل ولدت سلطنة المماليك من رحم الدولة الأيوبية ، وهلم جرا .

إرتهنت الغلبة - في التحليل الأخير - بقدرة هذه النظم على تكريس الثروات النهبية في الداخل والتوسعية في الخارج وتوظيفها في تدجيج حكمها بالعسكر الجديد الوافد .

إستناداً إلى هذه الموارد المالية ؛ تمكنت هذه النظم العسكرية أيضاً من تأسيس أجهزة

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

إدارية بيروقراطية عريضة ومعقدة من القواد والوزراء والكتاب ؛ شكلت بدورها مؤسسات للذهب في الداخل أهلها للطموح إلى السلطة بعد إسهامها في الصراع بين أفراد الطغمت العسكرية الحاكمة .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ أسفر الصراع على الخلافة عن انشقاقات إيديولوجية وسياسية ؛ إذ انشق المذهب الإسماعيلي إلى طائفتي النزارية والمستعلية . وقد لعب الوزراء - الذين تزعموا طوائف العسكر من بني جلدتهم - دوراً محورياً في هذا الصراع الذي أسفر عن إضعاف الخلافة واستئثار «الوزراء العظام» بالسلطة الفعلية . بل غالباً ما كان هؤلاء الوزراء يتحكمون في عزل الخلفاء وتولييتهم .

وفى الإمبراطورية السلجوقية ؛ تمخض الصراع على السلطة بين أفراد البيت السلجوقي عن تجزئة الإمبراطورية وتمزقها . وبالمثل لعب الوزراء - كنظام الملك على سبيل المثال - دوراً محورياً في هذا الصدد بعد موت ملكشاه<sup>(١)</sup> .

وما جرى من صراع بين أفراد البيت الأيوبي في مصر والشام والجزيرة بعد صلاح الدين لاحتاج إلى الرصد والسرود . بالمثل كان الوصول إلى السلطنة المملوكية رهين القدرة على جلب مزيد من المماليك بين البيوتات المملوكية المتناحرة . ولا يخفى دور أمراء العسكر ونواب السلاطين في إذكاء الحروب الدامية بين تلك البيوتات .

كما برز دور «فقهاء السلطان» المبررين لسياسة الأمر الواقع في سائر الصراعات داخل الأسر الحاكمة . ذلك أن هذه النظم «المتغلبة» إفتقرت إلى الشرعية ؛ فتبارت في إرضاء الفقهاء لإضفاء طابع المشروعية على حكمها . واستغل الفقهاء الفرصة لإحراز مكاسب شخصية . فالغزالي - مثلاً - الذي كان مؤازراً لخلفاء بغداد مالبت أن تحول عنهم لتأييد السلاطين السلاجقة وأضفى الشرعية على حكمهم ؛ رغم استئثارهم بسلطات الخلفاء<sup>(٢)</sup> . وابن تيمية الفقيه الذي عارض السلطنة المملوكية حين أفتى بأن الرقيق غير جديرين بالحكم ؛ مالبت أن عدل عن رأيه حين غادر الشام إلى مصر فأفتى بأن «من خرج على إمام أو سلطان إلا كان ماتولد عن فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير»<sup>(٣)</sup> .

فضلاً عن ذلك ؛ كثيراً ما شجرت صراعات جانبية بين شرائح الأرستقراطية لم يخطئ

(١) عن مزيد من التفاصيل ، راجع : فامبرى (أرمينيوس) : تاريخ بخارى ، الترجمة العربية ، ص ١٨١ وما بعدها ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) بطروشوفسكى : الإسلام في إيران ، الترجمة العربية ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ القاهرة ١٩٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

أحد الباحثين<sup>(١)</sup> الثقات حين وصفها «بالصراعات الحلقية» منها ما جرى بين القواد أنفسهم أو بين الوزراء بعضهم البعض عامدين في ذلك إلى التآمر الذي وصل إلى حد الاغتيال «مستعينين في ذلك بالجند المرتزق أحياناً»<sup>(٢)</sup>؛ كما هو الحال في الدولة السلجوقية . وفي ظل الممالك ؛ كان الصراع بين قادة الجند السلطاني وقادة الجند المجلوب نغمة سائدة في عصرى البحرية والبرجية . «لقد كانت مؤامرات الممالك وثوراتهم ضد سادتهم وأسائدتهم من الأمراء والسلاطين حركات ملأت العصر كله» ؛ حسب حكم مؤرخ متخصص<sup>(٣)</sup> .

بالمثل كانت مؤامرات البلاط إبان حكم هذه النظم جميعاً لا تخلو من دور ملحوظ للنساء والجوارى من «حريم السلاطين» ؛ خصوصاً في الدولتين السلجوقية والأيوية . وما قامت به «تركان خاتون» زوجة ملكشاه و «شجر الدر» زوجة الصالح نجم الدين أيوب في هذا الصدد يعرفه الخاص العام<sup>(٤)</sup> .

هكذا شكلت صراعات الأرستقراطيات حجر الزاوية في تاريخ المنطقة ؛ بحيث فتت كثيراً في حدة الصراع الطبقي ؛ خصوصاً وأن هذه النظم كانت غريبة على المنطقة وعاشت حياة متعالية منعزلة فى بيئتها الجديدة ؛ فأصبح جهاز الدولة «قاهراً متعالياً فوق الطبقات عموماً»<sup>(٥)</sup> .

برغم ما أسفرت عنه تلك الصراعات من إضعاف النظم العسكرية القائمة - وهو أمر أتاح الفرصة للطبقة الوسطى كى تُجهز عليها - إلا أنها لم تستطع اهتبالها للقيام بدور ثورى إيجابى في هذا العصر . وهذا راجع - فيما نرى - إلى طبيعة تكوينها الهش - كما أوضحنا سلفاً - فضلاً عن ارتباط مصالح الشريحة الأساسية فيها - من كبار التجار خصوصاً - بالسلطة القائمة .

لذلك تمثل موقفها الأساسى في مساندتها متخلفة بذلك عن دورها التاريخى المنحاز لطبقة العامة . من القرائن الدالة على ذلك أنه حتى في الأوقات التي تعرضت فيها مصالحها للخطر لم تستطع إلا القيام بحركات محدودة عديمة الجدوى والفاعلية خصوصاً في المناطق

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢) آشور : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٣) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(٤) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٥ .

(٥) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

ذات الأهمية التجارية . وعلى ذلك لا عبرة بحكم أحد الدارسين<sup>(١)</sup> بأن «البورجوازية العليا أصبحت أحياناً عنصراً قوياً في سياسات الشرق خصوصاً عندما تدهور النظام الإقطاعي» . فحركاتها المحدودة في بعض مدن الشام والعراق والجزيرة لم تندلع إلا لأن هذه المناطق شهدت حكومات ضعيفة عجزت عن مواجهة الخطر الصليبي . كذلك استغلت البورجوازية تنظيمات الحرف فشكّلت منها ميليشيات عسكرية - كتنظيمات الأحداث - سخرتها للحفاظ على مصالحها في هذه المدن ؛ دون أن تنجح في إقصاء الأمراء الضعاف عن السلطة<sup>(٢)</sup> .

لقد بالغ آشتور<sup>(٣)</sup> حين زعم بأن بني الصوفي في دمشق وبني الخشّاب في حلب<sup>(٤)</sup> وابن نيسان في حران وبني يعقوب في سنجار شكلوا حكومات ذات طابع «جمهوري مدني»<sup>(٥)</sup> . إذ الثابت أن هذه المدن كانت تدخل ضمن نفوذ أمراء من الترك ظلّوا يمارسون سيادتهم عليها حتى تمكنوا من القضاء على نفوذ البورجوازية فيها في النهاية ؛ خصوصاً بعد أن سحبت العامة تأييدها للأسر البورجوازية ؛ بشهادة آشتور نفسه<sup>(٦)</sup> .

الثابت بوجه عام أن البورجوازية ساندت السلطة ضد العامة . خير مثال على ذلك ماجرى في العصر المملوكي من وقوف كبار التجار «وفقهاء السلطان» إلى جانب السلطنة ؛ فكان كبار التجار يقرضون السلاطين لتمويل حروبهم التوسعية والدفاعية ، كما ساندتهم «المعممون» بالتأييد الروحي والأدبي مقابل تأليب السلاطين ضد خصومهم من الشيعة الراديكاليين . لذلك لم يتورع العوام في هباتهم عن استهداف الشريحتين معا<sup>(٧)</sup> . كما تحولت ميليشيات الأحداث إلى الجهاد ضد الصليبيين في الوقت الذي تعاون فيه تجار الشام مع «الإفرنج» .

أما البورجوازية السلجوقية فوقفت على طول الخط موقف التأييد للسلاطين<sup>(٨)</sup> برغم تخاذلهم في مقاومة الصليبيين . وفي العصرين معا - السلجوقي والمملوكي - لم تتعد

(١) أنظر : آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

معارضة البورجوازية للسلطة مجرد التظاهر والاحتجاج لتخفيف المكوس<sup>(١)</sup> ، كما تأمرت مع السلاطين لقمع حركات العوام<sup>(٢)</sup> . كذا لم نسمع عن دور يذكر لها في معارضة الفاطميين الأواخر ومن بعدهم الأيوبيين .

أما عن موقف طبقة العامة ؛ فقد اتسم بالمراهقة والعشوائية لخيانة البورجوازية المسؤولة تاريخياً عن قيادة ثوراتها .

ففي عهود الفاطميين الأواخر لم يتفجر نشاط ثوري ذو بال للعوام ضد السلطة<sup>(٣)</sup> .

ويرجع ذلك إلى مسئولية «الوزراء العظام» عن الاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي . لذلك لم يكن غريباً أن يوجه العوام معارضتهم ضد البيروقراطية من أجل الحفاظ على الشرعية الممثلة في الخلافة . مصداق ذلك انتفاضتهم ضد الأفضل بن بدر الجمالي عندما نحى نزار عن الخلافة وأسندها إلى أخيه المستعلى . كما ثار عوام القاهرة ضد الوزير عباس بن باديس - الذي قتل الخليفة الظاهر - وصلبوه على باب زويلة<sup>(٤)</sup> .

وفي الشام استهدفت حركات العوام البورجوازية المحلية لا الخلافة الفاطمية<sup>(٥)</sup> بعد أن اتضح استغلال البرجوازية حركاتهم لتحقيق مصالحها الخاصة والضيقة ؛ والزج بهم في صراع محموم ضد النفوذ العباسي والفاطمي والقرمطي<sup>(٦)</sup> .

لذلك اقتصرت تنظيمات الأحداث - بعد ذلك - على الفقراء والمعدمين والعاطلين وقدر لها - لذلك - إحراز بعض النجاحات الموقوتة . تجلّى ذلك في حركة ابن المجن - قاطع الأخشاب - في حلب عام ٤٨٩ هـ ؛ حيث نجح في السيطرة على المدينة وحكمها إلى حين<sup>(٧)</sup> . ويعزى فشلها في النهاية إلى اتسامها بالعنصرية ؛ إذ استهدفت قطاعاً بعينه من العسكر الفاطمي تمثل في المغاربة . كما يعزى إلى تعويلها على السلب والنهب ليس إلا . لذلك تأمرت عليها شرائح بورجوازية من كبار الصناع والملاكين والتجار ؛ فقضت عليها<sup>(٨)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .

(٥) محمد رجب النجار : حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي ، ص ١٦٢ ، الكويت ١٩٨١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .

(٧) ابن الأثير : ١٠ : ٢٥٥ .

(٨) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

وعلى غرارها اندلعت حركات أخرى في دمشق وبعض المدن الأخرى ؛ ما لبثت أن لاقت ذات المصير<sup>(١)</sup> .

وفي ظل السلاجقة ؛ شملت انتفاضات العوام الريف والمدن على السواء . ففي الريف اندلعت هبات خاملة عديمة الفاعلية اتخذت طابعاً هرطيقياً . إذ تزعمها أدعياء النبوة والمشعوذين الذين استغلوا معاناة العوام لتحقيق طموحات شخصية .

كما استغل الإسماعيلية النزارية - وزعيمهم الحسن الصباح - عوام الفلاحين للدخول في صراع طائفي ضد السنة<sup>(٢)</sup> . واتسم الصراع بالتعصب المقيت إلى حد إحراق المساجد<sup>(٣)</sup> ؛ الأمر الذي حكم على نتيجته بالفشل .

لكن ثورات العوام الذين انتظمتهم الحركة الإسماعيلية في المدن كانت أوفر حظاً ؛ إذ اتسمت بالوعي السياسي والاجتماعي بعد انضمام أصناف الحرف إليها . لذلك سببت إزعاجاً مستمراً للحكم السلجوقي في الشام<sup>(٤)</sup> .

وفي إيران أحرزت المعارضة الإسماعيلية نجاحات أكبر . ذلك أن الثوار استهدفوا أمراء الإقطاع<sup>(٥)</sup> بالدرجة الأولى ، بينما توجه هذا النشاط في الشام ضد أهل السنة والصلبيين في المحل الأول . كما يرجع هذا النجاح إلى حسن التنظيم وبراعة القيادة إلى جانب وضوح البعد الاجتماعي . لذلك نجح الثوار في تكوين دولة إسماعيلية في إيران اتخذت من قلعة «الموت» الحصينة قاعدة لها . كما عولت على الإغتيال السياسي بعد تشكيل فرق من «الفداوية» تمكنت من قتل زعامات الخصوم من العباسيين والسلاجقة سواء بسواء .

وقدر للثوار الاستيلاء على ضياع أمراء الإقطاع التي آل معظمها إلى الزعماء ؛ الأمر الذي أحدث تصدعاً في الحركة بعد سحق العوام على زعمائهم من الإقطاعيين الجدد وانسحابهم من الحركة<sup>(٦)</sup> . وقد أفضى هذا الانسحاب إلى إضعافها حيث تمكن السلاطين السلاجقة من محق الحركة في إيران وفروعها في الشام في عهد السلطان محمد السلجوقي عام ٥٠٠هـ<sup>(٧)</sup> .

(١) نفس المرجع والصفحة .

(٢) آشثور : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ .

(٤) بطروشوفسكي : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٦) بطروشوفسكي : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

على إثر ذلك أخذت ميليشيات العيارين والشطار تستقطب العوام في العراق ، وقد تعاظم دورها بعد انتظام أصناف الحرف في سلكها<sup>(١)</sup> . وقد استهدف نشاط العيارين شرائح البورجوازية المتعاونة مع السلطنة بالدرجة الأولى . يستوي في ذلك كبار التجار في المدن وكبار الملاك في الريف . إلا أن نشاطها في الريف مالم يث أن تعثر ؛ خصوصاً بعد إقدامها على نهب الأغنياء والفقراء على السواء . كما ضعف تأثيرها في المدن بعد انضمام بعض شرائح الأرستقراطية الناقمة على السلطنة إليها<sup>(٢)</sup> ، وتحويل الحركة لتحقيق طموحاتها الذاتية . يضاف إلى ذلك إقدام السلطنة على تشكيل ميليشيات مضادة - عرفت باسم «الشحنة» - تمكنت من فل شواكتها<sup>(٣)</sup> . لذلك لم يدخر العوام وسعاً في الانضمام إلى ميليشيات «الفتوة» ؛ التي نظمتها الخلافة العباسية لموازرتها في صراعها مع السلطنة السلجوقية<sup>(٤)</sup> . إذ نعلم أن الخليفة الناصر لدين الله العباسي استمال العوام ، فضلاً عن شرائح من البورجوازية والبيروقراطية لتكوين قوة بوسعها استرداد نفوذ الخلافة المفقود في العالم الإسلامي من ناحية ، ومواجهة الحركات الثورية من ناحية أخرى<sup>(٥)</sup> . وكان انضمام العوام إلى هذا التنظيم بهدف تحسين أحوالهم الاقتصادية حيث كان الخليفة يوزع عليهم المؤن والكساء والأموال للإنصواء في منظمتهم<sup>(٦)</sup> .

لذلك كان تنظيم الفتوة يحتوي على عناصر من سائر الطبقات وهو أمر أفضى إلى فشله . إذ تفشي الصراع الطبقي داخل التنظيم نفسه ؛ بحيث عول الفتيان الفقراء على مهاجمة أقرانهم الموسرين من كبار التجار والوزراء والحرس الخلافي<sup>(٧)</sup> . ولعل في إقدام الفتيان الفقراء على نهب كبار التجار بصفة خاصة ما يعبر عن الصراع الحقيقي بين العامة والبورجوازية . لقد كان العوام يعتقدون أن كبار التجار «خانوا أماناتهم» ، ومنعوا زكاة أموالهم . . . والصوص فقراء إليها . فإذا أخذوا أموالهم كان ذلك مباحاً لهم ؛ على حد تعبير الجاحظ<sup>(٨)</sup> .

أفضى الصراع الطبقي داخل منظمة الفتوة التي أسسها الناصر إلى فشلها . إذ انسحب

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

(٤) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٦) ابن الأثير ٩ : ٢٩٣ .

(٧) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .

(٨) أنظر : محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

الفقراء الشطار منها وطفقوا يقطعون الطرق براً ويعملون بالقرصنة ببحراً بما ينم عن التطرف واليأس . ويمكن استنتاج ذلك وأكثر من الحكايات الشعبية التي نسجت حول الفتیان البغاددة<sup>(١)</sup> ، وما روي عن «يونس الحرامي» قاطع الطريق الذي نهب أموال أحد وزراء الخليفة العباسي<sup>(٢)</sup> .

نستخلص من ذلك أن حركات العيارين والشطار في العراق استهدفت الخلافة العباسية والسلطنة السلجوقية والأرستقراطية البيروقراطية والبورجوازية التجارية في آن . ذكر ابن الأثير<sup>(٣)</sup> في هذا الصدد أن العيارين «أفسدوا ونهبوا وقتلوا قواد السلطان ، وكبسوا الأسواق ، وأخذوا أموال التجار» .

استغل السلاجقة هذه الفرصة في شن حرب دعائية ضد جماعات العيارين<sup>(٤)</sup> ، وعمدوا إلى تشجيع «الفتوة الصوفية» وتحريضها ضدهم . ونجح الأخيرون في تشويه صورتهم باستنكار أفعالهم لأنهم «من أهل الشطارة والدعارة» ، كما نجحوا في استقطاب الكثيرين من العوام لمنظمتهم باعتبارها موئلاً «الفتيان الصادقين»<sup>(٥)</sup> .

فضلاً عن ذلك ؛ عمد السلاجقة إلى ضرب جماعات العيارين من الداخل ؛ وذلك باستمالة زعمائهم والإغداق عليهم<sup>(٦)</sup> . لذلك فشلت حركات العيارين رغم كثرتها وخطورتها في تحقيق نتائج إيجابية ذات بال .

هكذا أخفقت ثورات العامة في النيل من النظام السلجوقي الإقطاعي العسكري .

أما عن حركات العوام إبان عهود الأتابكة والتركمان ؛ فنلاحظ أن دول الأتابكة كانت استمرراً للنظام العسكري الإقطاعي السلجوقي ؛ ذلك أن قيام هذه الدول تم على حساب النفوذ السلجوقي . كما اتبع الأتابكة ذات السياسة الاقتصادية القائمة على النهب الداخلي والتوسع الخارجي . لذلك تفاقمت المسألة الاجتماعية ، وحاول بعض الفقهاء المستنيرين نصيح الأتابكة بالتماس حلول لها كالزكاة<sup>(٧)</sup> دون جدوى .

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٢) ابن الأثير : ١٠ : ٦٠٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١ : ٤٥ .

(٤) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٥) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٦) ابن الأثير : ١١ : ٢٥ .

(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .



لذلك ظهرت تنظيمات العوام<sup>(١)</sup> الثورية ممثلة في حركات الفتوة وميليشيات العيارين والشرطة التي تعاضمت خطرهما لارتباطها بأصناف الحرف . وقد استهدفت السلطة والبورجوازية في آن . وزاد من فعالية نشاطها ارتباطها بتنظيمات مماثلة في العراق<sup>(٢)</sup> . وكان هذا النشاط يقتصر على المدن عموماً والتجارية منها بنوع خاص .

أما في الريف ؛ فقد ظهرت حركات ثورية تأدجت بالمذهب الشيعي نكاية في الأتباكة الأشاعرة . من أهم هذه الحركات تلك التي تزعمها معز الدين المغربي الذي وُصِمَ بإدعاء النبوة وقيل الألوهية . وقد تعاضمت أمره بعد انضمام الكثيرين من عوام المدن إلى حركته التي كانت رد فعل لمفاسد الإقطاعية . لكن مصيرها آكل إلى الفشل بعد قتله عام ٥٧١ هـ<sup>(٣)</sup> .

وفيما يتعلق بثورات العامة في ظل الدول التركمانية ؛ شكل البدو والفلاحون عصب المقاومة التي تبلورت حول الإديولوجية الشيعية المعزوجة بالتصوف . وقد اتهم أتباعها لذلك بالزندقة والإباحية من لدن مؤرخي السنة .

تزعّم الحركة سوري يدعى محمد بن فلاح الملقب «بالمشعشع» . كما وصمه خصومه «بالخبيث» ؛ وهي ذات التهمة التي وجهت من قبل إلى زعيم الثورة القرمطية ومن قبله على ابن محمد زعيم ثورة الزنج . ولا غرو فقد اندلعت الثورة في ذات الأقاليم التي شهدتها الثورتان السابقتان إذ امتد تأثيرها إلى العراق ، وانضم إليها الفلاحون بأعداد غفيرة .

أغار الثوار على مدن البصرة وواسط . كما هددوا طرق الحجيج ونهبوا القرى والمدن الصغرى ، وقهروا الجيوش التي تصدت لهم . وتمكن «المشعشع» من تأسيس «جمهورية ذات طابع اشتراكي» . وبعد موته آلت رئاستها إلى ابنه «المحسن» الذي تعاضمت خطرته حتى سلك النقود بإسمه .

لكن الفشل كان مصير الحركة حين أفصححت عن وجهها الحقيقي فتخلت عن الإديولوجية الشيعية . بل أغارت على الأماكن المقدسة الشيعية في النجف الأشرف ؛ الأمر الذي أدى إلى تخلي الفلاحين من الشيعة عنها<sup>(٤)</sup> .

أما العصر الأيوبي ؛ فلم يشهد ثورات اجتماعية ذات بال . ويعزى ذلك إلى سطوة

(١) كانت كل جماعة تتكون من ٦٠ - ٧٠ شخصاً يرأسهم زعيم .

(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) عن مزيد من التفاصيل ، راجع : آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥١ .

العسكرية الأيوبية من ناحية ، وطرح شعار الجهاد الذي استقطب جماهير العوام المتدينين من ناحية أخرى<sup>(١)</sup> . كما كان إقدام صلاح الدين على استئصال التشيع يلقي استحساناً من المصريين المعروفين بالتدين المعتدل . ففي القاهرة «وقفت القلعة التي أسسها صلاح الدين كتحد أمام سكانها المسلمين الذين لم يشقوا عصا الطاعة في العاصمة . أما في الريف ؛ فقد وقعت بعض الاضطرابات حين تعسف جباة الضرائب مع الفلاحين»<sup>(٢)</sup> .

لكن هذا الحكم الذي قرره «جاستون فييت» لا يتسق تماماً مع الواقع التاريخي . إذ نعلم أن القاهرة شهدت إبان حكم صلاح الدين شغباً من العوام على العسكر الأيوبي . لكن صلاح الدين لم يتقاعس عن محق المشاغبين بإحراق أحيائهم والبطش بنسائهم وأطفالهم<sup>(٣)</sup> .

كما نجحت بعض قيادات الشيعة الإسماعيلية في إثارة العوام في مناطق الأطراف كالأسكندرية والنوبة . فقاموا بانتفاضات قمعها صلاح الدين في وحشية وقسوة ؛ إذ صلب الثائرين على الأشجار<sup>(٤)</sup> .

هذا في مصر ؛ أما في الشام فقد كانت هبات العوام أشد عنفاً وأكثر خطورة ؛ وذلك لتأدجها بالصوفية الإشرافية ذات الأبعاد الاجتماعية المضادة للإقطاعية<sup>(٥)</sup> . برغم ذلك حكمت تلك الإيديولوجية على الحركات الاجتماعية بالفشل . إذ رأى معظم جمهور العوام فيها هرطقة وزندقة فلم يحركوا ساكناً حين أقدم صلاح الدين على قتل السهروردي<sup>(٦)</sup> .

لذلك أحرزت منظمات الأحداث نجاحاً أكثر من تلك الحركات السابقة . إذ تعاظم نشاطهم بعد صلاح الدين<sup>(٧)</sup> ؛ خصوصاً حين تقاعس خلفاؤه عن جهاد الصليبيين . وهذا يفسر إقدام الأحداث على الجهاد وبلاتهم في مناهضة «الإفرنج»<sup>(٨)</sup> . كما وشت حركاتهم عن «المراهقة الثورية» ، حين تخلوا عن مراميمهم الأساسية وعمدوا إلى السلب والنهب ، فضلاً عن التدخل في الصراعات بين أفراد البيت الأيوبي بمؤازرة البعض على البعض

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

(٢) جاستون فييت : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٥) بطروشوفسكي : المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

## الأخر (١).

بالمثل كانت حركات العامة في ظل السلطنة المملوكية<sup>(٢)</sup> خصوصاً في مصر . ويرجع ذلك لا إلى سطوة النظام المملوكي فحسب بل إلى رفع السلاطين راية الجهاد ضد الصليبيين من ناحية وراية «الوطنية» المصرية من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup> .

ففى الريف ؛ اتسم الصراع بين الفلاحين والمماليك بالسلبية ؛ حين اتخذ الهروب من الضياع مظهر احتجاج على عسف وجور السلاطين . كما اندلعت بعض الانتفاضات الفلاحية ضد الجباة ورجال الإدارة<sup>(٤)</sup> ؛ إقتصر نشاطها على نهب مخازن الغلال وإحراقها متغاونة في ذلك مع العربان برغم ما عاناه الفلاحون من أخطار إغاراتهم . وحين تصدع النظام المملوكي ويات سقوطه على يد العثمانيين وشيكاً ؛ لم يقم الفلاحون بالثورة ؛ بل إقتصر نشاطهم على الامتناع عن دفع الضرائب<sup>(٥)</sup> .

أما الحرفيون وفقراء المدن ؛ فلم تعد حركاتهم التظاهرات والشغب والتشهير بالعسكر المملوكي . بل كثيراً ما آزروا السلاطين الأواخر في صراعهم مع العثمانيين ؛ يحفزهم إلى ذلك كبار الفقهاء<sup>(٦)</sup> .

ويرجع ذلك - فيما نرى - إلى ارتباط طوائف الحرف بالطرقية والدروشة ؛ وهو أمر فطن إليه السلاطين فأقاموا الخوانق وأغدقوا على الدراويش . لذلك توجهت نشاطات هؤلاء إلى الاعتداء على أهل الذمة ونهب أموالهم وإحراق كنائسهم وبيعهم<sup>(٧)</sup> .

كما كان بعض السلاطين يخفون من المغارم على عوام المدن ؛ فيوزعون القمح مجاناً في سنوات الجوائح والمجاعات . هذا فضلاً عن تشجيعهم العوام على نهب أموال خصومهم إبان الصراعات على السلطنة بين أفراد العصابة المملوكية<sup>(٨)</sup> .

مع ذلك لا يخلو العصر من صور شتى للمقاومة ؛ الأولى سلمية ، والثانية صاخبة ؛

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٢) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٤٧١ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) نعتقد أن إقامة الإقطاعيين في المدن - على عكس نظرائهم في أوروبا الذين أقاموا في الريف - كانت من أسباب عدم وقوع حركات ثورية فلاحية كتلك التي قام بها الأتقان ضد السادة في أوروبا .

(٥) إين إياس : ٥ : ١٥١ .

(٦) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ص ٤٧٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩٤ .

(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

خصوصاً في عصر المماليك الجراكسة .

من مظاهر المقاومة السلمية ؛ تظاهر عامة القاهرة عند خروج المراكب السلطانية لعرض شكاياتهم على السلطان . وعندما لا يستجيب يطلقون النوادر والنكات على السلطان وحاشيته . وكثيراً ما قاد بعض فقراء المعممين هذه التظاهرات وتصدوا لعرض تلك الشكايات<sup>(١)</sup> .

أما عن المقاومة الصاخبة ؛ فمن مظاهرها الاعتداء على العمال الجائرين وصنائعهم . من أمثلة ذلك فتك صيادى الأسكندرية بحاكم المدينة المملوكي في عهد المؤيد شيخ بعد التشهير به عارياً<sup>(٢)</sup> . ومنها الهبات الشعبية ضد بعض القضاة والمحترسين الموالين للسلطنة ؛ خصوصاً إبان المجاعات والضائقات . وكثيراً ما استجاب السلاطين لمطالب العامة بعزلهم واستبدالهم بأخزين أقل جوراً . ومنها ماجرى من انتفاضة عوام القاهرة عندما زيف السلطان قايتباى العملة عام ٨٨١هـ ؛ فثاروا على «ناظر الخاصة» وكادوا يفتكون به .

كان حرافيش القاهرة وصعاليكها عماد هذه الهبات ؛ ومعظمهم من «البطالين» العاطلين . ومن أجل مواجهة حركاتهم ؛ أقدم السلاطين على تشكيل نظام «فتوة رسمي» يضم الأعيان ورؤساء الحرف والأصناف<sup>(٣)</sup> . وفى ذلك دلالة على تدنى «الوعي الطبقي» وخيانة البورجوازية ؛ كدأبها في سائر أرجاء العالم الإسلامى إبان ذلك العصر . وكان ذلك من أسباب إخفاق حركات العوام التي كانت أقرب ماتكون «إلى الانفجارات الهامشية منها إلى الحركات الثورية الحقيقية»<sup>(٤)</sup> .

أما عن حركات العامة في الشام خلال العصر المملوكي ؛ فكانت أكثر وعياً وتنظيماً ومن ثم أكثر إحرازاً لنتائج إيجابية . وربما يعود ذلك إلى بعد الشام عن معقل «العسكرتاريا» المملوكية . لقد انفجرت قومات «الزعار» التي تختلف عن الأحداث في عدم اتخاذها إيديولوجية مذهبية . لكنها تشاركها أهدافها التي تمحورت حول نهب التجار الموسرين<sup>(٥)</sup> ورجال السلطة المملوكية سواء بسواء . وكثيراً ما حاولت البورجوازية ركوب موجتها وتسخيرها لخدمة أغراضها الخاصة كالاحتجاج على الشطط في المكوس<sup>(٦)</sup> ؛ دون جدوى .

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٢) Lane - Poole : History of Egypt, P.327.

(٣) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٤) آشور : المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

(٥) نفس المرجع والصفحة .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

إذ نعلم على سبيل المثال أن «الزغار» هاجموا أحد تجار القمح بعد أن بالغ في رفع سعره ، كما رجموا نائب السلطان بالحجارة عام ٨٠٤ هـ بسبب عسفه وجوره . وفي عام ٨٨٠ هـ ، لاقى «وكيل المظالم» ذات المصير . وطردها نائب السلطنة في دمشق عام ٩٠٧ هـ لإسرافه في الجباية ، وقتلوا نائب حلب عام ٨٨٥ هـ مع عدد كبير من عماليكه ، وفي حماه ثاروا ضد عاملها عام ٧٩٢ هـ وقتلوا بعض رجاله ، كما طردوا نائب الكرك عام ٩١٢ هـ فهرب إلى غزة . . وهلم جرا<sup>(١)</sup> .

برغم ذلك لم تصل حركات العامة ضد «العسكرتاريا» الحاكمة وجهازها البيروقراطي وصنائعها من البورجوازية إلى مستوى الثورات الشعبية . وهذا يفسر لماذا استمرت تلك النظم الإقطاعية في قلب العالم الإسلامي ؛ برغم إخفاقاتها السياسية وفشلها العسكري وعجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

### ثانياً : الغرب الإسلامي

لا يختلف تاريخ الغرب الإسلامي في معالمة الأساسية عن نظيره في الشرق ؛ من حيث تعاظم الصراعات بين النظم العسكرية الإقطاعية ، كذا بين الشرائع المختلفة للأرستقراطيات الحاكمة . وبالمثل والت البورجوازيات هذه الأرستقراطيات غالباً وساندتها ضد العامة . كما اتسمت حركات العامة بالمراهقة السياسية ، وتأدلج معظمها بمذاهب شيعية متطرفة وصوفية إشرافية .

غير أن تأثير البنية القبلية يبدو واضحاً في صياغة حركة التاريخ السياسي في الغرب الإسلامي - على الأقل في مظاهره - بصورة ضيبت إلى حد كبير حركة الصراع الطبقي دون أن تلغيها . وذلك لاختراق التناقضات الطبقيّة بنية القبيلة ، هذا فضلاً عن أن العصبية القبلية ليست - فيما نرى - مفهوماً إثنيّاً صرفاً ؛ كما يرى معظم الدارسين الذين لم يستوعبوا آراء ابن خلدون في هذا الصدد . العصبية عند ابن خلدون قوة مادية وبشرية تستهدف «تحقيق الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية»<sup>(٢)</sup> . وهي تلتئم عن طريق «الغلبة» وتنفرط «بالانغماس في الترف» .

فالعامل الاقتصادي من ثم هو العامل الفاعل في تخليق البنى الاجتماعية ؛ وبالتالي في

(١) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) أنظر : مقدمة ابن خلدون : ١٥٤ .

توجيه الصيرورة التاريخية .

لذلك نرى أن القبيلة في الغرب الإسلامي عرفت التشكيل الطبقي بصورته المثلثة ، وأن سيادة الإقطاعية العسكرية هي التي فجرت الصراع الطبقي في الأساس ؛ برغم مظاهرها الإثنية .

ليس جزافاً أن تكون سائر الدول التي تعاصرت أو توالى على الغرب الإسلامي دولاً إقطاعية . كما أن اقتصادها كان نهيباً توسعياً أسماه البعض <sup>(١)</sup> بحق «إقتصاد المغازي» . مصداق ذلك أن الصراعات العسكرية بين دول الطوائف بعضها البعض كانت أشبه بالحروب الإقطاعية . كما كان الصراع بينها وبين حركة «الاسترداد» النصرانية في الأندلس صراعاً بين الإقطاع الإسلامي والبورجوازية الأوروبية الناشئة . دليلنا على ذلك ما أسفر عن هذه الصراعات جميعاً من مكاسب أرضية أو بشرية أو مالية ، وأن النصر في كل الأحوال ارتهن بالقدرة على تجييش الجيوش .

وقيام إمبراطورية المرابطين منذ تأسيس الحلف الصنهاجي مروراً بالطور الصحراوي والمغربي ثم الأندلسي ؛ ارتبط «بالغلبة» <sup>(٢)</sup> من أجل الهيمنة على مصادر ومنافذ ومراكز وأسواق تجارة الشمال - الجنوب . وأن راية «الجهاد» التي حملها المرابطون خلال هذه الأطوار جميعاً لحرب كفار غانة وهراطقة المغرب ونصارى الأندلس كانت غطاء للتوسع والسيطرة في التحليل الأخير . لذلك صدق أحد الدارسين <sup>(٣)</sup> حين وسم الدولة المرابطية بأنها «جعلت أرزاقها في رماحها» .

ولاغرو ؛ فقد بلغ الجيش المرابطي أكثر من مائة ألف فارس عدا الرجالة <sup>(٤)</sup> . ولم يقتصر على قبيلة لمتونة وحدها ؛ بل ضم بربر صنهاجة والسودان وعلوج الأندلس فضلاً عن بربر زناته ومصموده ، بالإضافة إلى الغزوعرب بنى هلال وبعض الفرق النصرانية <sup>(٥)</sup> . وماشيد المرابطون من مدن وقلاع وأسوار وحصون وغيرها كانت ذات طابع عسكري ؛ كما أشرنا سلفاً .

بالمثل كان جيش الموحيدين خليطاً من عناصر شتى مغربية وأندلسية ؛ من بربر وعرب

(١) تشير في هذا الصدد إلى أن تلميذنا إبراهيم القادري استخدم هذا المصطلح في أطروحته لنيل دكتوراه الدولة عن «المتجمع المرابطي» .

(٢) البكري : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) راجع : أطروحة إبراهيم القادري ، سالفة الذكر .

(٤) ابن أبي زرع : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ ، ابن عذارى : ٣ : ٨٠ .

جندوا في جيوش نظامية و فرق مرتزقة ، يقول لوتورنو<sup>(١)</sup> «نشأت إمبراطورية الموحدين عن الفتح ؛ شأنها شأن الإمبراطوريات السابقة في الشمال الأفريقي . وكما أن البربر من الصحراء الغربية أقاموا إمبراطورية المرابطين لفائدتهم الخاصة دون أن يشركوا الشعوب الخاضعة في الحكم ؛ فإن الإمبراطورية الموحدية أقامت قبايل مصمودة لمصلحتها الخاصة . وكانت الشعوب الأخرى في الإمبراطورية في خدمة المصامدة . . . لقد كانت العلاقات بين الموحدين وبين من أخضعوهم علاقات غالب ومغلوب» .

وما قيام دولتي المرينيين والزيانيين إلا رد فعل لغلبة مصمودة . كما كان قيام دولة بني حفص في تونس تعبيراً عن التشبث بالنزعة العسكرية الموحدية . وحسبنا أن مؤسسها ينتمي إلى أشهر القواد العسكريين في دولة الموحدين أبي حفص عمر الهنتاتي .

في كل الأحوال كان قيام الدول السابقة وسقوطها مرتبطاً بالإقطاعية العسكرية التي سادت الغرب الإسلامي آنذاك .

بالعودة إلى المفهوم الخلدوني للعصبية - كما أوردها سلفاً - نرى أن بروز القبلية كمظهر عام صبغ قيام وسقوط الدول المغربية والأندلسية السابقة ؛ كان تعبيراً عن الجانب المادي الذي يشكل الحافز الأول على الصراع . فقيام دول الطوائف في الأندلس كان تعبيراً عن هذا الحافز المادي المصطبغ بالإقليمية والعصبية . إذ ليس جزافاً أن بعض هذه الدويلات أسسها حكام عرب ، وأخرى أقامها أمراء من البربر ، وثالثة أسسها المولدون .

وسقوط هذه الدول جميعاً تم على يد المرابطين من لتونة التي احتكرت أجهزة الحكم وقيادة الجيوش . ذكر ابن خلدون<sup>(٢)</sup> أن «يوسف بن تاشفين اقتسم المغرب عمالات على بنيه وأفراد قومه وذويه» . كما كان سائر أمراء المرابطين في الأندلس من لتونة<sup>(٣)</sup> . وحتى القضاة في عصر المرابطين كانوا من شيوخ لتونة<sup>(٤)</sup> ؛ برغم بداوتهم وسطحية تفقهمهم .

سار الموحدون على هذا النهج حين أقاموا دولتهم ؛ إذ «قصرُوا السلطة على الأسرة

(١) أنظر : حركة الموحدين في المغرب ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) العبر ٦ : ٢٤٧ .

(٣) ابن الخطيب : الاحاطة ١ : ١٤٧ .

(٤) ابن عذاري ٣ : ٨٧ .

الموحدية الكبيرة ؛ بينما القبائل والعناصر الأخرى كانت مجرد رعايا . . وكانت الأرستقراطية الحاكمة منعزلة تماماً عن جماهير البربر الراضحة تحت حكمهم<sup>(١)</sup> .

بالمثل ورثت الدول التي أعقبت الموحدين الآفة ؛ حتى أن أحد الدارسين<sup>(٢)</sup> حكم على حكوماتها « بالاستبداد القبلي » .

برغم بروز العصبية القبلية على هذا النحو ؛ يمكن استتبار غور الصراع الطبقي داخل بنياتها على النحو التالي :

بالنسبة للأرستقراطية الحاكمة ؛ لم تشذ صراعاتها عن نظيرتها في الشرق الإسلامي ؛ سواء في أسباب أو آليات أو نتائج الصراع . ففي أندلس الطوائف أغنانا المؤرخون عن الخوض فيما شجر بين الأمراء بعضهم البعض أو بينهم وبين وزرائهم وقوادهم وعمالهم ، فضلاً عن تعاظم دور نساء البلاط وتدخلهن في السياسة .

والجديد الذي يمكن أن نضيفه في هذا الصدد هو دور « فقهاء السلطان » في إذكاء حثمة هذا الصراع . إذا حرص ملوك الطوائف على استرضائهم لإكساب حكمهم القائم على « الغلبة » طابع الشرعية . فكثيراً ما نصبوا الفقهاء وزراء ، كما كان القضاء<sup>(٣)</sup> حكراً عليهم ويميز أحد الدارسين بين موقف « فقهاء السلطان » المؤيد للسلطة وبين فقهاء البورجوازية الذين تصدى بعضهم للمعارضة<sup>(٤)</sup> .

من فقهاء السلطان ابن الملح الفقيه الذي تولى الوزارة في دولة بني عباد بإشبيلية ؛ برغم كونه سكيراً لا هياً<sup>(٥)</sup> ، والفقيه ابن القصيرة الذي لقب بذي الوزارتين في عهد المعتمد بن عباد<sup>(٦)</sup> . أما ابن عبد البر ؛ فقد أثار ثائرة فقهاء البورجوازية حين تواطأ مع بني عباد على سفك دماء أحد أبنائه<sup>(٧)</sup> . والغريب أن هؤلاء الفقهاء الذين ناصروا ملوك الطوائف انقلبوا عليهم حين افتوا بشرعية عزلهم على يد يوسف بن تاشفين ؛ بما يسوغ القول بأنهم « كانوا متذبذبين المواقف »<sup>(٨)</sup> .

(١) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ، ج ١ ، ص ٢١٥ ، الرباط ١٩٧٦ .

(٣) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٥) ابن بسام : الذخيرة ، ج ١ ، قسم ٢ ، ص ٤٥٢ .

(٦) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٧) ابن بسام : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٨) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٨٩٠٨٦ .



في عصر المرابطين ؛ خفت حدة الصراع على «إمارة المسلمين» لقصر عمر الدولة المرابطية ؛ إذ سقطت وهي في أوج فتوتها . مع ذلك لم يخل الأمر من إحن ومحن في عهد تاشفين بن علي<sup>(١)</sup> ، سبقها نزاع بين يوسف بن تاشفين وابن عمه أبي بكر بن عمر في مستهل عهد الدولة . بل شجر تنافس على زعامة الحلف الصنهاجي بين لمتونة وجدالة قبل تأسيسها ؛ لكن الثابت أن هذه الوقائع جميعاً حسمت في حينها .

لكن صراعات أخطر شجرت بين الوزراء - الذين كانوا في الأصل قادة العسكر - للاستئثار بمزيد من السلطات . كما حاول بعض أمراء الولايات تقوية قبضتهم في ولاياتهم على حساب السلطة المركزية<sup>(٢)</sup> . ولعل هذا يفسر لماذا أقدم بعض «أمراء المسلمين» على عزلهم واستبدلهم بمن هم أقل طموحاً وأكثر ضعفاً<sup>(٣)</sup> . كما يفسر لماذا أحجم بعض الفقهاء عن تولى المناصب العامة في أواخر عصر المرابطين ؛ فخلا الجو للجبارين القادرين على قمع الرعية<sup>(٤)</sup> .

من أجل ذلك ؛ لم يتورع «أمراء المسلمين» الأواخر عن جلب الجند المرتزق للاستظهار بهم على خصومهم<sup>(٥)</sup> ، خصوصاً بعد تعاظم نفوذ نساء البلاط وإقدامهن على حيك المؤامرات في ظل المرابطين الأواخر<sup>(٦)</sup> .

أما عن الصراعات بين الوزراء والقضاة في الأندلس ؛ فقد أفضى إلى ثورات عنيفة أضعفت الحكم المرابطي ومهدت لسقوطه في النهاية<sup>(٧)</sup> ؛ وهو ما سنعرض له في موضعه من الدراسة .

تفاقم الصراع على السلطة في عصر الموحدين ؛ برغم ثبات نظام ولاية العهد . ويعزى ذلك إلى طول عمر الدولة واتساعها ؛ حيث ضمت سائر أقاليم المغرب والأندلس . لذلك اندلعت الخلافات التي لعب فيها الأمراء والوزراء والحشم ونساء البلاط دوراً واضحاً .

نعلم أن عبد المؤمن أسند ولاية العهد لابنه محمد الذي لم يدم حكمه أكثر من عدة

(١) ابن الخطيب : الاحاطة : ٢ : ٥٥٤ .

(٢) ابن بسلام : ٣ : ١٠١ .

(٣) ابن عبدون : المرجع السابق . ص ١٢ .

(٤) البيهقي : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٥) لأكوست : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٦) ابن الخطيب : الاحاطة : ١ : ٤٥٥ .

(٧) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤ .

أسابيع ؛ إذ تحالف ضده اثنان من أشقائه وأرغماءه على التنازل عن الحكم<sup>(١)</sup> . كما شارك نساء الأسرة الموحدية في وصول أبي يعقوب المنصور إلى السلطة<sup>(٢)</sup> . لكن اثنين من إخوته أيضاً رفضا مبايعته هما والى بجاية والى قرطبه ، غير أن معارضتهما انقضت بعد عامين .

حاول أبو يعقوب المنصور دعم موقف الأسر الحاكمة على حساب الدعوة التومرتية متبعاً في ذلك سياسة أبيه . وقد أثارت هذه السياسة ضرائح الأرستقراطية التي أخذت تتدخل في الصراع على الخلافة بين أفراد البيت الحاكم . وحسبنا أن الخليفة الناصر مات مسموماً على يد حشمه من العبيد السودان<sup>(٣)</sup> .

كما ثارت ثائرة أشياخ الموحدين وبدأوا في استرداد نفوذهم عن طريق عزل الخلفاء الأقوياء وتولية الضعفاء من أفراد الأسرة الموحدية . مصداق ذلك تعيينهم عبد الواحد الملقب بالخلوع خليفة بعد وفاة المستنصر ، وكان متقدماً في السن ؛ لتسلس لهم مهمة توجيهه<sup>(٤)</sup> .

لكن أحد أبناء المنصور - وكان والياً على مرسية - نازع الخلوع على الخلافة ، وزاد الطين بله مطالبة ثالث بها هو عبد الله البياسي الذي تمكن من اغتيال خصمه<sup>(٥)</sup> .

لم يصف الجو للخليفة الجديد ؛ إذ ثار عليه اثنان من أفراد الأسرة الحاكمة ؛ الأول بمراكش ويدعى عيسى والثاني بالأندلس ويدعى أبا العلاء إدريس . ونجح الثاني في الوصول إلى الحكم بعد الاستعانة بجيش من نصارى قشتالة<sup>(٦)</sup> ، وتلقب بالمأمون .

وفي خلافة المأمون جرى الإجهاز على بقايا الدعوة الموحدية ؛ فأزال اسم المهدي بن تومرت من الخطبة والسكة<sup>(٧)</sup> ؛ فأثار بذلك العناصر التي حافظت على ولائها للدعوة التومرتية<sup>(٨)</sup> ؛ خصوصاً في إفريقية ومهد بذلك للانشقاق الذي أفضى لقيام دولة بني حفص .

لم يستقر الأمر - لذلك - للمأمون الذي مات والصراع على أشده من أجل الخلافة بين أفراد أسرته<sup>(٩)</sup> . ثم آلت الخلافة إلى ولي عهده بفضل والدته - وهي جارية نصرانية في

(١) ابن عذارى : ٣ : ٥٨ وما بعدها .

(٢) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٣) ابن خلكان : ٤ : ٣٤٦ .

(٤) ابن عذارى : ٣ : ٢٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(٧) مجهول : الحلل الموشية ، ص ١٣٧ .

(٨) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

الأصل - رغم عدم بلوغه<sup>(١)</sup> . وقد إتاحت ذلك الفرصة للعسكر الموحدى المرتزق من النصارى والقبائل العربية البدوية كى تتناول وتهيمن على مقاليد الحكم في الدولة الموحدية حتى سقوطها عام ٦٧٤هـ<sup>(٢)</sup> .

فى ظل هذا الانهيار أتاحت الفرصة لظهور عصبية «مستجدة» على أنقاض العصبية القائمة - مصمودة - لتعصف بها ، ويشهد الغرب ظهور دول ثلاث متنازعة على أنقاض الإمبراطورية الموحدية .

قامت الدولة المرينية في المغرب الأقصى عام ٦١٨ هـ - استناداً إلى عصبية زناتية . ويرغم دورها الجهادى في الأندلس ؛ فشلت في تحقيق الاستقرار في المغرب نظراً لسياستها التوسعية سواء في الأندلس أو على حساب جيرانها الزيانيين في المغرب الأوسط والحفصيين بتونس . لذلك كان انهيارها رهين تدخل قوى خارجية أوروبية تمثلت في الخطر البرتغالى الذي استولى على موانئها على ساحلى المتوسط والأطلسي ؛ فحرّمها لذلك من مواردها القائمة على القرصنة ؛ فتفجرت التناقضات الداخلية التي أفضت إلى وقوعها فريسة الأشراف السعديين عام ٩٥٦هـ<sup>(٣)</sup> .

وفى المغرب الأوسط ؛ قامت دولة بني عبد الواد بتلمسان استناداً إلى عصبية بدوية زناتية أيضاً . وكشأن جارتها المرينية تعرضت لأخطار القبائل العربية البدوية في الداخل ، فضلاً عن جيرانها في تونس والمغرب الأقصى ، ويرغم سقوط عاصمتها تلمسان مراراً على يد الحفصيين والمرينيين ؛ قدر لها الاستمرار نتيجة مواردها المالية الزاخرة من تجارة السودان . لكن اشتغالها بالقرصنة البحرية أفضى إلى نهايتها ؛ إذ دهمها الخطر الأسباني فاضطرت للاستعانة بالقرصنة الأتراك الذين حولوها إلى ولاية عثمانية<sup>(٤)</sup> .

أما بنو حفص بتونس ؛ فقد تأسست دولتهم عام ٦٧٥ هـ بفضل إحدى الأسر العسكرية الموحدية . واتسم تاريخها بالصراع الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة والصراع الخارجى في الأندلس ، كذا الصراع مع جيرانها الزيانيين والمرينيين في المغرب . ويرغم ما أحرزت من نجاحات خارجية ؛ إلا أن الصراعات الداخلية العنصرية مزقتها إرباً ؛ فقد شهدت أطرافها ظهور كيانات عنصرية إقطاعية مستقلة . كما أفضت الإغارات الإسبانية

(١) ابن عذارى : ٣ : ٢٨١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٣) عن مزيد من المعلومات ، راجع : ابن عذارى : ٣ : ٤١١ وما بعدها .

(٤) عن مزيد من المعلومات ، راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٦ ، ص ٧٨٩ .

على سواحلها إلى مزيد من الضعف والانهيار ؛ حتى سقطت في النهاية على يد القراصنة الأتراك<sup>(١)</sup> .

هكذا اشتركت هذه الدول الثلاث التي أعقبت دولة الموحدين في طابعها الإقطاعي القبلي العسكري الذي صاغ قيامها وتوسعها ، ثم حكم عليها بالسقوط في النهاية .

خلاصة القول إن الصراعات الداخلية والخارجية مثلت حجر الزاوية في التاريخ السياسي للكيانات السياسية التي شهدها الغرب الإسلامي .

أما عن موقف الطبقة الوسطى إزاء هذه النظم العسكرية الإقطاعية ؛ فكان منحازاً لتلك النظم في الأغلب الأعم . وإن شذت بعض الشرائع مثل كبار التجار والفقهاء والقضاة فعارضت السلطة أحياناً . نسوق في ذلك بعض الأمثلة الدالة .

نعلم - على سبيل المثال - أن الفقيه أبا حفص بن الحسن الهوزني نحا باللائمة على بني عباد في إشبيلية لتقاعسهم عن الجهاد<sup>(٢)</sup> ، وكان ذلك سبب مقتله على يد المعتضد بن عباد<sup>(٣)</sup> .

كما نعلم أن كبار التجار في غرناطة آزرُوا حكم الزيبريين<sup>(٤)</sup> ، لكنهم مالَبثُوا أن انقلبوا عليهم وتزعموا العامة للترحيب بقدوم المرابطين<sup>(٥)</sup> .

وفي ظل المرابطين قدر لبعض شرائح البورجوازية في الأندلس - نظراً لبعدهم عن مراكز العاصمة - قيادة ثورات العوام لطرد المرابطين بعد إفلاسهم في مواجهة نصارى الاسترداد . إذ نعلم أن بعض الفقهاء وكبار التجار والقضاة من أمثال أبي القاسم أحمد بن قسي وأبي الوليد بن المنذر وأبي عبد الله محمد بن سالم لم يدخروا وسعاً في تمويل ثورات المريدِين التي تفجرت أواخر سني حكم المرابطين . علماً بأنهم جميعاً كانوا ذوي طموحات سياسية شخصية<sup>(٦)</sup> . ولعل تلك الآفة كانت من أسباب فشل تلك الثورات<sup>(٧)</sup> ، كما سنوضح بعد قليل .

أما عن حركات العامة ضد المرابطين ؛ فقد تفجرت من جراء السياسة الاقتصادية الجائرة

(١) عن مزيد من المعلومات راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٩ ، ٧٩٣ .

(٢) ابن بسام : الذخيرة : ج ١ : قسم ٢ : ٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

(٤) عبد الله بن بلقين : كتاب التبيان ، ص ١٥٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

(٦) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٤٩ .

(٧) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

التي أشرنا إليها سلفاً . ولعل عدم اندلاعها في عهد يوسف بن تاشفين يرجع إلى جهاده النصارى من ناحية ، واتباعه سياسة التوازن بين العصبيات من ناحية أخرى . فلما تخلى خلفاء يوسف عن تلك السياسات اندلعت الثورات .

وبرغم اتسام هذه الثورات بالطابع القبلى والطائفى ؛ إلا أنها انطوت على أسباب اقتصادية قحة . ففى السنوات الأخيرة من حكم المرابطين ساءت أحوال الفلاحين والحرفيين لكثرة الجبايات التي لاحظ ابن خلدون<sup>(١)</sup> بأنها ظاهرة متواترة في أخريات سني الدول الهرمة . وازداد الأمر سوءاً بعد أن «قبض الفلاحون أيديهم عن الفلح»<sup>(٢)</sup> ، فغلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر وكثر النهب وانقطعت الطرق<sup>(٣)</sup> .

برغم ذلك لم تقع إلا هبتان خاملتان للعامة إحداها في فاس والأخرى في قرطبة<sup>(٤)</sup> . ليس لذلك من تفسير - فيما نرى - إلا في غياب القيادات البورجوازية عن الساحة .

أما وقد حل البلاء على البورجوازية ؛ فلم تدخر وسعاً في التصدى لزعماء العامة وتنظيم حركتين ثوريتين متعاصرتين في المغرب والأندلس ؛ قدر لهما الإجهاز على الحكم المرابطي .

تمثلت الثورة الأولى في الحركة الموحدية التي لم تكن مجرد صراع بين مصمودة وصنهاجة اللثام ؛ كما ذهبت إحدى الدارسات<sup>(٥)</sup> . كما لم تكن تعبيراً عن خلاف مذهبي بين المالكية والتشيع ؛ بقدر ما عكست ردود فعل منطقية لسياسة المرابطين المالية التي ألحقت الضرر بالبورجوازية والعامة سواء بسواء .

لقد جسدت الإيديولوجية الموحدية ذات الطابع التوفيقى طموحات سائر قوى المعارضة بمذاهبها المختلفة من أشعرية وظاهرية وخارجية واعتزالية وشيعية<sup>(٦)</sup> .

وليس أدل على الطابع الاجتماعي والبعث الطبقي في الحركة من كون منظرها ابن تومرت تاجراً ، وكون زعيمها السياسي عبد المؤمن بن على تاجراً أيضاً ، بينما كان أبوه

(١) المقدمة ، ص ٤١٠ .

(٢) المراكشى : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

(٤) المقرئ ٤ : ٢٢٠ .

(٥) ذهبت الباحثة إلى أن الصدام بين مصمودة ولتونة يعزى إلى الاختلاف فى غمط الحياة ؛ حيث كان المصموديون زراعاً ، بينما كان اللمتونيون رعاة رحل . أنظر : عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٦) أنظر : محمود إسماعيل : فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية ، «الفصل المعنون» مذهب ابن تومرت بين الوحدة الإيديولوجية والتوحيد السياسى ، ١١٩ وما بعدها ، القاهرة ١٩٨٩ .

صانع فخار<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن القيادة كانت بورجوازية أضيفت في ظل المرابطين<sup>(٢)</sup>. كما يفسر التنظيم المحكم للدعوة التي جمعت بين الإعداد الدعائي والعسكري توطئة للاضطلاع بمشروع سياسي طموح. لقد كانت - حسب رأى أحد الباحثين<sup>(٣)</sup> - «أشبه بالحزب السياسي أو التنظيم الثوري الذي يدفع إلى الطمع في السيطرة على الحكم». وحين طرحت القيادة فكرة «المهدوية» إحتوت سائر الساخطين على المرابطين وخاصة العوام<sup>(٤)</sup>.

وإذا كانت مصمودة قد تصدت للحركة واضطلعت بعبء الدعوة ثم الثورة فالدولة ؛ فذلك لأنها أُسْتُذِلَّت من قبل المرابطين الذين استولوا على ديارها ، وأسسوا حاضرتهم مراكز في مضاربها ، وحولوا سهولها الخصبة إلى ضياع لشيوخ لتونة ، وحرموها من موارد تجارتها مع السودان . لذلك اكتوت بحكم المرابطين أكثر من القبائل الأخرى . وإذا كانت قد خضعت لذل لتونة فإنها كانت تترقب الفرصة للثورة .

وقد استشعر يوسف بن تاشفين هذا الخطر ؛ فأوصى ولي عهده «بالإيهيج أهل جبل درن ومن وراءه من المصامدة وأهل القبلة»<sup>(٥)</sup>. ومع ذلك لم يأخذ خلفاء يوسف بالوصية ؛ وضيقوا على مصمودة اقتصادياً واجتماعياً<sup>(٦)</sup>. ومن هنا كانت الحركة التومرتية بمثابة ثورة كبرى جرى الإعداد لها في المغرب والأندلس والشرق ؛ كى تندلع في المغرب والأندلس ضد المرابطين في وقت واحد<sup>(٧)</sup>. فلم تكن رحلة ابن تومرت إلى الأندلس - فيما نرى - إلا من أجل التنسيق مع الثوار المرينيين في هذا الصدد . كما كانت رحلته إلى الشرق تستهدف الاتصال بالتنظيمات الإسماعيلية للإفادة من خبراتها في الإعداد للإنقلاب على النظم السنية الإقطاعية العسكرية في الشرق والغرب على السواء .

بدأ ابن تومرت بعد عودته من الشرق دعوته في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لشن حرب دعائية ضد المرابطين . ثم شرع في الإعداد العسكري ويبيع عام ٥١٥ بالإمامة . وفي عام ٥١٧ هـ بدأ يحرر بلاد المصامدة بعد معارك مظفرة مع المرابطين . وفي

(١) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٢) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣) عباس الجارري : أبو الربيع سليمان الموحدي ، ص ١٨ ، الدار البيضاء ١٩٧٤ .

(٤) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٥) مجهول : الحلل الموشية ، ص ٨٢ .

(٦) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : محمد زنيير : الخلفية الاجتماعية والثقافية لحركة المهدى بن تومرت ، مجلة المناهل ، عدد

٢٤ ، عام ١٩٨٢ ، ص ٨٢ وما بعدها .

(٧) أنظر : V : La Tariqaet Le revolte du Muridun, P. 175, Revue de L' occident Mu-

sulman et de La Mediterranée, 1933.

عام ٥٢٤هـ حاصر مراکش لكنه توفي قبل الاستيلاء عليها . ونجح خليفته عبد المؤمن بن علي في إسقاطها<sup>(١)</sup> .

ولسنا بحاجة لسرد أخبار الصراع بين الموحدين والمرابطين . وما يعيننا هو نجاح الموحدين في الاستيلاء على المغرب الأقصى . ثم زحفوا على الأندلس التي سقطت في أيديهم بمساعدة الثوار المرينيين عام ٥٥٦ هـ . وأخيراً نجحوا في ضم المرينيين الأوسط والأدنى . وبذلك تمكنوا من تحقيق وحدة الغرب الإسلامي<sup>(٢)</sup> .

هكذا قدر للحركة النجاح سياسياً بفضل قيادة البورجوازية جماهير العوام وتنظيمهم دعائياً وعسكرياً .

لذات الأسباب نجحت الثورة الاجتماعية في الأندلس في ذات التوقيت ؛ تلك التي اصطلح على تسميتها بثورة المرينيين .

وقد سبقت الإشارة إلى التنسيق بينها وبين الثورة الموحدية في المغرب . مصداق ذلك اتصال ابن تومرت بزعماء المرينيين قبل قيام الثورتين ، واضطحاب هؤلاء الزعماء عبد المؤمن بن علي حين أسقط الحكم المرابطي في المغرب الأقصى وتوجه لتحرير الأندلس<sup>(٣)</sup> .

لا يخلو هذا التنسيق من دلالة على وجود قاسم مشترك بين الحركتين اجتماعياً وإيديولوجياً فزعماء الحركتين كانوا من البورجوازية<sup>(٤)</sup> . وجنودهما «من العوام . . والفقر»<sup>(٥)</sup> . وعلى الصعيد الإيديولوجي ظهر التشيع الباطني واضحاً في الدعوة الموحدية ؛ رغم انطوائها على أفكار مذهبية أخرى لجأ إليها ابن تومرت لهدف سياسي ؛ هو استرضاء أصحاب المذاهب الأخرى في المغرب . بالمثل كانت إيديولوجية المرينيين شيعية باطنية امتزجت بالتصوف لهدف سياسي كذلك . كان الهدف السياسي للدعوتين هو كسب العوام ، وكان عوام المغرب على مذاهب مختلفة أشعرية واعتزالية وخارجية ، بينما كان معظم عوام الأندلس متصوفة شكلوا حزاماً يمتد من شرقي الأندلس إلى غربيها .

وكان متصوفة الأندلس يندرجون في مدارس متنوعة أهمها مدرسة ابن العريف في المرية<sup>(٦)</sup> . وكانت هذه المدرسة تجمع بين التصوف ومذهب أهل السنة والمذهب

(١) البليز : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) عن مزيد من المعلومات ، راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ، ٦٩ - ٧١١ .

(٣) ابن عذاري : ٣ : ٣٥ .

(٤) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٦) ابن خلكان : ١ : ١٦٨ .

الظاهري<sup>(١)</sup>؛ برغم استنادها أساساً على التشيع الباطني المتأثر بآراء جماعة إخوان الصفا .  
ومعلوم كذلك أن المذهبيين الظاهري والأشعري كانا منهلاً للمذهب التومرتي .

وإذا كانت ديار مصمودة معقل الدعوة الموحدية ذات نشاط تجاري متعاظم مع بلاد  
السودان ، فإن المرية لعبت ذات الدور في تجارة حوض البحر المتوسط .

وإذا كان ابن تومرت ادعى المهدوية ، فإن ابن قسي - من زعماء المريدين - ادعاها  
بالمثل . هذا فضلاً عن اتخاذ الزعيمين معا أساليب السحر والإيثيان بالخوارق لجذب مزيد  
من العوام<sup>(٢)</sup> .

تماثلت الحركتان أيضاً في حسن التخطيط والإعداد والإعلام . هذا بالإضافة إلى  
وجود زعيمين للحركتين ؛ أحدهما روحي والآخر سياسي . وقد مثل ابن تومرت القيادة  
الروحانية ؛ إذ كان هو منظر العقيدة الموحدية ، بينما كان ابن برجان الصوفي منظرًا لدعوة  
المريدين . وفي حين كان عبد المؤمن بن علي يمثل الزعامة السياسية للحركة الموحدية ؛  
كان ابن قسي كذلك بالنسبة لحركة المريدين<sup>(٣)</sup> . أخيراً إذا كان ابن تومرت قد بوع  
بالإمامة في المغرب ؛ فقد بوع بها ابن برجان في الأندلس<sup>(٤)</sup> .

لم يكن ذلك التشابه الذي يصل إلى حد التماثل في الحركتين معاً أمراً مجانياً  
عفوياً ، بقدر ما كان نتيجة معطيات واحدة ؛ هي المعاناة المشتركة في ظل الحكم  
المرابطي . وهذا يفسر لماذا استهدفت الحركتان معاً القضاء على المرابطين .

مع ذلك انطوت حركة المريدين على بعض السلبيات وهي راجعة - فيما نرى - إلى  
تأجلها بالتصوف . حقيقة كان التصوف في ذلك العصر أداة وفاق بين المذاهب الإسلامية  
المختلفة<sup>(٥)</sup> . إلا أنه في التحليل الأخير لا يصلح غطاء إيديولوجياً لحركة ثورية . ولعل ذلك  
يفسر لماذا انشق المريدون إلى جناحين ، أحدهما معتدل مسالم لا يجذب العنف ؛ ويمثله ابن  
العريف ، وآخر متطرف - هو الذي ساد - ويمثله ابن برجان<sup>(٦)</sup> . ويفسر أيضاً حيرة العوام بين  
مؤازرة أى منهما ، واتجاههما بالحركة في النهاية نحو غايات ثانوية كإرهاب أهل الذمة

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٥١ .

(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٥) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٤٩ .

(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٦ .



واقترحام دورهم ونهيبها<sup>(١)</sup>؛ خصوصاً بعد إقدام بعض زعماء الثورة على اتخاذها مطية لتحقيق طموحات شخصية<sup>(٢)</sup>.

على كل حال بدأت ثورة المريدن - شأنها شأن ثورة الموحدين - بإشهار حرب دعائية ذات سمة دينية ضد المرابطين؛ إذ اتهموهم بالتجسيم وأطلقوا عليهم «أهل السوء وكبراء أهل الدنيا»<sup>(٣)</sup> برغم احتجاجات الجناح المعتدل. وأفضى ذلك الانشقاق إلى نجاح المرابطين في القبض على زعماء الجناحين معاً وإيداعهم السجن<sup>(٤)</sup>.

ومن القرائن الأخرى الدالة على «مراهقة» المريدن؛ لجوء الجناح المتطرف إلى أسلوب الاغتيال السياسي حيث أشهروه سلاحاً في وجه الفقهاء والقضاة الموالين للمرابطين، بل حاولوا اغتيال الأمير المرابطي تاشفين بن علي في المسجد؛ لكنه نجا من الموت بأعجوبة<sup>(٥)</sup>. كذلك أقدم المريدون على إقحام قيادات من خارج الحركة في صراعهم مع المرابطين؛ كما هو حالهم مع الفقيه ابن عربي الصوفي الزاهد<sup>(٦)</sup> في السياسة والأعيها.

كانت هذه الآفات قيمة بالحكم على الثورة بالفشل. لكن أخبار انتصارات الموحدين المظفرة في المغرب أتاحت للجناح المتطرف قيادة الثورة بزعامة ابن قسي؛ الذي تمثل قيادته بداية مرحلة العمل العسكري المسلح عام ٥٣٩هـ<sup>(٧)</sup>، بعد موت ابن برجان ونفي المرابطين الزعماء المعتدلين؛ كابن العريف وأبي بكر الميورقي إلى المغرب. واستطاع ابن قسي بفضل دريته السياسية<sup>(٨)</sup> الانتصار على الجيوش المرابطية في كثير من المعارك.

ونحن في غنى عن سرد وقائع الثورة<sup>(٩)</sup>. وما يعيننا هو نجاح الثوار في الاستيلاء على كثير من المدن والقلاع والحصون مستغلين انشغال الجيوش المرابطية بمواجهة الموحدين في المغرب.

لكن تجمع الفرق المرابطية في الأندلس تحت قيادة ابن غانية - أحد قواد المرابطين الأفاض

(١) ابن عذارى ٣: ٩٣.

(٢) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥) ابن عذارى ٣: ٩٣.

(٦) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٧) ابن الأبار: المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٩) عن مزيد من المعلومات، راجع: عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

- حول الهزائم السابقة إلى انتصارات<sup>(١)</sup>. وكان بوسعه استئصال شأفة المريدين تماماً ؛ لولا انشغاله بمواجهة حركة أخرى هددت الوجود المرابطي في الأندلس ؛ وهي تمرد قضاة المرابطين أنفسهم بالأندلس .

وتتم هذه الانتزاعات عن ميوعة موقف «فقهاء السلطان» ؛ إذ نعلم أنهم كانوا أكثر الشرائع الأرستقراطية إفادة من الوجود المرابطي بالأندلس . لكنهم حين أدركوا نهايته الوشيكة ؛ انقلبوا على أعقابهم محاولين الظفر بحكم بعض المدن والأقاليم .

وما يعيننا هو موقف العوام بالأندلس من هذه الحركات . فرغم حنق العامة على الفقهاء المرابطين ؛ إلا أنهم انتهزوا الفرصة للشغب طمعاً في السلب والنهب<sup>(٢)</sup> .

كذلك تراوحت مواقفهم من الفقهاء بين التأييد والتنديد حسب مقتضى الحال ؛ فقد آزروا القاضي ابن حمدين برغم جنوحه لتحقيق أطماع شخصية<sup>(٣)</sup> . كما ساندوا القاضي أحمد بن رشد<sup>(٤)</sup> في البداية ، ثم انقلبوا عليه حين ادعى الإمارة لنفسه عام ٥٣٩هـ<sup>(٥)</sup> .

عبرت حركات القضاة تلك وغيرها عن طموح شريحة من الطبقة الأرستقراطية توارثت منصب القضاء في ظل المرابطين وخشيت على نفوذها بعد تفاقم ثورة المريدين<sup>(٦)</sup> . لذلك أخذت تعمل لحسابها مستغلة تشرذم المريدين وضعفهم لكسب مواليهم من العامة . ومما يؤكد افتقار العامة إلى الوعي الطبقي ؛ إنحيازهم إلى القضاة تارة والإنقلاب عليهم تارة أخرى<sup>(٧)</sup> . ولا يخلو ذلك من مغزى عن مراقبة حركات العوام في الأندلس عموماً ؛ بحيث لم تستثمر فرصة انهيار المرابطين لتحقيق نتائج إيجابية<sup>(٨)</sup> .

فماذا بعد عن الثورات الاجتماعية ضد الموحدين في المغرب والأندلس ؟ إذا كانت الدعوة الموحدية لاقت رواجاً كبيراً لإلحاحها على الجانب الاجتماعي ، حين طرحت فكرة الخلاص التي تتضمنها «المهدوية» ؛ فقد ظلت المسألة الاجتماعية دون حل عندما طغى الجانب السياسي على الإيديولوجي . فعبد المؤمن بن علي - خليفة ابن تومرت - ما فتى

(١) Lagardire : op . cit . p.159.

(٢) مثال ذلك ؛ نهيم قصور المرابطين والقضاة معاً في قرطبة عندما دهم الحشم المرابطي امرأة من العامة عام ٥١٤هـ . انظر :

ابن عذارى : ٦٣ .

(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٤) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٥٤ .

(٥) ابن الأبار : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

يتنكر في سياساته لأفكار ابن تومرت ؛ بل إن هذه الأفكار اختفت تماماً إبان خلافة المأمون . وكل ما استجد في ظل الموحيين هو أن مصمودة حلت محل لتونة المرابطية .

بديهي والأمر كذلك أن تندلع ثورات اجتماعية ؛ لكنها كانت - شأنها شأن مثيلاتها في العالم الإسلامي برمتها في ذلك العصر - عاجزة ومراقبة خصوصاً بعد اتسامها بالعصبية والإقليمية والمذهبية المتهرطقة .

وقد كشف لوتورنو<sup>(١)</sup> عن تلك الحقائق - مع تحفظنا على الكثير من مقولاته - حين ذكر أن «الشارين المعادين للسلطة الجديدة كانت تحوهم مشاعر دينية . وقد ثاروا على تصلب الموحيين لأن هؤلاء ندّدوا بالمذهب المالكي . كما أن القبائل الثائرة كانت كلها تقريباً من أهل السهول . ولذلك فقد وقفت بحزم ضد السلطة التي استحوز عليها أهل الجبال مؤخراً . وفي حالات كثيرة لعبت الخصومات القائمة بين النمطين الغربيين والمتضارين للحياة القبلية على الأمل دوراً في مقاومتها ، فضلاً عن الخلافات الدينية . وباختصار فإن قبائل السهول قاومت سيطرة الموحيين مقاومة شديدة في حين أن قبائل الجبال رضخت لهم بسرعة» .

وفي موضع آخر يقول<sup>(٢)</sup> : «إن المصامدة حكموا إمبراطورية كغاليين ، وفشلوا في أن يغرسوا في الشعوب المحكومة شعوراً بالوحدة والأمن . إن سكان المدن الكبيرة التي استفادت مباشرة من حضارة الموحيين ومن السلام الذي ولدته ؛ كانوا في نهاية أمرهم الوحيدين الذين ظلوا على ولائهم للإمبراطورية ولم يقوموا قط بمعارضتها جدياً حتى خلال الفترة الأخيرة الحافلة بالفوضى التي عمت الإمبراطورية» .

إذا كنا نوافق لوتورنو أحكامه الخاصة بهزال الثورات الاجتماعية لانسامها بالعصبية والمذهبية والإقليمية ، كذا إرجاع أسباب الثورات إلى استئثار مصمودة بزيد الإنجازات الموحدية ؛ فنحن نخالفه تماماً في جعله الخلاف المذهبي سبباً أساسياً للمعارضة . وقد سبق إثبات وهن العقيدة التومرتية بعد وفاة ابن تومرت مباشرة ، والإجهاز عليها نهائياً في عهد المأمون الموحي .

كما نخالفه أيضاً رأيه عن مهادنة أهل الجبال للسلطة الموحدية واقتصار المعارضة على أهل السهول ، كذا زعمه عن موالاته أهل المدن للموحيين . وأخيراً ابتساره الصراع في مقولة الاختلاف بين نمطين متضارين للحياة القبلية . ولسوف يثبت العرض عدم مصداقية تلك

(١) حركة الموحيين في المغرب ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

## الأحكام .

وأول ما نلاحظه في هذا الصدد؛ إندلاع ثورات اجتماعية ضد الموحدين في المدن وفي الجبال التي كانت مواطن لمصمودة نفسها . منها الحركة الموسومة «بحركة الدعى الماسى» التي قامت في سلا عام ٥٤١هـ ؛ أى في عهد عبد المؤمن نفسه . ويظهر البعد الاجتماعي في الحركة واضحاً في كون زعيمها محمد بن عبد الله بن هود - وقيل عمر الخياط - جزائراً ، وكون أبيه دلالاً بالسوق . كذا ادعاؤه المهدوية واقبال العوام على اختلاف قبائلهم لمؤازرة الحركة . وهذا يفسر سر نجاحه في هزيمة الجيوش الموحدية الواحد تلو الآخر ؛ حتى اضطر عبد المؤمن إلى الخروج إليه بنفسه على رأس جيش كبير تمكن من هزيمته وقتله والتمثيل بجثته<sup>(١)</sup> .

وفي بلاد السوس خرج ثائراً آخر يدعى «أبو قصبه» . وتنم كنيته عن أصله المتواضع . وقد لجأ إلى السحر فبهر الأتباع حتى كثر جمعه . واستمرت حركته زمناً طويلاً إلى أن أجهز عليه الموحدون في النهاية<sup>(٢)</sup> .

ثم قامت حركة أخرى تزعمها فقيه أندلسي استقر في بلاد السوس يقال له عبد الرحيم ابن الفرس ، «اجتمع إليه الناس وأعانوه بأموالهم ، فأعملت الحيلة في قتله»<sup>(٣)</sup> .

وفي بلاد السوس كذلك خرج الثائر المعروف «بابن ياجى» ؛ فاجتمع حوله العوام وآزره الأعراب . لكنه اغتيل بدسيسة ومن وإلى الموحدين عام ٦٣٦هـ<sup>(٤)</sup> .

تشي هذه الحركات جميعاً بعدة حقائق هامة ؛ منها قيامها في أقاليم تدخل ضمن ديار مصمودة أو بالقرب منها . منها أيضاً الأصل المتواضع لزعاماتها . منها كذلك عدم اتسامها بالعصبية حين احتوت العامة من سائر قبائل البربر بالإقليم فضلاً عن الأعراب البدو . ومنها اتخاذها إيديولوجيات مذهبية أو هرطقية .

ومعلوم بداهة مدى الارتباط بين الهرطقات والمضامين الاجتماعية في سائر الحركات الثورية المراهقة في العالم الإسلامي برمه .

كل هذه الحقائق قيمة بدحض آراء «لوتورنو» السابقة . نضيف إليها قرائن أخرى تمثلت في تمرد بورغواطة على الموحدين برغم كونها أشهر قبائل مصمودة . فقد طمع الموحدون

(١) البليزق ٢٦ وما بعدها ، ابن عذارى ٣: ٢٦ وما بعدها .

(٢) ابن عذارى ٣: ٣٤٤ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤٣ .

في خيرات هذا الإقليم الثرى بالفلاحة والرعي والصيد البحري<sup>(١)</sup>، فضلاً عن تجارته الهامة مع بلاد السودان .

لم تكن ثورة البورغواطين على الموحيدين إلّا رد فعل لتلك الأسباب الاقتصادية القحة . يفهم ذلك من نص لابن عذارى<sup>(٢)</sup> يقول : «فغزاهم أبو حفص عمر الهنتاتي ثم غلبهم وعاد إلى عبد المؤمن ؛ فقسم الغنائم على الموحيدين» .

وبعد خضوعها للموحيدين رغم «مدافعتها أهل عبد المؤمن»<sup>(٣)</sup> ؛ عوّلت على مؤازرة حركات أخرى كتلك التي تزعمها ثائر من دكالة - وهي من قبائل مصمودة أيضاً - يدعى «الصحراوي»<sup>(٤)</sup> . مستهدفة استرداد نفوذها على إقليم تامسنا بعد أن طردها الموحدون إلى الصحراء .

وليس أدل على خطأ زعم «لوتورنو» بأن المدن أسلست قيادها للموحيدين ؛ من اندلاع ثورة في قفصة في عهد أبي يعقوب يوسف ذات أبعاد اجتماعية وإيديولوجية ؛ خصوصاً بعد تنكر الموحيدين للإيديولوجية التومرتية ، لا «لأسباب محلية بحتة» كما ذهب «لوتورنو»<sup>(٥)</sup> .

كذلك اندلعت حركات للعوام في مراكش نفسها - حاضرة الموحيدين - تمكنت إحداها من قتل أحد أفراد الأسرة الحاكمة<sup>(٦)</sup> .

وإذ نوافق «لوتورنو» حكمه على الكثير من الحركات ضد الموحيدين باتسامها بالقبلية ؛ إلا أننا نضيف حقيقة هامة أغفلها ؛ وهي أن هذه الحركات عبرت عن شرائح بعينها داخل القبائل المتمردة وهي الشرائح الفقيرة إلى عانت من شريحة «الأشياخ» التي حظيت بالامتيازات في ظل الموحيدين . منها - على سبيل المثال - وكما ذكر لوتورنو<sup>(٧)</sup> نفسه شريحة «أشياخ» هنتاتة التي ظلت موالية للخلفاء الموحيدين .

لذلك ثارت العامة ضد «الأشياخ» والموحيدين معاً خصوصاً بعد أن غدت أفريقية مطمعاً للمغامرين من القواد الموحيدين وشيوخ الأعراب وبقايا القيادات الموالية للحكم

(١) محمود إسماعيل : مغريات ، ص ٣٧ .

(٢) البيان المغرب ، ج ٣ ص ٢١ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) البيذق : المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٥) حركة الموحيدين في المغرب ، ص ٨٠ .

(٦) ابن عذارى : ٣ : ١٧٣ .

(٧) حركة الموحيدين في المغرب ، ص ١٢٠ .

المرابطين السابق . من هذه الثورات التي استهدفت هؤلاء جميعاً حركة محمد بن عبد الكريم الرقراقى التي أحرزت نجاحات مدوية ؛ لكنها قمعت على يد يحيى بن غانية الموالى للمرابطين عام ٥٩٨هـ<sup>(١)</sup> .

ويمكن اعتبار معارضة الأعراب البدو المهمشين للموحدين حركات ذات أبعاد اجتماعية أيضاً ؛ إذا أخذنا بمقولة «أرنولد توينبى» عن «البروليتاريا الخارجية»<sup>(٢)</sup> . صحيح أنها اتسمت بالسلب والنهب وتذبذب المواقف ؛ لكنها على كل حال أسهمت في إضعاف الخلافة الموحدية في سنها الأخيرة ومهدت لسقوطها في النهاية .

بنفس الرؤية نحكم على حركات التمرد التي ضمت البدو من زناته ؛ كبنى مرين الذين كانوا يضربون في الصحراء على هامش الحياة داخل دولة الموحدين ، ثم انتهزوا فرصة الانهيار ورحلوا عن مواطنهم «لتحسين أحوالهم المعيشية»<sup>(٣)</sup> ، وقدر لهم تأسيس دولة في المغرب الأقصى ورثت نفوذ الموحدين في ذلك الإقليم .

ونفس الشيء يقال عن بنى عبد الواد - وهم من بدو زناته أيضاً - الذين قدر لهم كذلك تأسيس دولة في المغرب الأوسط<sup>(٤)</sup> ؛ كما أوضحنا سلفاً .

أما عن الحركات الاجتماعية ضد الموحدين في الأندلس ؛ فقد اندلعت متأخرة عن نظيرتها في المغرب ؛ فلم تقم إلا منذ عهد الخليفة المنصور . ويرجع ذلك إلى مقام به الموحدون الأوائل من جهود في مجاهدة النصارى بالأندلس . فلما توقفت هذه الجهود واضطربت أمور الموحدين في المغرب ؛ استبد ولاية الأندلس بالرعية ؛ «ففسى الظلم واختفى العدل ، حتى أن القضاة الذين اشتروا مناصبهم حاولوا باضطهاد الشعب وظلمه أن يستردوا ما خسروه وبضا عفوه»<sup>(٥)</sup> . هذا فضلاً عن إقدام أمراء الموحدين بالأندلس على مهادنة النصارى الذين اشتد خطرهم .

لذلك اندلعت حركات شعبية معارضة ، ذات أبعاد اجتماعية ووطنية ومذهبية . استهدفت هذه الحركات «طرد المغاربة الملاحدة وجهروا في المساجد بسبهم» ، وألحقوا الأذى ببعض ولاية الموحدين وأرغموهم على التنازل عن الإمارة<sup>(٦)</sup> .

(١) ابن عذارى ٣ : ٢١٩ .

(٢) راجع : محمود إسماعيل : مقالات ، ص ٦٨ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٤) ابن خلدون ٧ : ١٦٣ .

(٥) يوسف أشياخ : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، الترجمة العربية ، ص ٤٠١ ، القاهرة ١٩٥٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٠٤ .

تفاقت هذه الحركات في عهد المأمون الذي تنكر لمذهب ابن تومرت ؛ فاعتبره الأندلسيون «ملحداً مرتداً كافراً»<sup>(١)</sup> . لذلك أزروا محمد بن يوسف - سليل بني هود - الذي اغتصب الإمارة وأعلن تبعيته للخلافة العباسية<sup>(٢)</sup> .

ولعجز الموحدين عن مواجهة الثوار جندوا فرقاً من المرتزقة القشتاليين لقمعهم<sup>(٣)</sup> ؛ الأمر الذي زاد من غضب العامة بالأندلس<sup>(٤)</sup> فأعلنوا الثورة في مدن قرطبة وجيان وبطليوس وغيرها ، وانضموا إلى ابن هود الذي هزم الجيوش الموحدية الواحد تلو الآخر<sup>(٥)</sup> .

هكذا غصت بلاد المغرب والأندلس بالثورات الاجتماعية ضد الموحدين ، لكنها لم تسفر عن نتائج ذات بال لانسامها بالإقليمية والمذهبية والعنصرية .

استمرت هذه الحركات في عهود خلفاء الموحدين بالمغرب وإن اتخذت صورة شغب غير منظم ؛ حيث جنح العامة إلى السلب والنهب وقطع الطرق وأعمال اللصوصية في الريف . كما استشرت ظاهرة «الصقورة»<sup>(٦)</sup> ؛ وتعني جماعات «الصعاليك والفتاك» المعروفين «بالغرور والفتك بالأحرار والأبكار»<sup>(٧)</sup> وقد تعاظم خطرهما في المدن - فضلاً عن البوادي - نتيجة الضرائب المشتطة التي تفنتت حكومات الحفصيين والزبانين والمرينيين في فرضها على التجار والحرفيين . ناهيك بتعرض أهل المدن لحمالات دورية من العسكر البدو للسلب والنهب<sup>(٨)</sup> .

وقد نجحت ميليشيات «الصقورة» في إلحاق هزائم متوالية بالجيوش الرسمية<sup>(٩)</sup> ويبدو أن هذه الظاهرة كانت موروثاً عن عصر الموحدين ؛ إذ يحدثنا ابن عذارى<sup>(١٠)</sup> عن دورهم في عهد الخليفة الرشيد في «تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها ؛ فخلت أمامهم المدائر والقرى إلا من كان عليه سلطان من الرعية» . وهذا يعني أن هذه الجماعات نجحت في

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٠٧ .

(٢) ابن عذارى ٣ : ٢٧٦ .

(٣) ابن خلدون ٤ : ١٦٨ .

(٤) ابن عذارى ٣ : ١٥٥ وما بعدها .

(٥) يوسف أنشايخ : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٦) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٧) ابن عذارى ٣ : ٢٩٦ : ٢٩٧ .

(٨) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٢ .

(٩) ابن عذارى ٣ : ٣٠٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .

تكوين كيانات محلية مستقلة عن السلطة الرسمية .

ويبدو أيضاً أن العوام المؤزرين بالتجار اشتركوا في أعمال القرصنة البحرية ؛ خصوصاً في دولة الزيانيين بالمغرب الأوسط<sup>(١)</sup> . هذا في الوقت الذي ركزت فيه جماعات الصعاليك والفتاك على القرصنة البرية ؛ حيث هددوا حركة التجارة مع بلاد السودان<sup>(٢)</sup> . ويبدو أخيراً أن الأعراب البدو اضطلعوا بدور هام في هذا السبيل إلى جانب رفاقهم من عوام البربر<sup>(٣)</sup> . وقد توجت هذه الحركات انتصاراتها بتأسيس بعض الكيانات المستقلة ؛ خصوصاً في الدولة الحفصية - مثل بني يملول في توزر وبني الخلف في نفطة وبني مكى في قابس وبني ثابت في طرابلس<sup>(٤)</sup> .

قصارى القول ؛ إن الغرب الإسلامي شهد حركات اجتماعية ضد النظم البدوية الإقطاعية العسكرية ؛ إتخذت صوراً شتى ماثلة لنظيراتها في قلب العالم الإسلامي ، كذا في بلاد المشرق الإسلامي .

فماذا عن الصراع السوسيو - سياسي في المشرق الإسلامي ؟

### ثالثاً : المشرق الإسلامي

لا تختلف النظم البدوية الإقطاعية العسكرية التي شهدها المشرق الإسلامي عن نظيراتها المعاصرة في الشرق والغرب الإسلاميين ؛ من حيث استبداد هذه النظم وتفشي الصراعات بين بعضها البعض ، فضلاً عن الصراعات بين شرائح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة .

بالمثل تشابهت ردود الأفعال المترتبة على سياساتها ؛ من حيث تخليق بورجوازية هزيلة مؤيدة ومساندة للسلطة أو منحازة - نادراً - لطبقة العامة حين تتعارض المصالح . كذا اتسمت مواقف طبقة العامة في النظم المشرقية بنفس الملامح المميزة لحركات العوام في بقية أرجاء العالم الإسلامي ؛ إذ غلبت عليها «المراهقة» الثورية الناتجة عن ضبابية الوعي الطبقي ، واتخذت في معظم الأحيان إيديولوجيات مذهبية متطرفة وصوفية هروبية ، وخرافات وهرطقات ذات نزعة إباحية في بعض الأحيان . كذلك شهدت بلاد المشرق ظاهرة الفتوة

(١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٩٠ .

(٣) ابن عذارى : ٣ : ٣٠٧ .

(٤) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٩٢ .



والصعلكة التي عبرت عن المعاناة البائسة واليائسة في ظل الإقطاعية العسكرية المتسلطة .

برغم هذا التشابه - الذي يصل إلى حد التماثل أحياناً - تميزت صيرورة تاريخ المشرق الإسلامي ببعض الخصوصيات ؛ من حيث تعاطف درجة الاستبداد ، بله «الطغيان الشرقي» ؛ كما نعتته الأدبيات الماركسية . كذا في سطحية المعتقد الديني وتطعيمه بالخرافات والشعوذات . هذا بالإضافة إلى تعاطف السمة العسكرية المستمدة من طبيعة الشعوب الإستبسية . فضلاً عن رواج تجارة الرقيق التي سخرت في خدمة «العسكرتاريا» الحاكمة ذات المشروعات التوسعية الكبرى .

ولسوف ينعكس ذلك على طبيعة الصراع بين هذه النظم بعضها البعض ، كذا على تخليق بيروقراطية عريضة وقوية لعبت دوراً أكثر بروزاً في تحجيم الصراع الطبقي . إذ عوقت تنامي البورجوازية ، وتصدت لانتفاضات العامة وحكمت عليها بالعجز والفشل .

بالمثل برز دور شريحة الفقهاء الموالية للسلطة في تضبيب الإديولوجيات الثورية ؛ منتهزة تأثيرها الروحي العميق على السلاطين في إحراز مزيد من النفوذ ؛ أهلها لإلجام الثورات الاجتماعية وتعمية مساراتها والزج بها في صراعات فرعية مذهبية .

لنحاول الآن عرض نماذج من الصراع السوسيو - سياسي في تاريخ النظم التي تعاصرت أو تعاقبت على حكم المشرق الإسلامي في ضوء الرؤية السابقة .

فيما يتعلق بالأرستقراطيات الحاكمة ، يرى فامبرى<sup>(١)</sup> أن المؤرخين متفقون حول الطابع الاستبدادي للنظم الإقطاعية العسكرية المشرقية . ويرجع هذا الاتفاق إلى الوعي بمعطيات البيئة الجغرافية الرعوية الاستبسية التي ضربت فيها القبائل التركية والمغولية وتأثيرها فيما جبلت عليه هذه الشعوب من طباع فطرية ، أو ما أسفرت عنه أيضاً من تخليق نظم وأنماط اجتماعية ذات سمات خاصة . ويدلل على ذلك بشريعة «الياسا» المغولية التي تقن لمجتمع قبلي حربي بالدرجة الأولى . ويرى أن حكاهم هذا المجتمع «أجلاف همج» ، وأن شعوبه «يطيعون القادة طاعة عمياء . . لا يرضجون البرد أو الجور ولا يعرفون الراحة أو اللهو . . . يعدون سلاحهم بأيديهم ويحملونه ، تجمعهم نفس واحدة وروح واحدة . . . ولا تعرف الرحمة طريقها إلى قلوبهم فلا يتورعون عن انتزاع الطفل الذي لم يولد بعد من بطن أمه»<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت هذه الصفات خاصة بالمغول ؛ فإنها تنسحب كذلك على سائر الشعوب الضاربة في آسيا الوسطى كالأتراك «الذين لديهم ميل فطري إلى السلب والنهب مع تأصل

(١) انظر : تاريخ بخارى : الترجمة العربية ، ص ١٨١ ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) فامبرى : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

مشاعر العشيرة في نفوسهم»<sup>(١)</sup> .

ويتفق التحليل الماركسى - مع اختلاف المنهج - بصيغته عن «نمط الإنتاج الأسوى» مع هذه الأحكام ؛ لكنه يختلف عنها في كون تلك الصفات الفطرية - التي هى نتاج البيئة الجغرافية - لا تحول دون التمايز الطبقي في تلك المجتمعات . على أساس أن احتكار الملكية الخاصة للماشية يفرض إلى التفاوت في حيازة الثروة<sup>(٢)</sup> . ونضيف إلى ماسبق أن طبيعة الاقتصاد النهبى التوسعى تؤدي بالضرورة إلى ترسيخ الملكية الخاصة . وينعكس هذا الترسيع على التشريع . وحسبنا أن الأرستقراطية الحاكمة في تلك المجتمعات تمتعت بامتيازات قضائية خاصة . كما أن التوسع على حساب الجيران يخلق علاقات إنتاجية عبودية بين المنتصر والمهزوم<sup>(٣)</sup> ، فضلاً عن تأسيس تشريعات مزدوجة ، قانون للرعية وآخر للحكام<sup>(٤)</sup> . ويفرض ذلك كله إلى تكوين بيروقراطية عريضة وصلبة تتحكم في إدارة دول ذات طابع إمبراطوري<sup>(٥)</sup> ، تضم سهولاً فيضية ثرية وطرقاً تجارية ممتدة ؛ تفضى بدورها إلى تراكم مزيد من الثروة تؤدي بدورها إلى مزيد من «الطغيان الشرقي» .

فى مثل تلك المجتمعات تروج الاتجاهات الدينية الغيبية والفكرية النصية في مواجهة الإيديولوجيات المضادة التي غالباً ماتتبناها «الحركات الشعبية» ؛ وخاصة حركات الحرفيين وصغار سكان المدن<sup>(٦)</sup> .

غير أن تلك الحركات محكوم عليها بالعجز - للأسباب التي ذكرناها سلفاً - في القضاء على هذه النظم . إذ لايتأتى سقوطها إلا بعد خلخلتها من الداخل ؛ نتيجة الصراع بين شرائح الأرستقراطية الحاكمة ، ومن الخارج نتيجة اجتياحها من قبل نظم أخرى مجاورة .

ففى إمبراطورية المغول - مثلاً - أفضت مسألة وراثة الحكم إلى اندلاع خلافات حادة عقب وفاة كل خان<sup>(٧)</sup> . عندئذ كان الحكم يؤول إلى زوجة الخان المتوفى ؛ فلا يعترف بعض الأمراء بسلطتها<sup>(٨)</sup> ؛ فتتشب الصراعات الداخلية التي تنتهى في الغالب بتقسيم

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٢) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٧) بارتولد : تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، الترجمة العربية ، ص ١٨٦ ، القاهرة ١٩٥٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

الإمبراطورية وتجزئتها ؛ ومن ثم إضعافها .

مثال آخر عن مشكلة الوراثة في الدولة الغورية . إذ بعد موت السلطان ؛ يتنافس الأخوة مع أبنائه ؛ فتندلع حروب تفضي إلى إضعاف الدولة وتمزقها<sup>(١)</sup> . كما تتاح الفرصة للقبائل والعشائر المستعبده داخل الدولة ؛ فتتمرد ، وقد تنجح في انتزاع السلطة من القبيلة المسيطرة<sup>(٢)</sup> . وفي حالة إخفاقها تسهم انتزاعها في إضعاف الدولة وتمهد لسقوطها في النهاية<sup>(٣)</sup> .

في مثل تلك الظروف لاثقف البيروقراطية القوية مكتوفة الأيدي ، بل تتدخل في الصراع . ويبرز دور القواد والوزراء والفقهاء في حسم الصراع لصالح طرف من الأطراف المتنازعة ، أو ينتزعون الحكم لأنفسهم .

وقد سبق أن أعطينا أمثلة دالة على ذلك في الإمبراطورية السلجوقية ، ونسوق الآن أمثلة أخرى جرت في إمبراطورية المغول . إذ نلاحظ تعاظم دور حكام الولايات في انتهاز الصراع على العرش لتحقيق مآرب خاصة . كما هو شأن أمراء أرباخان الذين مزقوا دولة هولاكو بعد وفاة السلطان أبي سعيد حين انتزوا واستقلوا بولاياتهم<sup>(٤)</sup> .

ناهيك بدور الوزراء الذين جعلوا بعض السلاطين العوبة في أيديهم<sup>(٥)</sup> . مصداق ذلك دور نظام الملك في حسم الصراع على السلطة بعد وفاة السلطان السلجوقي ملكشاه . وبالمثل شهدت دولة الإيلخانيين المغول صراعاً محموماً بين الوزيرين رشيد الدين وسعد الدين في عهد السلطان أوجايتو ؛ عجز السلطان نفسه عن حسمه . وانتهى بنجاح أحدهما في الجمع بين الوزارة والإدارة المالية ، واستغل سلطاته في الإثراء بالتجارة في المهورات عامداً إلى إرشاء السلطان لتحقيق مكاسب شخصية<sup>(٦)</sup> .

وقد عرفت دولة الغور صراعات مماثلة بين الوزراء ، وعندما انتصر السلطان لأحدهما لم يتورع الآخر عن الاتصال بأعدائه لإسقاط دولته<sup>(٧)</sup> .

وكثيراً ما اندلعت حروب بين الأمراء أو الوزراء وبين السلاطين ؛ هي أشبه ماتكون

(١) توفيق محمد لقبايى : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

(٤) قامبرى : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ .

(٦) D'ohsson : Op . cit . p.545 .

(٧) محمد محيى الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٨٨ وما بعدها .

بالحروب الإقطاعية التي تستهدف تثبيت سيادة «الملك على الفصل»<sup>(١)</sup>.

في مثل تلك الظروف ؛ أتيح للماليك السلاطين وحشمهم أن يضطلعوا بدورهم في حيك المؤامرات وتدبير الاغتيالات السياسية<sup>(٢)</sup>. وكثيراً ما نجحوا في إسقاط الدولة القائمة ليؤسسوا دولاً جديدة على أنقاضها. كان ذلك هو حال قيام الدولة الغورية على يد مملوك للغزنويين. كما كان مؤسس دولة الماليك بالهند مملوكاً للغوريين، ومؤسس دولة الخليج كان مملوكاً لسلاطين دهلي. ونفس الشيء يقال عن الخوارزميين والأتابكة بالنسبة للسلاجقة.

أما عن «فقهاء السلطان» ؛ فكانوا يبررون لسياسة الأمر الواقع فيعترفون بشرعية حكم الغالب. وحسبنا إفتاء الفقيه ابن جماعه بمشروعية حكم المغول<sup>(٣)</sup>. يقول في ذلك «إذا خلا الوقت عن إمام فتصدى لها من هو ليس من أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعته ولزمت طاعته لينتظم شمل المسلمين وتتجمع كلمتهم. ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً... وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده ؛ انعزل الأول وصار الثاني إماماً ؛ لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم»<sup>(٤)</sup>.

ولدينا أمثلة مماثلة عن مواقف الفقهاء في دولة الغور، حيث شاركوا في الصراعات وناصروا السلاطين المتغلبين<sup>(٥)</sup>. كما استعان مؤسس دولة الماليك بدعلي الذي اغتصب السلطة من الغوريين بالفقيه مجد الدين أبو علي مدرس النظامية لتبرير مشروعية حكمه<sup>(٦)</sup>.

ليس جزافاً أن يكون جل هؤلاء الفقهاء على المذهب الأشعري المحافظ. ومعظمهم نبأ مكانة سامية في بلاطات السلاطين الترك والمغول، حتى أن أحدهم تجاسر «فغنف» (أحد السلاطين) في إحدى الحفلات العامة<sup>(٧)</sup>. ليس لذلك من تفسير إلا في نزعة التدين السطحي والسادج عند السلاطين الذين كانوا يعتقدون في ولاية الفقهاء ؛ فأوكلوا إليهم

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٢) توفيق محمد لقيابى: المرجع السابق، ص ١٢٩ وما بعدها.

(٣) بطروشوفسكى: المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٤) أنظر، جب: المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٥) أنظر، توفيق محمد لقيابى: المرجع السابق، ص ١١٥ وما بعدها.

(٦) ابن خلدون ٤: ٤١٣.

(٧) فامبرى: المرجع السابق، ص ٢٠٠.

الوظائف العامة الهامة وأغدقوا عليهم الأموال والإنعامات<sup>(١)</sup> .

وأخيراً ، شاركت زوجات السلاطين وجوارهم في الصراعات على السلطة ، وغالباً ما نجحوا في إسنادها إلى أبنائهم<sup>(٢)</sup> . خلاصة القول إن الصراعات بين النظم البدوية الإقطاعية العسكرية ، كذا الصراعات بين شرائح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة شكلت عصب التاريخ السياسي في المشرق الإسلامي .

أما عن دور البورجوازية في ظل هذه النظم ، فقد أشرنا إليه سلفاً في المبحث الخاص بالبناء الطبقي ، ونضيف أن هذه الطبقة الهزيلة أزرت السلطة وساندتها في الغالب الأعم ، نظراً لارتباط مصالحها بالدولة . لذلك لم يخطئ ابن خلدون حين ذهب إلى أن «الدولة هي السوق الأعظم للتجار» . وقد تعاظم نفوذ كبار التجار في المشرق الإسلامي ، نظراً لاستمرار النشاط التجاري في آسيا الوسطى والهند مع بلاد الشرق الأدنى . فتقلد كبار التجار المناصب الهامة بفضل الهدايا السنوية والرشاوى التي لطالما اتحفوا السلاطين بها . ولعل هذا يفسر لماذا اهتمت شريعة «الياسا» بتقنين النشاط التجاري ؛ حتى كانت «تنص على عقوبة الإعدام لمن يرتكب الغش التجاري أو يشهر إفلاسه»<sup>(٣)</sup> .

مع ذلك كثيراً ماتعرض التجار للتغريم والمصادرة من جانب الدولة ، فضلاً عن الجبايات والمكوس المشتطة . في مواجهة ذلك كانوا يلجأون إلى الفقهاء فيوسطونهم ليشفعوا فيهم عند السلاطين<sup>(٤)</sup> ، أو يرشون الوزراء والكتاب والأمراء لتخفيف المغارم<sup>(٥)</sup> ، أو يقدمون للسلاطين أنفسهم مزيداً من الهدايا والألطف كالتحف والجواهر<sup>(٦)</sup> . وفي أحوال نادرة انخرطوا في سلك المعارضة الشيعية وتصدوا لقيادة ثورات العوام ؛ كما سنوضح بعد قليل .

أما عن دور العامة في معارضة النظم الإقطاعية العسكرية ؛ فنلاحظ أن ثوراتهم جد محدودة بالقياس إلى نظيراتها في بقية أرجاء العالم الإسلامي . ويعزى ذلك إلى سطوة النظم المشرقية وجبروتها في القمع والبطش . فلطالما ذاق صغار التجار الأمرين من كبس العسكر السلطاني ، ولطالما أجبر الفلاحون على العمل في الجيوش قسراً ، أو زوج بهم في

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) أنظر : توفيق محمد لقباي : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ وما بعدها .

(٣) Philip, E : The Mongols , P. 42, London. 1969 .

(٤) عن أمثلة هامة في هذا الصدد ؛ راجع : توفيق محمد لقباي : المرجع السابق ص ٣٥٤ ، وما بعدها .

(٥) D. ohsson : Op . cit . p.545 .

(٦) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

أخطبوط العبودية . وسبق الحرفيون إلى عواصم الدول المتغلبة حيث سخرُوا للعمل في «قراخانات» الدولة وتشيد قصور الأرستقراطية<sup>(١)</sup> . هذا فضلاً عن قتلوا إبان الاجتياحات والحروب الخارجية والداخلية ، أورا حوا ضحية الطواغيت والأوثنة . وأخيراً لجأ الكثيرون من العوام إلى طلب العافية بالانخراط في سلك الطريقة .

مع ذلك حفلت تواريخ المشرق الإسلامي بحركات اجتماعية تعددت صيغها وأشكالها . منها انسياق العوام لمناصرة البورجوازية حين تصطدم بالسلطة ، فكانوا يجندون لخدمة طموحات هذه الطبقة بحجة «القيام بتغيير المنكر»<sup>(٢)</sup> . وإن دل ذلك على شيء ؛ فعلى افتقار العامة إلى الوعي الطبقي . وحسبنا أن تلك الحركات - ذات المرامي الأخلاقية - لم تستهدف السلطة بقدر استهداف «شاربي الخمر»<sup>(٣)</sup> !! .

ومنها الشغب العشوائي على العسكر السلطاني ؛ حين يمعن في السلب والنهب وسبى النساء<sup>(٤)</sup> . وغالباً ماتمحور هدف المشاغبين في نهب العسكر والحاشية والحشم . وكان فقراء الفقهاء يستنفرون العوام لقتل العسكر ؛ مبررين ذلك بحق «حماية النفس والمال والعرض»<sup>(٥)</sup> ، لكن الدائرة كانت تدور عليهم في النهاية ؛ عندئذ كانوا ينصرفون إلى تغيير المنكر باللسان فقط<sup>(٦)</sup> .

وهنا يصدق ابن خلدون<sup>(٧)</sup> حين قال : « . . . ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء . فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الذين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء ؛ داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله ؛ فيكثر أتباعهم والمتثلثون بهم من الغوغاء والدهماء ، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهلك » .

ومن مظاهر معارضة العامة أيضاً ؛ الانخراط في سلك الدعوة الإسماعيلية بقياداتها

(١) فامبري : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٢) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٦) روى ابن بطوطة أن أحد الفقهاء اضطره أصحابه إلى معاورة الخمر ؛ حيث كان وزمرته البالغون ستين فرداً يتناوبون السكر كل ليلة عند واحد منهم . ولما كان موعد ليلته ؛ أعد الخمر والكؤوس . لكنه أخذ يتصح ندماء ، ويعظم حتى نجح في هدايتهم فتابوا وانقطعوا للعبادة . أنظر : تحفة النظار ، ص ٣٧٢ .

(٧) المقدمة ، ص ١٥٩ .

البورجوازية . حيث عكس التشيع في صراعه مع المذهب الأشعرى صراعاً اجتماعياً<sup>(١)</sup> . لذلك كانت النظم العسكرية في المشرق تلاحق الشيعة ؛ حتى اضطروا في غالب الأحيان إلى اعتناق مذهب أهل السنة من باب التقية<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك كانوا يجندون الأتباع من الحرفيين والفلاحين سرّاً ؛ حتى اشتد عودهم في عهود بعض السلاطين المتشيعين . عندئذ قاموا بعدة ثورات ضد السلاطين الغوريين السنة «الذين اتهموهم بالكفر» ؛ لكنها آلت إلى الفشل ؛ خصوصاً بعد نجاح السلطان سيف الدين محمد الغورى في ملاحقتهم وتخريب معاقلهم<sup>(٣)</sup> .

وفى دول المغول الإسلامية وقعت أحداث مماثلة . فقد نعم الإسماعيلية والإثنى عشرية بتسامح السلطان أو لجأيتو ؛ الذي اعتنق المذهب الإسماعيلي وجعله المذهب الرسمي في الدولة الإيلخانية<sup>(٤)</sup> . لكن عودة خلفائه إلى المذهب السني ؛ أسفر عن محق الحركة الإسماعيلية ؛ خصوصاً بعد تفجر الصراع داخلها بين القيادات البورجوازية وجماهير العوام<sup>(٥)</sup> .

من الصور الأخرى لحركات العامة ؛ انضواؤها في سلك دعوات هرطقية ذات أبعاد اجتماعية كالحركة «الكرامية» على سبيل المثال . ويغض النظر عن اختلاف المؤرخين في كون الكرامية هرطقة تقول بالتجسيم<sup>(٦)</sup> ، أو أنها مذهب يميل إلى الزهد تأثر بالاعتزال أو غيره<sup>(٧)</sup> ، فما يعيننا أنها استقطبت الفلاحين والحرفيين . ونجحوا في القيام بعدة ثورات في نيسابور إيان حكم الغوريين<sup>(٨)</sup> ؛ لكنها فشلت حين تحولت إلى صراع مذهبي مع الشافعية<sup>(٩)</sup> . وبرغم عزوف بعض السلاطين عن ملاحقتهم تحاشياً لخطرهم<sup>(١٠)</sup> ، إلا أن هذا الخطر مالبث أن توارى حين ارتد معظم الكرامية عن مذهبهم .

كذلك انخرط العامة في سلك التصوف الممزوج بالتشيع في ظل الدولة الإيلخانية

(١) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

(٣) توفيق محمد لقبايى : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٤) نفس المرجع والصفحة .

(٥) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

(٨) المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ص ٣٦٥ ، ليدن ١٩٠٦ .

(٩) توفيق محمد لقبايى : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

المغولية . ونحن في غنى عن إبراز الجانب الاجتماعي الذي يعكس صراعاً طبقياً بين الفلاحين والإقطاعيين<sup>(١)</sup> ؛ فحسبنا أن بعض زعماء هذه الحركات تلقفوا فكرة «المهدوية» الدالة على الخلاص الاجتماعي . منهم شخص يقال له شرف الدين الملقب بالمهدي الذي قام بثورة فلاحية عام ٦٩٥ هـ ؛ لكنها قمعت بوحشية فأل مصيرها إلى الفشل<sup>(٢)</sup> .

وبعد سقوط الدولة الإيلخانية ؛ تعاظمت ثورات «دراويز» الفلاحين والحرفيين ؛ متتهزة حالة الفوضى السياسية . وقد اشتد خطرهما بعد انضمام العبيد الأبقين من ضياع الإقطاعيين إليها . وهذا يفسر كثرة تلك الثورات التي اندلعت في خراسان عام ٧٣٨ هـ ، وفي سمرقند عام ٧٦٧ هـ ، وفي كرمان عام ٧٧٥ هـ ، وفي مازندران عام ٧٥١ هـ ، وفي جيلان عام ٧٧٢ هـ . وبرغم استمرارها أعواماً طويلة لم تحرز نتائج ذات بال ؛ لأن «الدراويز» حولوها عن مسارها في إسقاط أمراء الإقطاع إلى أعمال السلب والنهب والتخريب<sup>(٣)</sup> .

وإذا انطوت تلك الحركات على قدر من التنظيم ؛ لتأجلها بالتشيع أو التصوف المتشيع ؛ فلا نعدم وجود هبات أخرى تلقائية ومجانية لم تحقق لذلك أدنى نتائج عملية . ويرجع ذلك إلى اندلاعها تحت زعامات مشعوذة . منها ما حدث في عهد الغوريين نتيجة تردّي الأحوال المعيشية<sup>(٤)</sup> . ومنها ما وقع في ظل المغول الإيلخانيين للأسباب ذاتها<sup>(٥)</sup> . كذلك في دولة الجغتاي المغولية<sup>(٦)</sup> ؛ لذات الدوافع .

والقاسم المشترك في تلك الهبات ؛ هو ادعاء زعاماتها الإتيان بالخوارق والمعجزات في مجتمعات فشت فيها الشعوذة والخرافة والسحر . ومع ذلك تشي هذه الحركات بأبعاد اجتماعية واضحة . وحسبنا ما دأب عليه الثوار العوام من نهب الأغنياء والموسرين . كما أن بعض زعامتها كانوا من الحرفيين والفلاحين .

نذكر على سبيل المثال تلك الهبة التي قادها صانع غرابيل قرب بخارى عام ٦٣٠ هـ يدعى محمد الترابي ؛ الذي ادعى أن قوى خارقة تلهمه شفاء المرضى<sup>(٧)</sup> . والهبة التي قادها

(١) ابن الساعي ٩: ٤٠ .

(٢) بطروشوفسكي : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٥) توفيق محمد لقبايى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(٦) محمد محيى الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٧) فامبرى . المرجع السابق ، ص ١٨٥ .



كردى يدعى موسى الذي ادعى أنه يوحى إليه لخلاص الأكراد من ظلم الإيلخانيين<sup>(١)</sup>. وأخيراً تلك الهبة التي عاصرتها في أربيل بزعامة عماد الدين الدقلندى؛ والتي تميزت عن سابقتها بنجاح أتباعه في الاستيلاء على المدينة وتنصيبه أميراً عليها<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن الحركة الأخيرة كانت ذات صلة بتنظيمات العيار والفتوة.

وهذا يقودنا إلى الحكم بأن بلاد المشرق الإسلامي شهدت ماشهدته أقاليم الشرق والغرب الإسلاميين من وجود ظاهرة العيارين والفتيان. تلك حقيقة وقف عليها ابن بطوطة<sup>(٣)</sup> إبان رحلته عبر بلاد المشرق، حيث تحدث عن جماعات «الفتاك»، وقارنهم بالعيارين والشطار في العراق والصقورة في المغرب. ورغم تحامله عليهم حين وصمهم «بالفساد وقطع الطرق وسلب الأموال»<sup>(٤)</sup>؛ إلا أننا نرى في الظاهرة تعبيراً عن النضال اليائس والبائس ضد نظم عسكرية «شرقية طاغية». وربما يعزى تحامله إلى «تمذهبهم بمذهب الرافض وطموحهم إلى استئصال أهل السنة»<sup>(٥)</sup>. لكن العرض السابق الذي رصد الظاهرة في سائر أرجاء العالم الإسلامي أثبت البعد الاجتماعي الواضح في هذه الحركات. وحسبنا أنها نجحت في التخفيف من ويلات الجوائح والضائقات الاقتصادية، وقدمت حلولاً. ولو جزئية وموقته. لمعاناة الشرائع الاجتماعية الفقيرة والمعدمة. ففي المدن التي نجح الفتاك في الاستيلاء عليها أقاموا حكومات ذات «طابع اشتراكي»؛ كان «يفر إليها العبيد من مواليهم» ليجدوا زاداً وملجأً بشهادة ابن بطوطة نفسه<sup>(٦)</sup>.

هكذا؛ لم يختلف الصراع السوسيو-سياسي في المشرق عن نظيره في سائر أرجاء العالم الإسلامي. وإذا كان لذلك من دلالة؛ فهي القطع بوحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي بأسره إبان عصر الإقطاعية العسكرية.

وبعد - تلك صورة واضحة المعالم عن الخلفية السوسيو-تاريخية التي أفرزت الفكر الإسلامي في طور أزمته. تلك الأزمة التي لم ينجح في تجاوزها؛ فتردى إلى حال التداعي والانهيار. ليس لذلك من أسباب إلا أن الأزمة الحقيقية كانت أزمة واقع قبل أن تكون أزمة فكر.

ذلك ما سنعالجه مفصلاً في المجلدات التالية من المشروع.

والله ولي التوفيق . . . . .

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) عن مزيد من المعلومات: راجع نفس المرجع، ص ١٨٥ - ١٨٨.

(٣) محمد محيى الدين الإدريسي: المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٤) ابن بطوطة المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٦) نفس المصدر والصفحة.

## المصادر والمراجع

- (١) آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- (٢) آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، دمشق ١٩٨٥ .
- (٣) إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ، الرباط ١٩٧٦ .
- (٤) إبراهيم القادري : أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي ، رسالة ماجستير - مخطوطة .
- (٥) إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- (٦) مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، القاهرة ١٩٦٠ .
- (٧) ابن أبي زرع : الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .
- (٨) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، عدة أجزاء ، ليدن ١٩٦٦ .
- (٩) ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٤ ، بولاق القاهرة .
- (١٠) ابن بطوطة : تحفة النظار في عجائب الأمصار ، بيروت ١٩٦٨ .
- (١١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة ، ج ١٠ ، القاهرة ١٩٦١ .

- (١٢) ابن جبير : الرحلة ، بيروت ١٩٦٤ ، بيروت ١٩٨١ .
- (١٣) ابن الجوزى : مرآة الزمان ، ج ٩ ، ١٠ ، حيدر آباد ١٩٥٢ .
- (١٤) ابن حزم : الرد على ابن النفيلة اليهودى ، القاهرة ١٩٦٠ .
- (١٥) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ليدن ١٨٧٢ .
- (١٦) ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج ١ ، القاهرة ١٩٧٣ .
- (١٧) أعمال الأعلام ، ج ٣ ، الرباط ١٩٦٤ .
- (١٨) ابن خلدون : العبر ، عدة أجزاء ، بولاق القاهرة .
- (١٩) المقدمة ، بيروت ١٩٦٧ .
- (٢٠) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٣ ، بيروت ١٩٧٨ .
- (٢١) ابن دقماق : الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، القاهرة ١٨٩٣ .
- (٢٢) ابن السامى : الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير ، ج ٩ ، بغداد ١٩٣٤ .
- (٢٣) ابن سعيد : المغربي حلى المغرب ، ج ١ ، ليدن ١٨٩٩ .
- (٢٤) ابن سلام : الأموال ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٢٥) ابن صاحب الصلاة : تاريخ المن بالإمامه ، بيروت ١٩٦٤ .
- (٢٦) ابن عبدون : رسائل في الحسبة ، القاهرة ١٩٥٥ .
- (٢٧) ابن عذارى : البيان للمغرب ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ليدن ١٩٤٨ ، ج ٤ ، بيروت ١٩٦٧ .
- (٢٨) ابن فضل الله العمرى : مسالك الأبصار ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، ٨ معارف عامة . (٢٩) ابن الفقيه : مختصر كتاب البلدان ، ليدن ١٣٠٢ هـ .
- (٣٠) ابن قزمان : ديوان ابن قزمان ، مدريد ١٩٨٠ .
- (٣١) ابن القطان : نظم الجمان ، الرباط ١٩٦٤ .
- (٣٢) ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، بيروت ١٩٠٨ .
- (٣٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٢ ، القاهرة ١٩٣٣ .
- (٣٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .
- (٣٥) ابن ميسر : تاريخ مصر ، القاهرة ١٩١٩ .
- (٣٦) أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ج ٤ ، بيروت ١٩٦٨ .

- (٣٧) أبو يوسف : الخراج ، القاهرة ١٣٠٢هـ .
- (٣٨) أحمد إبراهيم الشريف : العالم الإسلامى فى العصر العباسى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- (٣٩) أحمد صادق سعد : ست دراسات فى نمط الإنتاج الأسوى ، بيروت ١٩٧٩ .
- (٤٠) تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، بيروت ١٩٧٩ .
- (٤١) أحمد الطاهرى : عامة قرطبه فى عصر الخلافة ، الرباط ١٩٨٩ .
- (٤٢) أحمد مختار العبادى : تاريخ البحرية الإسلامية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، الاسكندرية ١٩٧١ .
- (٤٣) إخوان الصفا : الرسائل ، القاهرة ١٣٥٧هـ .
- (٤٤) الإدريسى : صفة المغرب وأرض السودان ومصر ، لندن ١٨٩٤ .
- (٤٥) y , A : Sufism , London, 1950 .
- (٤٦) أرشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة .
- (٤٧) Oxfrd, 1988. . Ostrogorsky : History of the Byzantine State
- (٤٨) الإصطخرى : المعاليك ، القاهرة ١٩٦٧ .
- (٤٩) السيد الباز العرنى : تاريخ المغرب فى العصر الإسلامى ، الاسكندرية ١٩٨٢ .
- (٥٠) السيد عبد العزيز سالم : جوائب من الواقع الأندلسى فى القرن الخامس الهجرى ، تطوان ١٩٨٧ .
- (٥١) إسماعيل بن عبود : العلامة ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤ .
- (٥٢) إيف لاکوست : تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، القاهرة ١٩٥٨ .
- (٥٣) بارتولد : تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى ، الكويت ١٩٨١ .
- (٥٤) تاريخ العراق فى العصر العباسى الأخير ، بغداد ١٩٧٣ .
- (٥٥) بدرى محمد فهد : Berque, J : L'Interieur du Maghreb , Paris, 1938 .
- (٥٦) Provençal , L : Histoire de L' Espagne Musulmane, Vol . 2 , 3 , Paris, 1950
- (٥٧) الإسلام فى إيران ، القاهرة ١٩٨٢ .
- (٥٨) بطروشوفسكى : مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ، فصل فى كتاب : بحوث فى التاريخ

الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦١ .

(٥٩) بلوك (مارك) : مختصر تواريخ آل سلجوق ، ليدن ١٨٨٩ .

(٦٠) البندارى : أخبار المهدي بن تومرت ، الرباط ١٩٧١ .

(٦١) البيذق : Terrasse, H: *Histoire du Maroc* , Casablanca, 1949.

(٦٢) Terrasse , H : *L' Art Hispano - Mauresque*, Paris, 1932.

(٦٣) التطور السياسي لدولة الغور الإسلامية ، رسالة ماجستير - مخطوطة .

(٦٤) توفيق محمد لقبايى : التاج في أخلاق الملوك ، بيروت ١٩٥٥ .

(٦٥) الجاحظ : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٦٦) جاستون فييت : دراسات في حضارة الإسلام ، بيروت ١٩٦٤ .

(٦٧) جب (هاملتون) : دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية ، الكويت ١٩٨٠ .

(٦٨) جواتياين : Cautier : *Les Siecles obscurs de Maghreb*, Paris, 1927.

(٦٩) تاريخ الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٨١ .

(٧٠) حسن إبراهيم حسن : قيام دولة المرابطين ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٧١) حسن أحمد محمود : دراسات في تاريخ سلاطين الماليك في مصر والشام ، الكويت ١٩٨٦ .

(٧٢) حياة ناصر الحجى : دراسات في تاريخ سلاطين الماليك في مصر والشام ، الكويت

١٩٨٦ . (٧٣) D, ohosson : *Histoire de Mongols Amesterdam*, 1934.

(٧٤) Rawlinson : *A short cultural history of India* , London, 1965.

(٧٥) سالم بن حمود السيابى : عمان عبر التاريخ ، عمان ١٩٨٦ .

(٧٦) السالمى : تحفة الأعيان ، ج ١ ، عمان ١٩٧٩ .

(٧٧) سامية مصطفى مسعد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عهد المرابطين والموحدين - رسالة دكتوراه ، مخطوطة .

(٧٨) ساويرس بن المقفع : سير الأباء البطارقة ، باريس

(٧٩) Sykes , P : *History of Afghanistan* , Vol . 1, London, 1940.

(٨٠) السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، مصر ١٣١٧ هـ .

- (٨١) Spuler: Les Mongols dans L' histoire, Paris, 1951.
- (٨٢) سعاد ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٦٧.
- (٨٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: دولة المماليك البحرية، القاهرة ١٩٥٩.
- (٨٤) السقطي: آداب الحسبة، باريس
- (٨٥) السلاوي: الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى، ج ٢، الدار البيضاء ١٩٥٤.
- (٨٦) سمير أمين: التطور اللامتكاف، بيروت ١٩٧٨.
- (٨٧) الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الإمبريالية، بيروت ١٩٨٠.
- (٨٨) Schat: An Introduction to Islamic law Oxford, 1964.
- (٨٩) الطرطوشي: سراج الملوك، القاهرة ١٢٨٩ هـ.
- (٩٠) عادل رستم: مظاهر الحضارة الإسلامية في عصر سلطنة دهللي، رسالة دكتوراه، مخطوطة.
- (٩١) عبد الحميد يونس: الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي، القاهرة ١٩٥٦.
- (٩٢) عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١ يونية ١٩٥٩.
- (٩٣) تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بغداد، ١٩٤٨.
- (٩٤) مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت ١٩٧٨.
- (٩٥) عبد الله بن بلقين:
- (٩٦) عبد الله علام: التبيان، القاهرة ١٩٥٥.
- (٩٧) عبد النعيم حسنين: الدولة الموحدية بالمغرب، القاهرة ١٩٦٨.
- (٩٨) عز الدين موسى: إيران والعراق في العصر السلجوقي، القاهرة ١٩٨١.
- (٩٩) عصام عبد الرؤوف: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣.
- (١٠٠) بلاد الهند في العصر الإسلامي، القاهرة ١٩٧٠.
- (١٠١) عصمت دندش: الدول الإسلامية المستقلة في الشرق، القاهرة ١٩٨٧.
- (١٠٢) الغزالي: الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين، رسالة دكتوراه، مخطوطة.
- (١٠٣) فامبري: إحياء علوم الدين، ج ١، القاهرة ١٣٣٤ هـ.

- (١٠٤) الفتح بن خاقان : تاريخ بخارى ، القاهرة ١٩٦٥ .
- (١٠٥) فلاحد العقيان ، تونس ١٩٦٦ . Philip , E : The Mongols , London,1949 .
- Weit,G : L'Egypte Arabe , Paris,1937..
- (١٠٦) دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، القاهرة ١٩٨٣ .
- (١٠٧) قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر ، القاهرة ١٩٨٧ .
- (١٠٨) ماهية الحروب الصليبية ، الكويت ١٩٩٠ .
- (١٠٩) الخراج وصناعة الكتابة ، لندن ١٨١٩ .
- (١١٠) قدامة بن جعفر : The administration of the Sultanate of Delhi , Lahore ?
- (١١١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، عدة أجزاء ، القاهرة ؟
- (١١٢) القلقشندي : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، بيروت ١٩٧٧ .
- (١١٣) كاهن (كلود) : Kahn : L'évolution Sociale Musulmane , Vol . 2, : Paris,1959.
- (١١٤) Lane - Poole : Medieval India under the Mohammedan rule , New york,1962
- (١١٥) Lavoix : Catalogue des Monnaies Musulmanes, Egypte et Syrie , Paris,1896
- (١١٦) Lavoix : Catalogue des Monnaies Musulmanes, Egypte et Syrie , Paris,1896.
- (١١٧) Lavoix : Catalogue des Monnaies Musulmanes, Egypte et Syrie , Paris,1896.
- (١١٨) محمد وشارلمان ، فصل في كتاب : بحوث في التاريخ الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦١ .
- (١١٩) لوبيز (روبرت) : حركة الموحدين في المغرب ، تونس ١٩٨١ .
- (١٢٠) لوتورنو : Le Strange : Palestine under Islam, London,1890.
- (١٢١) Levy , R : Social Structure of Islam, Cambridge,1956.
- (١٢٢) الإسلام في عظمته الأولى ، بيروت ١٩٧٧ .

- (١٢٣) لومبار (موريس) : الذهب الإسلامى منذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر الميلادى ، فصل في كتاب : بحوث في التاريخ الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦١
- (١٢٤) النقابات الإسلامية ، ترجمة : عبد العزيز الدورى ، مجلة
- (١٢٥) لويس (برنارد) : الرسالة الأسبوعية ، أعداد : ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، القاهرة ، إبريل ١٩٤٠ .
- Mann , J : The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs , Vol . 2, London ? (١٢٦)
- Marcais, G: La Berberie Musulmane et, L' Orient Paris, 1946. (١٢٧)
- Massignon , L : La Passion d' AL - HaLLaj , Paris, 1922. (١٢٨)
- (١٢٩) مؤنس عوض : سياسة نور الدين محمود الخارجية ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة .
- (١٣٠) مجهول : الاستبصار ، الاسكندرية ١٩٥٨ .
- (١٣١) مجهول : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .
- (١٣٢) محمد أرشيد العقيلي : الخليج العربى في العصور الإسلامية ، عمان ١٩٨٣ .
- (١٣٣) محمد بن حسن : القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط ، تونس ١٩٨٦ .
- (١٣٤) محمد رجب النجار : حركات الشطار والعيارين في التراث العربى ، الكويت ١٩٨١ .
- (١٣٥) محمد زنيبر : الخلفية الاجتماعية لحركة المهدي بن تومرت ، مجلة المناهل ، عدد ٢٤ ، الرباط ١٩٨٢ .
- (١٣٦) محمد الشيخ : الإمارات العربية في بلاد الشام في القرنين الحادى عشر والثاني عشر ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
- (١٣٧) محمد محيي الدين الإدريسي : التطور السياسى للدولة الإيلخانية في عهد أوجلايتو ، رسالة ماجستير ، مخطوطة .
- (١٣٨) محمود إسماعيل : الحركات السرية في الإسلام ، بيروت ١٩٧٣ .
- (١٣٩) مقالات في الفكر والتاريخ ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .
- (١٤٠) مغربيات ، فاس ١٩٧٧ .
- (١٤١) سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ج ١ ، ٢ ، الدار البيضاء ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .
- (١٤٢) تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، الكويت ١٩٨٩ .



- (١٤٣) المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، القاهرة ١٩٦٣ .
- (١٤٤) Mercier : *Histoire de L' Afrique Septentrionale*, Paris, 1980.
- (١٤٥) مصطفى أبو ضيف أحمد : أثر العرب في تاريخ المغرب ، الاسكندرية ١٩٨٣ .
- (١٤٦) المقدسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، لندن ١٩٠٥ .
- (١٤٧) المقبرى : نفع الطيب ، ج ١ ، ج ٣ ، بيروت ١٩٦٨ .
- (١٤٨) المقرئى : إتعاظ الحنفا ، القاهرة ١٩٧١ ، ١٩٤٨ .
- (١٤٩) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، القاهرة ١٩٣٦ .
- (١٥٠) المواظ والاعتبار ، ج ١ ، ٢ ، القاهرة ١٢٠٧ هـ .
- (١٥١) إغاثة الأمة ، القاهرة ١٩٤٠ .
- (١٥٢) المكتبة الصقلية : ج ١ ، ليزج ١٨٦٥ .
- (١٥٣) موسى إقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب ، الجزائر ١٩٧٣ .
- (١٥٤) ناصر خسرو : سفرنامه ، القاهرة ١٩٤٥ .
- (١٥٥) الترشفى : تاريخ بخارى ، القاهرة ١٩٦٥ .
- (١٥٦) النسوى : سيرة السلطان جلال الدين منكبرى ، القاهرة ١٩٥٣ .
- (١٥٧) نظام الملك : سياسة نامه ، القاهرة ١٩٧٦ .
- (١٥٨) نعيم زكى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- (١٥٩) النورى : نهاية الأرب ، ج ١ ، القاهرة ١٩١٣ .
- (١٦٠) هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٨٥ .
- (١٦١) Howorth : *History of the Mongols* , Vol.3. London, 1988.
- (١٦٢) الونشريسى : المعيار العرب ، ج ٨ ، فاس
- (١٦٣) ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ليزج ١٩٢٤ ، بيروت ١٩٥٦ .
- (١٦٤) يوسف أشياخ : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، القاهرة ١٩٥٨ .
- (١٦٥) يوسف بن عمر بن رسول : المختصر في فنون من الصنع ، الكويت ١٩٨٩ .